



کتاب فومبہ



مع المیشاق

بمقام

الدكتور عبد القادر حاتم

مختار عطا

الدكتور محمود الجوهري

محمود محمود

علاء الجبيلاتي

الدكتور حسين فوزي انجار



اهداءات ٢٠٠١

المرحوم/ محمد راجح عباس

وكيل وزارة الثقافة سابقا

كتب فومية

مع الميثاق

بمقام
الدكتور عبد القادر حاتم
محمد عطاس
الدكتور محمود الجوهري
محمود محمود
غسان السجستاني
الدكتور حسين فوزي النجار

في التحول الاشتراكي الثوري

بمقام

الدكتور عبد القادر قاتم

قبل أن نتحدث عن ضرورة الثورة وحتميتها في التحول الاشتراكي،
الثوري لابد أن نجيب عن هذا السؤال :

ما هي المقدمات الثورية التي سبقت اصدار الميثاق ؟

للإجابة عن هذا السؤال .. لابد أن نذكر كل التطورات الثورية
التي مهدت للميثاق باعتباره دليل العمل الثوري .

ومن الواجب أيضا أن نذكر .. أن التحول الاشتراكي الثوري ..
لا يمكن أن يأتي عفويا .. بل لابد ونحن نعمل على تحويل مجتمع كان
تحت السيطرة الأجنبية .. وتحت السيطرة الاستغلالية الرأسمالية ..
أن نبدا عملية التحويل الثوري الاشتراكي التحرري بتمهيدات ومقدمات
.. وإذا كان القول بأن المقدمات هي التي تنبئ بالنتائج .. فقد كانت
هناك أعمال ثلاثة مهدت للميثاق .. الذي قدمه السيد الرئيس الى
الامة .. وهذه الاعمال الثلاثة التي كانت تضع الخطوط العريضة
الرئيسية وتنقل العمل من مرحلة الى أخرى هي :

١ - صدور « فلسفة الثورة » للسيد الرئيس جمال عبد الناصر
في عام ١٩٥٤ ، وفلسفة الثورة كما هو معروف قد بينت لنا العوامل التي
أدت الى الثورة ، وخطوات العمل الإيجابي ، وتحديد أهداف الثورة
بأنها أهداف سياسية واجتماعية معا ، سياسية تبني القضاء على
الاستعمار والقضاء على النظام الملكي والنظام الحزبي ، واجتماعية تبني
القضاء على الاقطاع وذلك بتحديد الملكية كخطوة أولى في هذا السبيل .

وهي سياسية أيضا تعمل على تقوية الخط العربي والخط
الاسلامي والخط الافريقي ، الخط العربي لأن مصر جزء من الامة العربية
وسلامتها متصلة بسلامة الارض العربية ، والخط الاسلامي لأن مصر
اسلامية منذ الفتح الاسلامي او بعده بقليل وظلت اسلامية الى اليوم ،
والخط الافريقي لأن مصر جزء من القارة الافريقية ، ولا يمكنها بحال من
الاحوال أن تتخلى عن جيرانها وفيهم أشقاؤها في المحن التي يمرون بها
وهي ذات المحنة التي تمر بها .

٢ - اعلان المبادئ الستة للثورة في مؤتمر باندونج ، هذه المبادئ
التي مدت الخط الثوري بعد تجارب ثلاثة أعوام من قيام الثورة ، وفي
ذلك يقول الميثاق : « ان هذه المبادئ الستة التي أسلمها النضال الشعبي
المتواصل الى الطلائع الثورية التي جندها لخدمته من داخل الجيش ،
والطلائع الثورية التي تجاوزت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن
نظرية عمل ثوري كاملة ، ولكنها كانت في تلك الظروف دليلا للعمل يمثل

معنى هذه الإرادة الثورية ويلبى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط إلى مدهاء (1) .

لقد كانت هذه المبادئ الستة هي :

- ١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة .
- ٢ - القضاء على الاقطاع .
- ٣ - القضاء على الاحتكار ، وسيطرة رأس المال على الحكم .
- ٤ - إقامة عدالة اجتماعية .
- ٥ - إقامة جيش وطني قوى .
- ٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولا شك أن هذه المبادئ كانت توسيعا للدائرة المرسومة في « فلسفة الثورة » نتيجة التجارب التي خاضتها الثورة وتمشيا مع سنة التدرج في الإصلاح حتى لا تكون نكسة أو يكون ارتداد ، ولأن القوى الشعبية قد أخذت تتنفس في بطن وقوة بعد أن اتضحت أمامها الرؤية ، وانزاحت من طريقها العقبات ، وانجابت أمامها الظلمات ، وتحطمت القيود التي كانت تكبلها وتثقل خطوها ، وإذا هي تشمر أن تحدد الملكية ليس عاملا حاسما في تقطيع أوصال الاقطاع تقطيعا كاملا وأن لا بد من إجراءات أخرى تمهد الطريق لإقامة الاشتراكية وتثبيت دعائم العدالة الاجتماعية ، ولما كان قائد الثورة لم يقطع صلته بالجمهور بل ظل مرتبطا به ارتباطا وثيقا فقد أحس بأحساسه وحقق آماله لا لاتصاله بالجمهور فحسب بل لمسه من مواهب القيادة وهي ريادة على الطريق قبل أن تكون قيادة ، والريادة أو الطبيعية تقوى فيها حواس التنبؤ بالأمر قبل وقوعه ، فكان أن دعت هذه القيادة الثورية إلى توسيع دائرة المكاسب الشعبية كخطوة في طريق الاشتراكية ، وذلك بالنص على مبدئين هامين هما :

- ١ - القضاء على الاحتكار أو سيطرة رأس المال على الإنتاج .
- ٢ - إقامة عدالة اجتماعية .

وهكذا مضت الثورة في شق طريقها إلى الهدف المرسوم ، ولكن هذا المضي قد عوقبه بعض الشيء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وعوقبه بعض الشيء وحدة مصر وسورية وتثبيت دعائم « الوحدة » والصراع الدائر في الخط العربي ، وفي محيط الشرق الأوسط . إن الشعب الكتل المتصارعة ليست نفوذها على هذه المنطقة الحيوية التي تقع في مجالها الجمهورية العربية المتحدة .

وإذا كنا نقول أن هذه الأحداث عوقت العمل السريع فانه لا كانت لها فائدة الدفع الثوري .

٣ - وكان إن مضى على قيام الثورة تسعة أعوام كانت فيها ثورة رائدة ، ثورة ذات دوى وصدى لا فى المنطقة فحسب ، بل فى العالم أجمع ، وهذه الأعوام التسعة قد ثبتت أقدام الثورة ، وإذا الشعب يأخذ على عاتقه تطوير هذه المبادئ الستة فصدرت قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، هذه القوانين التى قامت بتحديد الملكية مرة أخرى فخفضت الملكية من مائتى فدان الى مائة ، وأممت الشركات الكبرى والمصانع الحيوية ووسعت من دائرة القطاع العام ، وشدت من أثره ، وأشركت العمال فى الأرباح وفى إدارة الشركات والمصانع وفى ذلك يقول الميثاق :

« ان الشعب العظيم الذى كتب المبادئ الستة بدم شهدائه وبذور الأمل الذى أعطوا حياتهم من أجله والذى دفع بالطلائع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى على هدى من هذه المبادئ الستة التى تسلمها أمانة من كفاح الاجيال .

هذا الشعب العظيم مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله ، وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه فى أعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة :

١ - ان هذا الشعب المعلم راح أولا :

يطور المبادئ الستة ، ويحركها بالتجربة والممارسة ، وبالتفاعل الخى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثرا فيه نحو برنامج تفصيلى لفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية .

٢ - ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلابه الثورية اسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله « (١) » .

ويقول : « لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحيوية وشباب مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى .. بدأ فيه عصر الرأسمالية الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقه دماء » (٢) .

(١) الميثاق ص ٦ ، ص ٧

(٢) الميثاق ص ٩

وليس من شك في أن نجاح هذه الثورة العظيمة يعود الى أمور منها :

إيمان قادة الثورة بحقوق الشعب ، وبأن مصلحة الجماهير فوق كل اعتبار ، ومواجهة المشكلات والسير في طريق الإصلاح بفكر واسع لا اثر فيه للحقد أو التعصب ، فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية « كما يقول الميثاق » وفوق كل أولئك إيمان عميق بالله ورسله ، والرسالات المقدسة .

ولا أدل على نجاحها من رسوخ أقدامها ، ومن أصدائها البعيدة المدى في الوطن العربي ، وفي المحيط الاقريقي الاسيوى ومن تأثر دول كثيرة بها وخاصة في أمريكا اللاتينية .

ويصدر القرارات الاشتراكية في يوليو ١٩٦١ التي شددت من أزر القوى الشعبية وجدت الرجعية نفسها في أخرج المأزق ، وأنها اذا لم تتحرك في هذا الوقت بالذات ضاعت الى الابد ، وانتهى سلطانها ، ولم تستطع أن تحرك ساكنا في مصر حيث عنفوان القوى الشعبية فأثرت أن تضرب ضربتها في سورية التي مازالت فيها قصور الرجعية تتحكم في مصائر الامور وان يكن ذلك من وراء ستار ، وكانت مأساة الانفصال .

فكان لابد في مصر من عمل سريع ، لحماية المكاسب الثورية ، ووضع النقاط على الحروف ، والتمكين لقوى الشعب المتحالفة من الجنود والمثقفين والعمال والفلاحين والراسمالية الوطنية ، واصدار دليل العمل الثورى الكامل فكان أن قدم الرئيس جمال عبد الناصر في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مشروع « الميثاق » وبعد دراسة عميقة من أعضاء المؤتمر ووفق عليه بالإجماع فى الجلسة التاريخية التي انعقدت فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ .

وقد كان صدور « الميثاق » الخطوة الرابعة التي خطتها قوى الشعب صاحبة الحق الاول والاخير في السيادة والحكم الذى مكن لهذه الخطوات وأنها خطوات ثورية ، خطوات راسخة القدم ، خطوات راسخة درست بعمق ووصى ، والثورية هي الطريق الوحيد للتعبئة على الماضى وازالة الرواسب ، وإطاحة العقبات ، وإقامة مجتمع جديد بروح جديدة ودم جديد وتفكير جديد ، وفي ذلك يقول الميثاق :

« لقد أثبتت التجربة ، وهي ما زالت تؤكد كل يوم .. ان الثورة هي الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى الى المستقبل .. »

فالثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الامة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ، ومن الرواسب التي أثقلت كاهلها (١) .

ورسوخ الثورة يتطلب منها أن تتسلح بقدرات ثلاث: سرعة الحركة والفكر المستنير الحر ، ووضوح رؤية الأهداف العربية ، هذه الأهداف التي تبلورت أخيراً فكانت : الحرية والاشتراكية والوحدة . الحرية التي تعنى حرية الوطن وحرية المواطن .

حرية الوطن باستكمال استقلاله ، الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى والاستقلال الثقافى .

وحرية المواطن بأن يعيش عزيزاً فى أرضه ، له حرية الرأى والمقيدة ويحس بوجوده وكيانه كأنسان موفور الكرامة لا تستبد به لقمة العيش وغير خاضع إلا لربه ، وغير مقيد إلا بالواجبات الملقاة على عاتقه .

والاشتراكية هى القائمة على الكفاية والعدل .

الكفاية فى الإنتاج والعدل فى التوزيع . .

والكفاية فى الإنتاج تتطلب حشد الطاقات البشرية ، واستغلال الموارد الطبيعية ، وتنمية الاقتصاد الوطنى والعدل فى التوزيع يتطلب تنظيمياً وتنسيقاً ، وإشراكاً للعصا فى الأرباح ، فهم القوى البشرية العاملة ، وبجهودهم وسواعدهم وتضحياتهم يرتفع الدخل القومى .

والوحدة ، وحدة الوطن العربى الكبير الذى مزقته الإهواء الاستعمارية ، والطامع الصهيونية ، والأحقاد الشعبوية .

الوحدة التى تنمو من الداخل ، ويجمع عليها الشعوب العربية أجمعاً سليماً .

الوحدة التى أصبحت ضرورة ، لمواجهة القوى الاستعمارية والصهيونية المتربصة بالوطن العربى ، سياسياً ومسكوباً واقتصادياً ، هذه القوى الطاغية التى اعتدت على الشعب العربى فى مصر عام ١٩٥٦ فدافع من حريته فى أصرار وهزم حتى ظفر بالنصر ، وخاض الشعب العربى فى الجزائر حرباً ضروساً أكثر من سبع سنوات حتى استرد حريته ومازالت هذه القوى الباغية ضاربة فى أرض فلسطين العربية، وتحاول محاولات مستميتة لأضعاف وحدة الصف العربى من طريق تحالفها مع قصور الرجعية الخائنة أو عن طريق معابرها فى فلسطين أو قواعدها القائمة فى بعض بلاد الوطن العربى .

وهذه الأهداف العربية الثلاثة ، مازالت فى حاجة الى مزيد من الجهود والتضحيات من القيادات الطبيعية الثورية وخاصة فى الجمهورية العربية المتحدة التى « فرضت عليها الظروف الطبيعية ، والتاريخية مسئولية أن تكون الدولة النواة . . فى طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للأمة العربية » (١) .

وأن تعمل هذه القيادات الوحدوية فى الوطن العربى كله على التمهيد بتحقيق هذه الأهداف ، فالعالم يجرى ، والزمن أصبح له وزنه الكبير ، والمبادرة هى الطريق الوحيد الى تحقيق الغايات .

جذور النضال المصري

بقتلم
محمد عطية

النورة على الفرنسيين

تعرضت مصر للغزو الفرنسى بقيادة نابليون بونابرت عام ١٧٩٨ ، ونحن نعلم من نابليون هذا القائد الذى دوخ الجيوش وأحرز انتصارات باهرة ، ودوت سمعته الحرية فى الخافقين ونعلم أيضا أن جيشه الذى صاحبه الى مصر كان جيشا مثاليا فى التنظيم والتسليح والتدريب وقوادع عظام من أمثال كليبر ، هذا الجيش لم يستطع أن يقيم فى مصر غير ثلاثة أعوام كان فيها على فوهة بركان ثائر مضطرم لم يهدأ يوما ، ولم يخب لهيبه لحظة ، فعلى الرغم من أن المصريين قد استنفدوا العثمانيون والمماليك طاقتهم الحيوية ، وسلبوهم مقومات حياتهم ، وأثقلوا كاهلهم بالضرائب ، ولم يتركوا لهم الا الكفاف ، وأبعدوهم عن مراكز الحكم ، والانتظام فى الجيش ، وضيّقوا عليهم الخناق حتى سلبوهم كل قدرة على الكفاح والخلق والابتكار ، على الرغم من كل أولئك فإن الشعب المصرى هو الذى حمل على كاهله وحده عبء اخراج الفرنسيين من بلاده ، فقد ثار عليهم ثورات متلاحقة ، وقابل القتل والتعذيب والتنكيل بصدر رحب ونفس مطمئنة ، ولم يصغ الى المنشورات المصولة التى كان يسطرها الفرنسيون بين وقت وآخر تدعو الى أن الحملة ليست موجهة الى المصريين وإنما هى موجهة الى المماليك والى العثمانيين الذين أساءوا الى أهل البلاد الشرعيين أساءة بالغة ، وأن الفرنسيين أصدقاء المصريين ولا ينبغيون لهم الا الخير والتقدم .

نعم لقد حمل المصريون العبء وحدهم بعد أن هرب العثمانيون الى الشام ، وكسرت شوكة المماليك أو كادت ، ولم يبق فى مصر الا أهلها المناضلون الذين وجدوا فى الحملة الفرنسية غزوا أجنبيا ينبغي أن يقاوم وأن يصد ، وظهرت من بينهم زعامات شعبية من أمثال عمر مكرم وحسن طوبار ، ومصطفى البشتلى ابن بولاق بل أن هذا الشعب الأبى كان يثور على ممثليه من المشايخ أو التجار حين يرى فيهم تراجعا أو روحا انهزامية ولا أدل على ذلك مما رواه الجبرتي فى كتابه « مظهر التقديس بلذباب دولة الفرنسيين » من أن المشايخ الشرقاوى والمهدى وسليمان الفيومى وموسى السرسى عندما عادوا الى الناس يلقونهم ما انتهبوا اليه مع الفرنسيين من المصالحاة وذلك فى ثورة القاهرة الثانية هاجوا عليهم إذ قاموا عليهم - على حشد تعبير الجبرتي - وشتموهم وسبّوهم وأسمعوهم قبيح الكلام ، وصاروا يقولون : هؤلاء المشايخ ارتدوا وعملوا فرنسيين ، ومرادهم خذلان المسلمين ، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين « (١) » .

وبان هذا الشعب على حقيقته حين ثار على الفرنسيين عام ١٨٠٠م بعد أن تمثرت المفاوضات بين الإنجليز والفرنسيين ، ولم توافق إنجلترا على شروط الصلح ، ثار لانه كان قد انتشى من الفرحة لخروج الفرنسيين الإجنب من مصر ، وأخذ المواطنون يهتف بعضهم بعضا ، ويوزعون الشراب ، ويدبحون الذبائح ابتهاجا بزوال الغمة ، وانحسار هذا الخطر الجسيم ثم صدم هذا الشعب صدمة عنيفة حين علم أن الفرنسيين يقاتلون للأقامة في مصر فترة أخرى فثار الشعب ، وقاد هذه الثورة ابن من أبناء مصر هو عمر مكرم ، قادها حين خارت عزائم العثمانيين والماليك من العسكريين فاجتمعت كلمتهم على الخروج من مصر الى الشام اذ لا قبل لهم بالصمود أمام الجيوش الفرنسية .

فى هذا الظرف العصيب أصرت الجماهرة الشعبية على الا يخرج أحد من القاهرة ، وعمدوا فى ذلك الى القوة « فحسبوا الخيولبيت القاضي وبقية الوكائل ، وأغلقوا باب النصر ، وقسمت القاهرة الى أحياء وأصبح كل حى منها مسئولا من أحد القادة الشعبيين ، وأقيمت المتاريس فى الأزقة والحارات والشوارع ، وأغلقت أبواب القاهرة ، ولما وجد الصكر اصرار الشعب على القتال وتحريض البلاد انضم أغلبهم الى المواطنين ، وأصبحت القاهرة شعلة ملتهبة ، وحماسة متدفقة ولم تكن الحماسة سلاحهم الوحيد بل عمدوا الى اقامة مصنع للدخيرة بحى الخرنفش ، صنعت فيه المدافع والقنابل ، وأقيمت ورشة أخرى فى حى بيت القاضي لاصلاح بعض المدافع والبنادق وصنع عجلات للمدافع .

وممن تردد اسمهم فى هذه الثورة كقادة حسن الجداوى الذى كان مقره الرئيسى فى حى الرومى ، وان كان دائب الحركة ينتقل من مكان الى اخر لنصرة زملائه المجاهدين فى الاحياء الأخرى ، وفيه يقوّل الجبرتي : « ورأى الناس من اقدامه على الحرب ، وشجاعته وصبره على مجالدة العدو ليلا ونهارا ما ينسب عن فضيلة نفس وقوة قلب ، وسمو همة ، وقل ان وقع حرب فى جهة من الجهات الا وهو مدير رحاتها ، ورئيس كماتها » (١) .

وأمد التجار الثوار المجاهدين بالثمن ، وتكفلوا بجميع النفقات ، ونزلوا طواعية عن أموالهم وعلى رأس هؤلاء أحمد المحروقي .

وبان الشعب يقظا ساهرا لا تفض له عين فاذا رأى المجاهدون فى بعض المربين انحرافا أو شبه انحراف هجموا عليه ونهبوا داره وجعلوا ماله ومتاعه غنيمة باردة للشعب من غير ان يحفلوا بمقامه أو مكانه كما فعلوا بالشيخ البكرى ، فقد علموا أنه يوالى الفرنسيين سرا ويرسل اليهم الاطعمة فهجموا عليه ، ونهبوا داره ، وسحبوه مع اولاده وحريمه وأحضره الى الجعالية حيث محكمة الشعب ، وهو حاسر الرأس ، سائر على قدميه توجه اليه الاتهامات البالغة ، والالفاظ القاسية .

وظهر في هذه الثورة تعاون المصريين وتساندهم ، وبذل كل منهم طاقته ، وجهده لانجاح الثورة ، وجادوا بكل ما يملكون تخلصا من الكائوس الجاثم على صدورهم .

بل ظهر فيها تساند العرب فانضم اليها المغاربة والحجازيون والشاميون .

وغلت هذه الثورة سبعة وثلاثين يوما مشتتة الاوار ، يقاوم فيها المصريون المجاهدون الجيوش الفرنسية المنظمة حتى كثرت الضحايا من بينهم ، وشيع الزاد وغلت الاقوات واشتد الكرب بالناس ، وهدمت اغلب الدور .

هذه هي الروح المصرية الحقيقية ، الروح التي تصارع الاجنبى الدخيل صراما غنيا لا هواده فيه ، وتقاومه مقاومة باسلة ، لانها روح تتردد في امة حية ، امة متحضرة منذ فجر التاريخ ، والامم الحية لا تضمر بذرتها ، ولا تخضع شوكتها ، وان غلبت على امرها حينما فانها سرعان ما تنهض ، وتحطم الاسار والاذلال ، وتمضى في طريق الحرية مع الاحرار .

والشعب المصرى لم تكن مقاومته للحملة الفرنسية في القاهرة فحسب بل انه قاومها في كل مكان في كل مدن مصر - وقراها ، ولم يقاومها الرجال فحسب بل قاومها النساء والصبية ، الشيب والشبان وهذه المقاومة العنيفة المنظمة هي التي حملت نابليون على ان يتولاه القنوط والياس ، وان يعود الى بلاده فارا هاربا ، وهي التي ادت الى مصرع كليبر على يد سليمان الحلبي ، وقد كان كليبر قاسيا غنيا ، كان كالوحش الضارى ، ارتكب كثيرا من الجرائم مع الاحرار فكانت هذه هي نهايته ، نهاية كل طاغية .

والشعب المصرى لم يكن في اى عهد من العهود خائفا لان الخنوع ليس فيه جيلة ولا طبعا ، انه يقاوم الاستعمار كما يقاوم الظلم . هذا هو تاريخه دائما ، تاريخ الصراع والانتفاض على المستعمرين الدخلاء ، وعلى الطغاة المتجبرين ، فصراعه مع الفرنسيين لم يكن فجائيا او طارئا بل انه صارغ من قبلهم العثمانيين الذين ليسوا مسوح الخلافة الاسلامية ، وحكموا باسم الدين الاسلامي ، وكانت الزعامات في ذلك الوقت اغلبها ديني ، وكان مركز القيادة هو الازهر ، وهذا المعنى يؤكد الميثاق حين يقول : « ثم كان قد تحمل (اى الشعب المصرى) المسؤولية الادبية في حفظ التراث الحضارى العربى ، وذخايره الحافلة .. وجعل من ازهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التي فوضتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين ... والدين منها براء .. »

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مظلم القرن التاسع عشر هي التي صنعت اليقظة المصرية في ذلك الوقت - كما يقول بعض المؤرخين - فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر ، وجدت الازهر يروج بتيارات جديدة تمتد جذوائه الى الحياة في مصر كلها ، كما وجدت ان الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثماني المنقح باسم الخلافة ..

والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى
الاصيل فى هذا الشعب ، وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد
ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المالك ، وتمردا
مستمرا على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى . . . ورغم ان
هذه المقاومة العنيفة ، والتعدد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا فى
ثروته الوطنية وفى حيويته فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت
الايمان » (١) .

مصر حتى الثورة العربية

لقد كانت الحملة الفرنسية على مصر فى فجر القرن التاسع عشر حيث كانت أوروبا قد قطعت أشواطاً فى مرحلة النهضة اذ تقدم العلم التجريبي ، وبدأ الإنسان يسير بخطاً ثابتة فى سبيل الكشف العلمى والوقوف على أسرار الطبيعة ، وبدأت الصناعة تزدهر وتكشف خواص المواد والمعادن والأحماض ، وبدأ يزرع فجر عصر البخار ، والفرنسيون كانوا فى طليعة شعوب أوروبا الناهضة علماً وسياسة واقتصاداً ، أما المصريون فقد كانوا يعيشون فى قوقعة مغلقة لا يلمون من أمر النهضة الأوروبية كثيراً ولا قليلاً ، وقد أراد لهم حكامهم العثمانيون أو المماليك أن يظلوا كذلك بل أنهم قد خنقوا فيهم كل تطلع الى الحرية أو الى العلم أو الى الصناعة فالسلطان سليم الأول عندما قدم الى مصر جردها من صناعات المهرة ودفع بهم الى القسطنطينية وظلت سياسته هذه هى سياسة غيره من الولاة والحكام العثمانيين .

أما العلم الذى ازدهر فى مصر بعض الشيء فهو العلم الذى يتصل بالدين أو يخدم أغراض الشرع ، ومنارته الجامع الأزهر ، فما إن كانت الحملة الفرنسية التى وفد معها بعض العلماء الفرنسيين حتى تكشف للمصريين عوالم أخرى كانت مجهولة لديهم ، عوالم ثقافية تتصل بالعلم التجريبي وبالفتون العسكرية والصناعة ، وكانت دهشتهم بالغة للتجارب الكيميائية التى كان يجريها أمامهم العلماء الفرنسيون ، وقد حدا بهم حب الاستطلاع والشغف بالمعرفة الى أن يحاولوا الوقوف على أسرار هذه العلوم ، ومن هنا بدأت اليقظة أو عصر الاتصال بأوروبا ، وعن هذا الطريق أخذ الشرق يصحو من غفوته ، ويستعيد مكانته العلمية السابقة التى كانت أساساً من أسس التقدم العلمى فى النهضة الأوروبية الحديثة فالعرب هم الذين حافظوا على التراثين اليونانى والرومانى ، وهم الذين زادوا فى المعرفة الإنسانية وتقدموا بالعلوم الرياضية والطبيعية وظهر فيهم علماء أفذاذ من أمثال ابن سينا والفارابى وابن رشد والأزاهرى وابن الهيثم ، وفى هذا المعنى يقول الميثاق : « على أن الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر فى ذلك الوقت جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الأوروبية بعد أن أخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالأساندة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر ، وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل في طياته ثقة بالنفس ، كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى « (١) .

وإذا كان العلم يفتح آفاقا واسعة أمام الشعوب فإن الشعب المصرى حين أصاب خطأ من المعرفة المعاصرة وثق بنفسه ، وتناضل من أجل حقه فى الحياة والحرية والسيادة ، فما أن رحلت الحملة الفرنسية من مصر الى غير رجعة حتى عاد الامر الى العثمانيين ، وآل زمام السلطة الى ايديهم فأخذوا أولا يتكلمون بأمراء المماليك واتباعهم ، ويسرون على سياسة الظلم التى اتبعوها من قبل فأنقلوا كاهل الشعب بالضرائب حتى ضج ، ولم يحتمل هذا الضيم بعد أن احتمله أعواما طويلا وفى هذا الوقت تألفت زعامة عمر مكرم الشعبية فأخذ يناضل الظلم ومن ورائه جحافل الشعب المصرى حتى انتهى به الامر الى عزل الوالى التركى أحمد باشا خورشيد لظلمه وهسفه ويجتمع بالعلماء فيتداولون فيما بينهم حتى استقر رأيهم على أن يولوا حاكما آخر من العثمانيين هو محمد على فذهبوا اليه وأبلغوه رغبتهم التى هى رغبة الشعب فى أن يكون الوالى على مصر بشروطهم ، وما هى الا أن يعترف بالشعب وحقه فى الحياة والحرية ، وأن يحكم الناس بالعدل والبشورى .

وقبل محمد على فالبسه الوفد شارة الولاية فى ذلك الحين ، ومعنى هذا أن المصريين هم الذين ولوا الحاكم عليهم لا السلطان العثمانى ، ومعناه أيضا أنهم لا يعترفون بالحاكم الظالم كما نرى من هذا الحوار الذى دار بين عمر مكرم وبين عمر بك من أعوان الوالى التركى أحمد خورشيد فى أحد المجالس .

قال عمر بك : كيف تمزلون من ولاء السلطان عليكم وقد قال الله تعالى « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم » .

فاجابه عمر مكرم : اولو الامر العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل . وهذا رجل ظالم وجرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة ، وهذا شيء من زمان حتى الخليفة والسلطان اذا سار فيهم بالجور فانهم يعزلونه ويخلعونه .

ولكن هل حفظ محمد على للشعب حقه وحرية ؟ لم يفعل محمد على ذلك لأسباب : منها أنه تمسبا مع المبدأ القائل « الإنسان سجين تربيته » وتربيته كما نعلم البانية تركية فلن يميل بحال من الاحوال الى جانب المصريين بل أنه سيعتبرهم أدنى من جنسه وأنه ليس عليهم الا السمع والطاعة ، وأن ياتمروا بأمره .

ومنها أنه كان دكتاتورى . النزعة لا يعترف بقوة الشعب ، وهو وان كان قد قبل شروطه فى بادئ الامر فانه لم يفعل ذلك الا توصلا الى كرسي الحكم ، وان كان قد هادن الشعب فى مستهل حكمه فما ذلك الا لامرين : الامر الاول . ان يسبغ على حكمه الشرعية بنوافقة السلطان على توليه ، والثانى القضاء على قوة المماليك التى أحس انها شوكة فى جنبه .

وما أن خلاص له الامران حتى بدأ يظهر على حقيقته ، فالظالم فى عهده لم تنته ولم تتوقف سيلها حتى كتب اليه العلماء وعلى رأسهم عمر مكرم مطالبين بإبطالها ولكنه أهملها فما كان من عمر مكرم إلا أن أقسم على مقاطعته مقاطعة تامة فلا يطلع اليه ولا يجتمع به ، ولا يرى له وجها إلا اذا أبطل هذه المظالم .

فكر محمد على فى هذه المقاطعة ، وخشى أن تجر عليه ويلات واضطرابات قمرى على عمر مكرم أن يرتب له كل يوم كيسا من ذهب ، وأن يمنحه دفعة واحدة ثلاثمائة كيس نظير صمته والتغاضى عما يحدث ، ولكن الزعيم الشعبى أبى واستنكر وكانت نهايته النفى تسع سنوات فى مدينة طنطا بعيدا عن القاهرة ، وما أن عاد اليها حتى أعيد نفيه مرة أخرى حيث قضى نحبه فى منفاه .

وفى خلال السنوات الطويلة التى نفى فيها عمر مكرم اخمد محمد على كل صوت للشعب ، وانفرد بالحكم وأخذ يعمل لحسابه الخاص أو حساب الدولة العثمانية ، ومال هذه السياسة هو الانهيار الوشيك ، وهذا ما حدث ، وتناوله الميثاق فقال :

« ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهد محمد على .. وإذا كان هناك شبه اجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر فإن المأساة فى هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بصفة كونها نقطة وثوب الى مطامعه .. ولقد ساق مصر وراده الى مفاسد عقيمة استهدفت مصالح الفرد ، متجاهلة مصالح الشعب .

ان اليابان الحديثة بدأت تقدمها فى نفس هذا الوقت الذى بدأت فيه حركة اليقظة المصرية . وبينما استطاع التقدم اليابانى أن يضى ثاب الخطأ .. فان المفاسد الفردية عرقلت اليقظة المصرية وأصابها بنكسة الحقت بها افساد الاضرار .

ان هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الاجنبى فى مصر على مصراعيه بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كان اقربها فى ذلك الوقت حملة فريزر على رشيد (١) .

وإذا كان محمد على قد انفرد بالسلطة ، وقضى على الزعامة الشعبية او كاد فانه من ناحية أخرى لم يجد بدا من الاستعانة بأبناء الشعب لاقامة جيش يوطد سلطته ويحقق مظامعه وكان عليه أن يوفد البعث الى الخارج وخاصة فرنسا ليدرسوا ويعودوا ليأخذوا أماكنهم وليقوموا بتعليم مواطنهم على الطرق العلمية المستحدثة ، هؤلاء المبعوثون كانوا النواة لتوعية الشعب وثقيفه ، وتوسيع آفاقه من الناحيتين السياسية والعلمية ، وكانوا الطلبة التى قادت الشعب ووجهته التوجيه القويم واطلمته على أسس المذاهب السياسية الحديثة التى انتشرت فى أوروبا آنذاك ويقوم اصحابها الاغلب على الديمقراطية وحكم الشعب بالشعب .

حقا لم تظهر آثار هذه التوعية في عهد محمد على إذ أن البلاد كانت مشغولة بتوطيد الحكم العثماني ، وتوسيع أملاك محمد على ، ومجابهة التكتلات الدولية من إنجلترا وفرنسا ضد مصر ، هذه التكتلات التي قامت لتوطيد دعائم الاستعمار ، وتمزيق الدولة العثمانية ، والسيطرة على كل بلاد الشرق وموارده .

لقد كان القرن التاسع عشر عصر الاستعمار ، استعمار افريقية وآسيا من جانب الدول الأوروبية وفي ظليعتها إنجلترا وفرنسا ، هاتان الدولتان اللتان تعارضت مصالحهما حيناً ، وانفقتا حيناً آخر وأن اجتمعتا على تحطيم قوى هاتين القارتين ليخلو لهما الجو ، ويشتا اقدامهما في هذا المحيط الواسع ، ونحن نعلم أن إنجلترا وفرنسا قد عملتا ما في وسعهما للحيلولة دون وحدة مصر والشام حتى انتهتا الى حصر مصر في نطاقها بعد أن هددت جيوشها القسطنطينية ، وقد عمدتا الى ذلك حتى لا تكون هناك قوة في الشرق وحتى يظل ضعيفا واهنا فتكون السيطرة عليه هيئة يسيرة .

وانتهى عصر الفتوح وأخذت فرنسا عن طريق عميلها دلسيس تسعى جهدها لحفر قناة السويس ويكون لها هذا الامتياز ونجحت في ذلك في عهد سعيد ، وقد كانت شروط هذا الامتياز مجحفة بمصر بلدت فيها من مالها ومن ارواح ابنائها الشيء الكثير ، أما إنجلترا فأنها عمدت ايضا الى أن تجبيل من مصر مزرعة للقطن تمد بهما مصانعها في لاكتشير ، وفي الوقت ذاته أخذت تعمل على أن تسيطر على قناة السويس بدلا من فرنسا أو أن تكون على الأقل من كبار المساهمين فيها منتبهة فرصة حاجة اسماعيل الى المال للانفاق على مشروعاته (الترفيه ومبائله) .

ليس هذا فحسب بل أنها مهدت لاسماعيل الطريق للاقتراض منها حتى تربكه ماليا ، وتوقعه في حبالها ، وأوفدت اليه سماسرة اليهود ليبسروا له سبيل الفواية والضلال ، ويشيعوا روح الشر المتأصلة فيه فنجحوا فيما أوفدوا من أجله ، وعقدوا له قرضا بعد آخر حتى أغرقوا مصر بالديون التي كانت تدفع منها سنويا ٧٤٧٣٠٠٠ جنيه مع أن الإيرادات في ذلك الوقت لم تتجاوز ٩٠٤٣٠٠٠ جنيه ، فمأذا تجدى البقية الضئيلة الباقية في الانفاق على القصور الخديوية بله اجور الموظفين والخدمات ومشروعات الري والصرف ؟

ان هذين المليونين لم يجديا نفعا مما أدى الى الاضطراب المالي ، وبيع أسهمنا في قناة السويس الى بيت روتشيلد الانجليزي اليهودي ، وأرهاب الفلاحين والتجار والصناع بالضرائب الباهظة حتى بناع المواطنون كل ما عندهم ، وهرب المزارعون من أرضهم ، وكثر المرابون ، وزاد سعر الفائدة في القروض ، وأصبحت البلاد على شفا الهاوية .

هذا الذي حدث أدى الى تدخل الانجليز والفرنسيين بحجة حماية أموالهم ، وكانت البعثتان الانجليزية والفرنسية فالرقابة الثنائية ، فتعيين وزيرين أحدهما انجليزي للمالية ، والآخر فرنسي للاشغال العامة وبدأ التدخل الاجنبي بسفر النقاب عن وجهه مما لم يكن للبلاذ عهد به

من قبل . هذا التدخل أحد من تصرف الحكومة وسلطة الخديو الذى لم يعرف سلطة فوق سلطاته ، وحاول الخديو أن يوقف تيار التدخل ولكن الوقت كان متأخرا فقد سنحت الفرصة للاستعمار ليتغفل فى الدولة ، ويقبض بيد من حديد على سلطاته التى خولت له ، ويكون حينها على كل مرفق من مرافق الدولة ، ويكشف كل سر من أسرارها ، ويتقرب اليه مرضى النفوس والانتهازين والوصوليين ومن لا يؤمنون بالقيم أو يحفلون بالمبادئ ، ويعمل للغد القريب الذى يحتل فيه البلاد ، ويكون فيه الحكم بأمرو .

والميثاق قد تناول تناولا مركزا ما سبق أن فصلناه بعض التفصيل فقال :

« وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير فى مصر ، وركزت نشاطها فى اتجاهين واضحين هما : حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن لتمويش الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التى قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية .

ولقد عاشت مصر فى هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل إمكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية ، ومصلحة عدد من المغامرين الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أفراد أسرة محمد على ، وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التى أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على أن روح هذا الشعب لم تستسلم ، وإنما استطاعت تحت المحن العصيبة فى هذه الفترة أن تحتزن طاقات تحفز لاطلاقها فى اللحظة المناسبة » (١) .

حدثت فى مصر هذه الأحداث ، ولم يتحرك الشعب لوقف زحفها لأننا كما قلنا من قبل كان الشعب منصرفا الى امرين ، الكفاح فى سبيل لقمة العيش ، والتطلع الى قيادة تعمل على تجميعه وتشد من أزره ، هذا أن المثقفين فى ذلك الوقت كان ينتظمهم الجيش ، ولا شك أن هذا الشعب قد هال طربا عندما ثار بعض الضباط (٢) على وزارة نوبار فى ١٨ فبراير عام ١٨٧٩ م ، ثاروا لانهم لم يقبضوا رواتبهم منذ عشرين شهرا متصلة وأحيل ٢٥٠٠ منهم الى الاستيداع اذ توجه جماعة منهم برئاسة البكاشى لطيف سليم الأستاذ بالمدرسة الحربية الى وزارة المالية ليطلبوا بحقوقهم فصادفوا فى طريقهم رئيس الوزارة نوبار خارجا من وزارة الخارجية فطلبوا اليه أن يصرف لهم مرتباتهم المتأخرة ولكنه استخف بهم وأمر حوذيته أن يعضى فى طريقه فهجموا عليه وغربوه ، وطرحوه أرضا ، وحبسوه وهو ورفرازه ولسن وزير المالية ورياض

(١) الميثاق ص ٢٤

(٢) نحو ستمائة ضابط وبعض طلاب الكلية الحربية والفين من الجنود .

وزير الداخلية في إحدى حجرات وزارة المالية ولم يطلقوا سراحهم الا بعد أن حضر اليهم الخديو اسماعيل ووعدهم بدفع رواتبهم .

وعلى اثر هذا الحادث سقطت وزارة نوبار ، وشكل مجلس عسكري للتحقيق مع هؤلاء الضباط . فبراهم جميعا ، وكان لبرائتهم صدى عميق في الجيش وفي الشعب على السواء ، في الجيش اذ عجلت بتأليف الجمعية السرية للضباط ، وفي الشعب حيث وضع ثقته في جيشه ليخلصه من الأجانب والطفافة على السواء ، ولا شك ان الظروف السيئة التي وجدت فيها البلاد قد أثارت الطبقات جميعها على حكم اسماعيل ، ورئيس وزرائه رياض ، وذلك بتضخ من تكوين الحزب الوطني الحر الذي أسسه جمال الدين الافغاني وكان توفيق ولي العهد من مؤيديه حتى يظهر بمظهر المدافع عن الحرية ، المتطلع الى الإصلاح ، المؤيد لحقوق الشعب ، ولكن ذلك كان منه تظاهرا لاستقاط الخديو اسماعيل واعتلائه عرش البلاد يدل على ذلك ويؤكد نزعته الاستبدادية التي أبداه عقب توليه الحكم ، وأمره بنفى جمال الدين الافغاني من مصر وبشريد أحرار البلاد ، وقد جاء في قرار نفيه « ابعد ذلك الشخص المفسد من الأراضي المصرية بأمر ديوان الداخلية لازالة هذا الفساد من هذه البلاد ، عبرة للمعتبرين ، ولئلا يتجاسر على مثل هذا من المفسدين ، البادى من أفعالهم الظاهرة ، انهم لأخلاق لهم في الدنيا والآخرة » .

على أن هذا الحزب كان يمثل من غير شك المصريين الأحرار ، وأن شعاره كما ذهب الأستاذ العقاد « مصر للمصريين » (١) وأنه وجد لاشغال نار الحرب على الطفيان والجور ونزعة الحكم الفردي ، فكما أن هذا العصر كان عصر الاستعمار فهو في الوقت نفسه كان عصر الحرية والديمقراطية في البلاد المتقدمة الناهضة ، وأن هذه الأفكار التقدمية كانت تنتشر في الناس وتذيع كما يقول الأستاذ الامام محمد عبده في مذكراته : « لم يكن ما ينشر في الجرائد محصورا في حوادث الحرب بل اجتريا الكثير منها على نشر ما عليه سائر الامم في سيرتهم السياسية والاجتماعية ، وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وكثر المتحدثون بما ينشر في تلك الجرائد » .

واخذ الشيخ جمال الدين في حمل من يحضر مجلسه من اهل العلم وأرباب الاقلام على التحريز وانشاء الفصول الادبية والعلمية في مواضيع مختلفة ، لا تخرج جميعها من اصلاح الافكار وتهذيب الاخلاق . فتسابق الى ذلك الكتاب ، وتبارت الاقلام ، واخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد الى درجة يظن الناظر فيها أنه في عالم الخيال ، أو أرض غير هذه الأرض . ومن يطلع على أعداد جريدة مصر ، وجريدة التجارة ، وجريدة مرآة الشرق والاهرام وصداها يرى حقيقة ما ذكرناه » (٢) .

(١) محمد عبده من سلسلة أعلام العرب ص ١٥٨ .

(٢) مذكرات الامام محمد عبده نشر كتاب الهلال ص ٥٨

ولم يكن أمر اذاعة هذه الافكار المتجبرة قاصرا على ماينشر في الصحف فحسب بل تجاوزته الى عودة المصريين المبعوثين الى الخارج ، وقيامهم بتبصير اخوانهم المواطنين وتوعيتهم ، وبث روح التحرر في نفوسهم ، والى ذلك يشير الميثاق فيقول :

« وكانت هذه الطاقة هي العلم الذي حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن أرسلوا أيام الصحوة التي سبقت النكسة من حكم محمد على الى أوروبا ، ليتمكنوا من العلم الحديث فان هؤلاء استطاعوا بعد مودتهم الى الوطن ان يجلبوا معهم بدورا صالحة ما لبثت التربة الثورية الخصبة لمصر ان احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافى جديد ، راح ينشر الوانا رائعة من الازهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة ان هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات الالامعة التي لفتت انظار العناصر المتطلعة الى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر ، وجملت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ، ومسرعا لفنونه ، وملتقى لكل الشوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهوبة (١) .

الثورة العراقية

فى أواخر عهد اسماعيل وأوائل عهد خلفه توفيق كانت نفوس المصريين متهيئة للثورة على الأوضاع التى آل إليها حكم البلاد ، ولقد حسب المصريون أن توفيقا سينهج منهجا آخر ، ويسوس البلاد بالعدل ويوقف تيار النفوذ الأجنبى ولكنهم اخطئوا فى حسابهم فالأفعى لا تلد إلا الأفعى ، والشركسى لا يعيل إلا إلى الشركسى ، ومن ربه منفصلا عن الشعب لن يكون شعبيا فى يوم من الأيام ، ومن لم يحس احساسا غلبية المواطنين فلن يعمل على انصافهم ولن يحقق آمالهم .

وتوفيق كان يخالف الأجانب أكثر مما يخالف المصريين ، وكانت حاشيته كلها أو أغلبها من الأتراك فلا عجب أن مكن للأجانب وأغداق على بنى جنسه من الأتراك فهو لا يعطش فى وزارة الخربة إلا إلى عثمان رفقى الشركسى المتعصب الذى يقوم بدوره فى تولية الأتراك المناصب الرئيسية فى الجيش المصرى ، وأقصاء الضباط المصريين ، وهو يوافق على قانون تصفية الديون ، هذا القانون الذى وضعه الأجانب لاضفاء الشرعية على هذه الديون وجعلها حقا ثابتا مقروا ، وتمكين الأجانب من التدخل الفعلى فى شئون المال والإدارة وتقدير مرتبات ضخمة لمن يعملون من الأجانب فى مصر فى إدارة المراقبة العمومية ، وصندوق الدين ، والدومين ، والدوائر السنية ، وسائر المصالح التى عينوا فيها وكان الأحرى بتوفيق لو أنه كان حريصا على مصالح البلاد لا على مصلحته الشخصية أن يلقى هذه الديون أو الجزء الأكبر منها كما فعلت دول كثيرة ، وكان الأحرى به أيضا أن يحد من هذه الرواتب الضخمة ، وأن يوقف تيار النفوذ الأجنبى الذى أخذ يتغلغل فى كل مرافق البلاد بصورة تسوء إلى كرامة الوطن ، وتهدر مقوماته ، كان يمكنه أن يفعل ذلك بحجة ضخامة الديون وإرتباك الميزانية المصرية ، ولكنه لم يفصل ارضاء لهؤلاء الأجانب وخوفا على شعورهم ، واحتفاظا بكرسيه المذهب .

لا شك أن الأجانب كانوا سيقاومون هذه الحركة إن وجدت ، ولكنه كان عليه أن يرضى ضميره أن كان له ثمة ضمير ، نعم سيقاومون هذه الحركة لأنهم كانوا يعملون على هذا الارتباك ليزيد تغلغلهم ، ويقوى نفوذهم ، فقد استقر رأى الإنجليز على أن يحتلوا البلاد وهذه فرصتهم قد سنحت فليطرقوا الحديد ساخنا على أنه إذا لم يكن توفيق قد أقدم على إيقاف هذا التيار الحارف فإن العناصر الوطنية لم يفتأ ذلك ، وعقدت الزعم على أن تطالب بوقف هذا الزحف ، ولم يكن أجرا من أحمد مرابى فى ذلك الوقت فهو أحد الضباط المصريين الصميمين الذين نبهوا

من عامة الشعب ومن أمهات الريف فهو من قرية « هربة رزنة » من أعمال الزقازيق ، وتلقى تربيته الأولى في الأزهر أى أن ثقافته وطنية صرفة ثم غذاها فيما بعد بما قرأ عن سير الأبطال والفاتحين كنبليون يونابرت ، وبما استمع إليه من محاضرات القاهار رواد الفكر في مصر ، وتأثر فيما تأثر بالروح الثورية لجمال الدين الأفغانى ، واضطهد كما اضطهد غيره من المصريين على يد رؤسائه من الضباط الاتراك ، ورأى فيما رأى اسناد الوظائف المهمة في الجيش لغير القادرين عليها مما كان له اثره في اخفاق الحملة العسكرية على الحبشة ، وأحمد عرابى كان من البارزين في الحزب الوطنى الحر وهو ذو الشخصية الفذة التى اجتمع عليها حب اخوانه من الضباط المصريين فكثرا ما كان يلقاهم ، وكثرا ما كانوا يلقونه ، وليس هناك شك في أنهم في اجتماعاتهم قد لمسوا نقاط الضعف في الجيش ، وفي السياسة العامة للدولة ، وعلى أساسها حددوا مطالبهم وأهدافهم ، وإلى ذلك يشير الميثاق بقوله :

« ولقد أحست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة في المنطقة بالامم الجديد يستجمع قواه ويتحفر ، وكانت بريطانيا بالذات لا تحول أنظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق إلى الهند ، ومن ثم ألقت بثقلها كله في المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية ، وبين أسرة محمد على الدخيلة المغامرة .

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد
« النكسة » (١) .

ولم تكن ثورة عرابى ثورة جيش بل كانت ثورة شعب يتطلع الى الحرية فعرابى بمولده وتنشئته وتربيته وثقافته كان شعبيا والذين قاموا بالحركة شعبية او اعمهم الاغلب فقد انضم الى الحركة الشاتون والساخطون على حكومة رياضى أو على رياض نفسه ، والجيش في ذلك الوقت حتى الى عهد ما قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كل افراده من الجنود من الفلاحين العاملين في الارض الطيبة ، والجيش كان المبرع من حال الامة ، المترجم عن شعورها ، ولم يقم عرابى بحركته الباهرة الا بعد اطمئنانه الى أن الشعب بأسره يسانده ويؤازره ويقف من ورائه ، وعلى هذا الاساس تحدى الخديوى وتحدى قناصل الدول ومستشارى الحكومة في واقعة « عابدين » في ذلك الحوار الرائع الذى دار بينه وبينهم وتجلت فيه الكرامة المصرية في اروع صورها نوره بنصه فيما يلي :

سأله الخديو توفيق قائلا : ما أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟

فأجاب عرابى : جئنا يا مولاي لتعرض عليك طلبات الجيش والامة .. وكلها طلبات عادلة .

فقال الخديو : وما هذه الطلبات ؟

فأجاب : عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس نواب ، وإبلاغ عدد الجيش الى العدد المنصوص عليه في الفرمانات السلطانية .

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد ، وأعمل زى ما أنا عاوز .

فرد عليه عرابى بقولته المأثورة : ونحن لسنا عبيدا ، ولا نورث بعد اليوم .

ولما عاد اليه القنصل البريطانى المستر كوكسن يحمل اليه اجابة الخديوى الذى كان قد انسحب اثر اقحام عرابى له على الطلبات التى التى تقدم بها من انه ليس من حق الجيش التدخل فى مثل هذه الامور اجابه عرابى على الفور :

اعلم يا حضرة القنصل ان طلباتى المتعلقة بالاهاالى لم اعد اليها الا لانهم اقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء المساكين الذين هم عبارة عن اخوانهم واولادهم ، فهم القوة التى تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف المساكين فهم الاهالى الذين انا بونى عنهم فى طلب حقوقهم واعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

فقال القنصل : علمت من كلامك انك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا امر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

فاجابه عرابى فى حدة : كيف يكون ذلك ؟ ومن الذى يعارضنا فى احوال داخلينا ؟ اعلم اننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى ان نفنى من آخرنا .

فقال القنصل : واين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟

فاجابه عرابى اجابة الواثق : عند الاقتضاء يمكن ان نحشد مليوناً من المساكين يدافعون عن بلادهم ، ويسمعون قولى ، ويلبون اشارتى (١) .

من هذا الحوار نرى ان عرابى كان واثقا من التفاف الامة حوله ، ومن ان المطالب التى تقدم بها لم تكن مطالب للجيش فحسب بل للامة بأسرها ، وانه لولا ذلك لما رضى الخديوى وقبل مطالبه فاقبلت وزارة رياض ، واستندت الوزارة الى شريف الذى كان يجهر وهو خارج الحكم بانه حائى على تدخل الاجانب ، وتفريط رياض فى حقوق البلاد ، وكذلك شكل مجلس نواب منح سلطات واسعة منها تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية امام المجلس ، وتخويل المجلس حق اصدار القوانين بحيث لا تصدر الا بموافقته ، ومناقشة الميزانية وتقريرها ، والرقابة على اعمال الحكومة ، وعدم فرض اية ضريبة الا بعد عرضها على المجلس وموافقته

(١) الزعيم احمد عرابى تأليف عبد الرحمن الرافعى نشر دار الهلال ص ٣٩ ، ص ٤٠ .

عليها (١) ، ومعنى هذا ، الحد من اشراف الاجانب على مالية البلاد والتدخل السافر في شئونها وهذا كسب عظيم للثورة العربية . وقد اثارته هذه السلطات الممنوحة لمجلس النواب ثائرة الاستعماريين من الانجليز والفرنسيين ، واثاروا الازمة تلو الازمة حتى يموتوا عمله ، ويحدوا من سلطاته ولكن عرابي واخوانه اصروا على ان يظل الامر كما هو مما ادى الى استقالة شريف ، واسندت رئاسة الوزارة الى احد العرابيين وهو محمود سامي البارودي ، ووزارة الحرية الى احمد مرابي في فبراير سنة ١٨٨٢ م .

ومنذ ذلك الوقت والدسائس والمؤامرات تعمل عملها من جانب الخديو والضباط الشراكسة ومن جانب الاستعمار الذي فقد عقله واخذ يهدد وينذر ويحشد الاساطيل في الاسكندرية وبخاصة حين اشتد الخلاف بين الوزارة وبين الخديو ، ودمى مجلس النواب الى الاجتماع بدون اذن الخديو وذلك في مايو سنة ١٨٨٢ .

فما دخل فرنسا وانجلترا في هذا الامر ؟ انه امر داخلي بحث ومن حق كل امة ان تتصرف في شئونها الداخلية ، ولكنه الاستعمار الذي فكر ودبر وانتهى الي ان هذا هو الوقت الملائم ، والفرصة السانحة للتدخل العسكري .

لقد طلبت الدولتان واسطولاها في الاسكندرية على اهبة الاستعداد من الحكومة المصرية استقالة الوزارة ونفى عرابي خارج القطر المصري ، وقبل الخديو مطلبى الدولتين ، والى جانبه محمد سلطان رئيس مجلس النواب وممثل الاقطاع في مصر اذ انه كان يملك ثلاثة عشر الف فدان ولكن عرابي وصحبه الثوار رفضوا هذا الانذار ، واستقالت حكومة البارودي احتجاجاً على مطالب الدولتين ، وعلى قبول الخديو اياها في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ .

واراد الخديو اسناد الوزارة الى شريف فابى واصر على ابيه ، ولكنه لم يجد مفراً من اسناد وزارة الحرية الى عرابي مرة اخرى اما الوزارات الباقية فقد ظلت شاغرة حتى كانت مذبحه الاسكندرية المفتعلة من جانب الاستعمار او بتعبير ادق من جانب المخابرات البريطانية فقد اتخذت ذريعة للتدخل الاجنبي بحجة ان الامن قد اضطرب ، وان ارواح الاجانب باتت في خطر يستأهل هذا التدخل ثم تدرعت انجلترا باختلاق سبب واه لضرب الاسكندرية ، وما اكثر ما تخلق هذه المسوغات في حال التدخل العسكري ! وهو ان الاميرالية الانجليزية اكتشفت قيام المصريين بعمل ترميمات في حصون الاسكندرية وتركيب بطاريات جديدة تجاه بوارجها ، وقيام الاستعدادات الحرية في البلاد ، واعتزام عرابي سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية الراسية في الميناء .

وقدم الاميرال سيمور انذاراً نهائياً رفضته الوزارة المصرية مما ادى الى ان يعطى الاميرال الانجليزي لاسطوله اشارة الضرب في السابعة من

صبيحة الثلاثاء ١١ يوليو عام ١٨٨٢ م ، واشتعلت نيران الحرب حيث قاوم المصريون مقاومة جبارة وخاصة في الجهة الغربية وهزم الانجليز في كفر الدوار فوجهوا قوتهم الى الناحية الشرقية حيث تم لهم احتلال مصر .

وليس مفروضا ان اتحدث بالتفضيل عن المعارك التي كانت ولكن يكفيني ان اشير الى ان مصر بأسرها قامت بالدفاع عن الوطن وضحت بكل ما تملك وأكثر مما تملك ، ضحت بالأرواح قبل الاموال ، والتفت كلها حول زعيمها عرابي ، ولكن الذي نال من الثوار ولم يحقق اهدافهم من التغلب على قوات العدوان والبنى انما هم الاقطاعيون من أمثال سلطان والشواربي والسيوفى وعبد الشهيد بطرس ومحمود سليمان الذين تقدموا الى الانجليز عقب الاحتلال بهدايا ثمينة « شكرا لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفتنة العاصية » على حد تعبيرهم .

هؤلاء الاقطاعيون الذين طالبوا على الثورة والثوار ، وطعنوهم طعنات نجلاء وسعوا سعيا دائما متصلا لبث الفتنة ، واختلاق الاشاعات، ولبيلة الأفكار واغراء الضباط في مواقع القتال بشتى ألوان الاغراء .

هؤلاء الخونة وعلى رأسهم كبيرهم الخديو توفيق هم الذين أساءوا الى الوطن الذي آواهم اساءة بالغة فلولاهم لما جثم الاحتلال على صدر مصر سبعين عاما او تزيد ولو كان عرابي قد تخلص منهم فربما كتب لهذه الثورة تاريخ آخر .

والى هذا اشار الميثاق فقال :

« وكان الاحتلال البريطاني العسكري لمصر سنة ١٨٨٢ ضماما لمصالح الاحتكارات المالية الاجنبية الاخيرة وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب هو التعبير عن ارادة الاستعمار في استمرار بقاء النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر » (١) .

ثورة ١٩١٩ م

ما أن تم لانتحرا احتلال مصر عام ١٨٨٢ م حتى اخلت فى القبض على زعماء الثورة العرابية ونفيهم الى اماكن سحيقة خارج البلاد بعد محاكمات صورية ، وألقت فى السجون بالمجاهدين الاحرار ، وألقت الجيش المصرى واعفت ضباطه من الخدمة ، واستحدثت منصب سردار الجيش أو رئيس اركان حربه وأسندته الانجليز الى انجليزى ، وجعلوا مناصب الجيش الاخرى الرئيسية فى أيدي انجليز أو صنائع للانجليز ، وكونوا جيشا مصريا لايزيد افراده عن ستة آلاف جندي ثم القوا مجلس النواب حتى لا تكون سلطة للشعب الى جانب سلطتهم ، وأسندوا الحكم الى المعتمد البريطانى فكان الحاكم الفعلى لاسطان الى جانب سلطانه ، ومن مصر وثبوا على السودان وأخذوا يوطدون اقدامهم فيه ، وعينت السير افان بارنج Sir Evelyn Baring اللورد كرومر فيما بعد « قنصلا عاما فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٣ .

وقد ظل كرومر الحاكم الحقيقى لمصر ثلاثة وعشرين عاما فلا مشيئة الا مشيئته ، ولا كلمة تملو كلمته ، أما الخديوى والوزراء والمديرون والامورون والعهد فلم يكونوا الا منفذين لسياسته وأوامره .

وحمل الاحتلال مصر اعباء مالية فوق الاعباء التى كانت تروح تحتها ففرض عليها تعويضات عما لحق الاجانب من اضرار بلغت اربعة ملايين وربع مليون جنيه ، ودفع نفقات الاحتلال وقدرها بمائتى ألف جنيه سنويا هذا الى جانب المربيات الضخمة التى كانت تدفع لكبار الموظفين الانجليز .

وقضى الاحتلال على اقتصادنا القومى فأغلق مصنع الورى فى بولاق عام ١٨٨٥ م ، وألقى دار سك النقود ، وحارب مفازل القطن ومصانع النسيج حتى أتى عليها ، وطعن الصناعة المصرية طعنة مسمومة حتى لا تقوم لها قائمة فتحل محلها مصنوعاته التى يبيها فى اسواقنا بأغلى الاسعار .

ان سياسته الاقتصادية كانت تتلخص فى أن مصر بلد زراعى ، وأن ثروتها تتجسم فيما تجود به أرضها من قطن ، فهى فى زعمه لا تصلح لأن تكون بلدا صناعيا . ففي هذا الخطر الداهم على الاستثمار واقتصاده الذى يقوم على توسيع نطاق اسواقه الخارجية ، وفى زعمه ايضا أن أرض مصر لا تجود الا بالقطن فحسب اذ أن القطن ضرورى لتشغيل مصانعهم فى لاكتشير وليفرول أى أنه حول « أرض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن ، لتعويض الصناعة البريطانية

عن أقطان أمريكا التي قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ثم انقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحزب الاهلية الأمريكية (١) .

ظلت هذه السياسة الحمقاء قائمة في مصر بعد الاحتلال ولكن هل استسلم الشعب المصرى للمستعمرين ؟ ان الذين استسلموا له يتنكرون في الخديرو الذى حماه الاستعمار من عصف الثوار ، والاقطاعيين الذين يعملون على الإبقاء على مواردهم وتمتيتها وان يكن ذلك على حساب المصلحة الوطنية ، والانتهازيين والوصوليين الذين يحاولون القفز الى المناصب الرفيعة ، مناصب الجاه والنفوذ ، أما الشعب فلم يستسلم ولم يدل بل رفع صوته مطالبا بالجلء والحرية والاستقلال ، وقصد التف حول زعيمين عظيمين هما مصطفى كامل ومحمد فريد . هذان الزعيمان اللذان نددا بالاحتلال وسياسته في مصر وخارجها ، وعبأ الشعور للثورة على المحتل الفاصب ، وأخذا يؤلبان عليه العالم المتحضر باصدار المنشورات والكتب باللغات المختلفة ، وعقد المؤتمرات الصحفية والاجتماع بكتاب البرلمانيين الاحرار في انجلترا وفرنسا ، واقامة الاحتفالات الشعبية في المناسبات الكبرى كذكرى ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ، واحتلال القاهرة في ١٤ سبتمبر .

وقد انتهز الزعيم الثورى مصطفى كامل فرصة حوادث فاشوده ودنشواى واتفاقية السودان في يناير عام ١٨٩٩ وأخذ يثير الشعور العدائى نحو الاحتلال ، وما يبيته للبلاذ من غدر ، وما يرتكبه من اجرام .

ولا شك ان محمد فريد كان أشد ثورية من مصطفى كامل فلقى من الاضطهاد والسجن والنفى ما لم يلقه مصطفى كامل حتى قضى نجه في ألمانيا .

لقد ركز محمد فريد مطالبه في امرين : الجلء والدستور ، وفي الجلء يقول : « ان جلء كل احتلال أجنبى ، وتحرير وادى النيل العزيز حق طبيعى لنا . لا يجادلنا فيه مجادل وهو ضرورى لحفظ كرامتنا الوطنية ، وقوام حياتنا القومية بصفة كوننا أمة حرة .

ويقول أيضا : « ان الأمة باقية كما كانت ، مستمرة في المطالبة بحقوقها التى في مقدمتها الجلء بالطريقة التى رسمتها لنفسها ، والتى لن تحيد عنها أبدا مهما سنت الحكومة من القوانين الاستثنائية والاحكام المرفية ، فانها لا تخشى الضغط ولا الارهاب كما لا تؤثر فيها الاستمالة او الاستعطاف اب كانت أشكاله .

هذه هى الروح الثورية الفتية التى هبت على الاستعمار العاتى والننى يصورها الميثاق بقوله :

« وكان الاحتلال البريطانى المسمى لمصر سنة ١٨٨٢ م ضمنا لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية ، وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب ،

هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكبة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطانى العسكرى ومؤامرات المصالح الاختكارية الاستعمارية والاقطاع الذى اقامته اسرة محمد على باحتكارها للارض ، او اقتسام جزء منها بين اصدقائها او اصدقاء المستغلين الاجانب . ذلك كله لم يستطع ان يطفى شعلة الثورة على الارض المصرية .

ان وادى النيل لم تنقطع فيه اصوات النداءات الثورية فى مواجهة هذا الارهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الاجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان اصدقاء المدافع التى ضربت الاسكندرية ، واصداء القتال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكذب تخفت حتى انطلقت اصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لا تموت لهذا الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التى لم تفرها المصائب والمصائب .

لقد سكت احمد عرابى لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر « (١) » .

ولم يكتف المثقفون المصريون بالهتافات والقساء الخطب واثارة الحماسة ضد الاستعمار بل عمدوا الى رفع راية الاصلاح فى اغلب المجالات ، فالامام محمد عبده كان مصلحا دينيا اجتماعيا فثار على الجمود الفكرى ، ودعا الى تحكيم العقل السليم ، ونادى بضرورة العلم والتعلم ، وحض على فتح المدارس ، والعناية بالتربية الخلقية ، وآمن بان الفقر يهتك العفة ، والثراء من غير عمل مفسدة للفرد والجماعة ، « وكان يعتبر الجهل فقرا اشد على الناس من فقر المال وهو القائل فى احدى خطب الجمعية الخيرية « ان بلادنا ليست بلاد الجوع والقتال ، ولا بلاد البرد القارس المعيت ، ولا بلاد الشقاء التى لا ينال الانسان فيها قوت يومه الا بالعذاب الاليم بل نحن فى بلادنا رزقنا الله سعة من العيش ، ومنحها خصوبة وغنى يسهلان على كل عائل فيها قطع ايام الحياة بالراحة والسعة ، ولكنها وبنا للأسف مئيت مع ذلك بأشد ضررب الفقر : فقر العقول والتربية » (٢) » .

وكان من دعاة تربية المرأة وتعليمها كما اشار الى ذلك بقوله : « نحن نتمنى تربية بناتنا فان الله تعالى يقول : ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف . الى غير ذلك من الايات الكريمة التى تشرك الرجل والمرأة فى التكاليف الدينية والدنيوية . وتترك البنسات يفترسن الجهل وتستوهين الغباوة من الجرم العظيم » (٣) » .

(١) الميثاق ص ٢٥ ، ص ٢٦

(٢) محمد عبده للاستاذ هباس العقاد ص ٢٦٠

(٣) المصدر السابق ص ٢٦١

وكان ايضا من دعاة ادخال العلوم الحديثة والفلسفة في مناهج
الازهر مما أثار عليه نائرة الرجعيين ولكنه مضى في طريقه غير حافل بهم
حتى نجح في دعوته .

ومن دعاة الإصلاح قاسم أمين الذي نادى في حرارة وإخلاص بتعليم
المرأة بل تحريرها من كل ما يعوق تقدمها ، ورأى في حجابها عودة بها
إلى عصر الحریم وحائلا بينها وبين حمل أعبائها في المجتمع الذي لا ينهض
بدونها .

ومن المصلحين الاجتماعيين والسياسيين أحمد لطفى السيد الذي
نادى بأن مصر للمصريين وكان رائدا من رواد إنشاء جامعاتنا ، وهيا
للفتاة المصرية أن تأخذ مكانها الى جانب زميلها الفتى في الجامعة .

ولا شك أن دعوات الإصلاح هذه كان لها اثرها العميق في توعية
الشعب والنهوض به ، والسير قدما في طريق التحرر من الأغلال والأصفاد
التي كانت تموقه وتدمر كيانه وإلى ذلك يشير الميثاق فيقول :

« ومن يجب أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار ، والمتعاونون
معه أنها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر بحثا
في أعماق النفس ، وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده في هذه الفترة ينادى بالإصلاح الديني ،
وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين وارتفع صوت
قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة » (١) .

وظلت نفوس المصريين تفلئ مراجعها ، وتتحين الفرصة لاطهاس
شعورها المكتوم حتى وأنت اثر إعلان الهدنة للحرب العالمية الاولى في ١١
نوفمبر سنة ١٩١٨ فكان الانفجار المدوى الذي هم كل طبقات الشعب
وخاصة بعد أن اعترض المعتد البريطاني في مصر السير ونجت على سفر
الوفد المصرى لعرض المطالب المصرية على الحكومة الانجليزية ، واعتقال
سمد زغلول وصحبته في ٨ مارس سنة ١٩١٩ .

ففى صبيحة ذلك التاريخ قامت مظاهرات احتجاج تطالب بالافراج
عن الزعماء السياسيين ، وتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ،
وانتقلت المظاهرات الى عنف بين الشعب الأمل من السلاح الا سلاح
الايمان والحق وبين جند الاحتلال ، وامتدت أعمال المقاومة الى كل مدن
القطر وقراه واشتركت النساء مع الرجال في البذل والتضحية ، وامام
هذا الاصرار الجارح والثورة الماتية لم يجد الاستعمار مفرا من الافراج
عن المعتقلين السياسيين ، ورفع الحظر عن سفر الوفد المصرى الى باريس
لاسماع صوت مصر في مؤتمر الصلح في فرساي ، ثم عمد الاستعمار
الى الحيلولة بين الوفد وبين حضور المؤتمر ، وكان أن اعترف هذا
المؤتمر الاستعماري بالحماية على مصر ضاربا عرض الحائط بتلك الوعود
الخلاية التي نثرها الرئيس الدكتور ويلسن في حق الشعوب في تقرير
مصيرها .

وفي هذا يقول الميثاق : « وكانت تلك كلها مقدمة موجبة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وبعد خيبة الامل في الوعود البراقة التي قطعها الحلفاء على انفسهم خلال الحرب وفي مقدماتها وعود وبلسون التي ما لبث هو نفسه أن تنكر لها واعترف بالحفاية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة المجد الثورية الجديدة بقود النضال الشعبي العنيد الذي وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام دون أن يستسلم أو ينهزم » (١) .

على أن هذا الاخفاق وخيبة الامل التي منيت به مصر في فرساي لم يفت في عضدها بل زادها أصرازا وعزما ومضيا في الثورة فاغتيل العديد من الضباط والجنود الانجليز ، وبات المحتلون على فوهة بركان مما حدا بهم الى أن تقرر الحكومة الانجليزية رسميا في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ تأليف لجنة برئاسة اللورد ملتر لبحث أسباب الثورة ، والتخفيف من حدة التوتر ، فقاطعها الشعب المصري الشائر لأنه لا يرتضى غير الاستقلال التام بديلا .

ولما رأى الاستعمار هذا الاصرار بدل من سياسته الفاشحة، واستخدم أسلوبه الناعم ، وجر زعماء هذا العهد الى الدخول في مفاوضات التفاوض ، ونجح في سياسته هذه كسبا للزمن ، وتوطيدا لانداده باسطناع الاذنان والاعوان من ذوى الفايات والآرب والاقطاعيين ، وإذا كانت هذه الثورة قد فشلت فان فشلها يرجع لا الى طبيعة الجماهير الشعبية بل الى القيادات التي آثرت مصالحها على مطالب الشعب الأساسية ، وغفلت عن أن تمد بصرها الى أن مصر جزء من الوطن العربي ، وأنه لا تعارض على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، وعجزوا عن كشف خبيثة السياسة الاستعمارية الناعمة التي أشرنا اليها من قبل ، وقد فصل الميثاق هذه الانبيات فقال :

« ان ثورة الشعب المصري سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فان الاسباب التي أدت الى فشلها هي نفس الاسباب التي حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ م .

اذن هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة . ولا بد من تقويمها في هذه المرحلة تقويما أميناً ، منصفاً .

أولا : ان القيادات الثورية أغفلت اغفالا بكاد يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعي ، على أن تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي حفلت من طبقة ملاك الأراضي أساسا للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة .

ومع أن اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا في مفهومه الاجتماعي فلا ان قيادات الثورة لم تنتبه لذلك بومي حتى لقد ساد تحليل خاطيء في هذا الظرف رده بعض المؤرخين مؤداه أن الشعب المصري ينفر من

بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا في حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بان الثورة وقعت في ظروف الرخاء الذي صاحب ارتفاع أسعار القطن في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وذلك استدلال سطحي ، فان هذا الرخاء كان محصورا في طبقة ملاك الاراضي ، وطبقة التجار والمصدرين الاجانب الذين استفادوا من ارتفاع الاسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بمرقهم ودمائهم دون ان تتغير احوالهم بارتفاع اسعاره ، وكان هذا الحرمان في القاعدة يتناقضه مع الرخاء في القمة من اسباب الاحتكاك الذي أشعل شرارة الثورة .

ان المحرورين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها لكن القيادات التي تصدرت في مقدمة الوجة الثورية سنة ١٩١٩ باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع ان تبين بوضوح ان الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد الواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ، ووصلت الى اعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة الى تمصير بعض اوجه النشاط المالى هي قصارى الجهد في ذلك الوقت ، في حين ان الدعوة الى اعادة توزيع الثروة الوطنية اصلا واساسا كانت هي المطلب الحيوي الذي يتحتم البدء فيه من غير تأخير او ابطاء .

ثانيا : ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع ان تمد بصرها عبر سيناء ومجرت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات في ان تتعلم من التاريخ ، وفشلت ايضا في ان تتعلم من عدوها الذي تحاربه ، والذي كان يعامل الامة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تنتبه الى خطورة وعد بلغور الذي أنشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الارض العربية ، وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربي في ساعة من اخطر ساعات الازمة حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من ان تتعامل مع امة عربية مفترقة الاوصال ، مفتتة الجهد واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق ، وانفردت فرنسا بسورية ولبنان .

بل وصل الهوان بالامة العربية في ذلك الوقت الى حد ان جزاسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروض للذين خانوا النضال العربي ، واتحرفوا عن اهدافه .

كل هذا والثورة الوطنية في مصر تتصور ان هذه الاحداث لا تعنيها ،
وانها لا ترتبط في مصرها بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا : ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلائم بين اساليب نضالها ،
وبين الاساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت
.. ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب
اهتزازا ، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة ، وقدم تنازلات شكلية
لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهو الحقيقي وكان
منطق الاوضاع الطبقي يرين لها هذا الخلط « (١) » .

لقد استطاع الاستعمار ان يلهم القيادات الثورية عام ١٩٢٢ بمسار
اسماه مشروع ملتر الذي على اساسه كان دستور عام ١٩٢٣ وتشكيل
الحياة البرلمانية ، وتكوين الاحزاب مع التحفظات الاربعة المشهورة التي
تجعل الاستقلال اسما لا حقيقة ، وبقي الاحتلال كما هو وبقيت السياسة
الاستعمارية كما هي من غير ادنى تبديل حتى كانت معاهدة سنة ١٩٣٦
التي وقعها جميع زعماء الاحزاب ، وهي معاهدة اقل ما يقال فيها
انها مخالفة ابدية ، مخالفة بين انجلترا الاستعمارية وبين مصر المغلوبة
على امرها ، أى انها مخالفة غير متكافئة وعدم التكافؤ معناه ربط مصر
بمجلة بريطانيا ، وسيرها في الفلك الاستعماري يفضي بها الى حيث يشاء
من غير ان يكون لها رأى او تحكم في مصرها .

وفي هذا يقول الميثاق بحق :

« ان الاستعمار في هذه الفترة اعطى من الاستقلال اسمه ، وسلب
مضمونه ، ومنع من الحرية شعارها ، واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له ، وبحرية
جريحة تحت حرا ب الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتي الذي منحه
الاستعمار ، والذي اوقع الوطن باسم الدستور في محنة الخلاف على
الغنائم دون نصر .

وكانت النتيجة ان اصبح الصراع الحزبي في مصر ملهة تشتت
الناس ، وتحرق الطاقة الثورية في هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتي
اشتركت في توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة في
ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها
ثورة سنة ١٩١٩ ، فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر بينما
صلىها في كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له
وكل معنى « (٢) » .



(١) الميثاق ص ٢٦ ، ص ٢٧ ، ص ٢٨ ، ص ٢٩ .

(٢) الميثاق ص ٢٩

وظلت الامور تسير هذا المسير حتى اعلنت الحكومة المصرية تحت ضغط الراى العام الواشى الثائر فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ قطع المفاوضات والغاء معاهدتى ١٩٣٦ و ١٨٩٩ (والاخيرة خاصة باتفاقية السودان) ومضت والشعب فى الطليعة فى طريق تحدى القوات البريطانية التى تمسك فى القناة ، وتزيد على ثمانين ألف جندى ، وعمدت الى عسدم التعاون مع القوات البريطانية .

واخذ للفدائيون الاحرار يتدفقون على المنطقة مما أوجد فى القوات البريطانية حالا من الدعر والفرع وضربت البلاد - كما هو العهد بها - بالدع الأمثلة فى التضحية والفداء .

وظلت الامور تسير على هذا النحو حتى كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ فتغير مجرى الاحداث ، وهبت ريح الحرية بشكل عاصف لم يستطع الاستعمار أن يقف فى طريقها بقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بقيادة البطل الرئيس جمال عبد الناصر ، هذه الثورة العارمة التى ازالته كابوس الاحتلال ، وقلمت اغفار الاقطاع ، وكانت رائدة للحرية والاشتراكية فى العالم العربى بل فى الشرق الاوسط .

الديمقراطية السليمة

بقلم

الدكتور محمود مختار الجوهري

مفهوم الديمقراطية

ليست الديمقراطية مجرد شكل من اشكال الحكم ، ولا هي بالنظام الذى يعنى بتشكيل أسلوب معين للاقتراع فحسب ، فنحن حين نقول ان الديمقراطية طريق أو أسلوب للحياة ، انما نعنى تماما هذا المعنى ، وهو ان الديمقراطية أسلوب للحياة التى نحيها يوما بعد يوم ، فليس قصارى أمرها اذن أن تكون حكومة وقوانين وبرلمانا .

ان الديمقراطية طريقة للنظر الى الحياة ، وهى نظام يعنى بالمبادئ الاساسية للسلوك الانسانى ، هذه المبادئ التى يمكن للناس أن يحكموا بمقتضاها على الاشياء بأنها خير وانها شر ، انها مبادئ قديمة ابلتها قرون من الفكر ومن التجربة ، فالجديد ليس المبادئ ، بل الجديد هو تطبيق هذه المبادئ فى حياتنا اليومية ، وتطويرها لعالم مادى خلقه العلم والصناعة خلقا جديدا (١) .

كيف يتسنى لآى انسان أن يقيس مدى تقدم الديمقراطية أو مدى تخلفها ؟ كيف يتسنى لنا أن نقرر قبل فوات الاوان ، ما اذا كنا نسير حقيقة الى الامام فى ذلك الطريق الطويل الشاق ، أو اننا نرجع القهقري نقطع الطريق المحزن المؤدى الى الطغيان ؟ ان مجرد احصاء الزيادة المطردة فى مظاهر الترف والرفاهة داخل البيوت . وأجهزة التلفزيون ، وفى بمدد الدين يصيبون غداء كافيا ، لا يعد مقياسا فى حد ذاته .

يقول وولتر ليبمان الصحفى الأمريكى المشهور :

« لم يكن من المسير على - وقد خبرت النسيم الليل الذى كان يهب على العالم قبل الحسريين - أن أمتدح بالمرض الذى انتساب الديمقراطية الحرة ، لكننا حين جرفنا دوى اعتماد عسكري للحرب الكبرى الثانية ، لم يعد هناك شك فى وجود خلل عميق فى مجتمعنا وأن هذا الخلل لا يرجع الى تسليح أعدائنا ولا سوء الظروف التى يمر بها البشر ، بل يرجع الى أنفسنا ، وكنت واحدا من الكثيرين الذين شعروا بهذا الشعور ، لم تكن نشك فى ضرورة المقاومة الى اقصى حد وفى أن الهزيمة ستخلف آثارا لا صلاح لها ، ولا طاقة لاحد باحتمالها ، لكننا

(١) الحرية والكرامة والانسانية - محمد زكى عبد القادر ص ٧٤
تقلا عن الدكتور شبل شميل وهو طبيب سورى متميز شارك فى كثير من الأبحاث الفلسفية والعلمية (١٨٥٣ - ١٩١٧)

كنا مجموعة من المواطنين تؤمن إيماناً عميقاً بأن الحرب الشاملة لا تتيح
لعملائنا أن يكون مسرحاً مأموناً للديمقراطية ولا للحريات الأربع .

ورغم أن الديمقراطيات نجت من الهزيمة والخضوع فإنها مجرت
من صنع السلام وإعادة النظام للعالم ، ففي خلال جيل واحد أخفقت
الديمقراطيات الحرة في اجتناب نشوب حرب مدمرة جديدة .

مفهومنا للديمقراطية :

الديمقراطية السليمة هي ديمقراطية اجتماعية تهدف إلى إقامة
مجتمع جديد ، هذا المجتمع الجديد غير المجتمع القديم الذي كنا نعيش
فيه ، وذلك لكي تكون بلدنا مستقلة سياسياً وفي الوقت نفسه تكون
مستقلة اجتماعياً بمعنى أن تكون أحراراً سياسياً لا تخضع للاستعباد
السياسي ، ولا تخضع لتنفيذ أجنيى وتكون مستقلة اجتماعياً ، أى
أحراراً في تكوين بنائنا الاقتصادي وتكوين بنائنا الاجتماعي لأن
اقتصاديات أى مجتمع هي التي تمثل التكوين السياسي (١) .

وقد عابنا كثيراً من الديكتاتورية تحت اسم الديمقراطية ، ديكتاتورية
رأس المال وديكتاتورية الاقطاع وديكتاتورية الأقلية تحت اسم البرلمان .
ولكن الحرية والديمقراطية ليس معناهما بأي حال من الأحوال برلماناً
وقية وشعارات ديمقراطية ولكن الحرية هي في حرية الفرد ، ولأغلبية
الشعب . حرية للفرد . . الفلاح في القرية والعامل في المصنع ، ولكل
فرد من أبناء الشعب ، وإذا قلنا الحرية فنحن نقصد حرية الكلام حرية
النقد وحرية الاجتماع دون أن نخاف ، والحرية قد تكون سياسية أو
اجتماعية ، فإذا كان مفهوم الحرية السياسية أن للمواطن الحق في
تقرير أمر وطنه ، فالحرية الاجتماعية معناها أن يكون للمواطن الحق في
نصيب من ثروة وطنه طبقاً لجهده الخاص ، وتكون الديمقراطية السياسية
حقيقة إذا كان هناك عدالة اجتماعية ، وإذا توافرت الديمقراطية
الاجتماعية ، وإذا تكافأت الفرص (٢) .

وتعد الديمقراطية في حد ذاتها وسيلة - وليست غاية - لإقامة
مجتمع ترفرف عليه الرفاهية ، مجتمع فيه تكافؤ الفرص ، لكن كيف
يجتبي الشعب الديمقراطية المطلقة ؟

كيف يجتبي الشعب بالديمقراطية المطلقة أهدافه في الكفائة والعدل ،
أهدافه في العدالة الاجتماعية ، طالما أن الرأسمالية المستغلة والاقطاع
ورثا عناصر القوة في المجتمع على مر السنين ، أما الشعب فجرم
جميع عناصر القوة (٣) . فطالما كان للطبقات المستغلة الحرية لتستغل
الشعب العامل ، والشعب العامل أو الطبقة العاملة ليس لها حرية

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٢/٣/١٩٦١ في اللجنة التحضيرية
للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٢) من كلمات السيد الرئيس يوم ١١/١١/١٩٦٢ في اللجنة
التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

عدم الخضوع لهذا الاستغلال لا تكون هناك حرية ، الشعب المسمار ليس له الحرية لعدم الخضوع الا اذا خضع والا لا يأخذ أجرته ، اذن ليس امامه الا ان يخضع (١) . فاذا قضينا على الظلم الاجتماعي ستنتعق قائمة الحرية وكلما سرنا في الاشتراكية سرنا في توسيع قواعد الحرية لان الظلم الاجتماعي دائما كان تأثيره بالغا ومؤثرا على الحرية السياسية وكانت الحرية السياسية تقال مجازاً طالما هناك ظلم اجتماعي . فنحن بقصائنا على الظلم الاجتماعي على مراحل وعلى فترات بالكفاية والمزم نجد اننا نفتح جميع الابواب للحرية (٢) .

وبالديمقراطية الكاملة والحرية الكاملة في داخل الشعب يمكن ان نحل الخلافات التي توجد باستمرار بين الشعب ، اذ علينا ان نحل هذه الخلافات والتناقضات بالطرق السلمية وان كانت هذه الخلافات لا يمكن ان تنتهي بآية وسيلة من الوسائل ولكن من واجبنا ان نخفف من الرها .

وهذه هي الديمقراطية ، فبالحرية والنقاش والتثقيف والفهم وتحديد الخطأ والصواب والعمل الدائم نعرف الخطأ والصواب ويستمدى ان نسير في تنظيمنا الشعبي بطريقة تجعل الفرد العادي هو خلية ثورية وتستمدى ايضا ان نفر بعض الاساليب أو أكثرها ، ونصحح الخطأ ، وهذا يستمدى ان يكون الشعب في عمل متواصل من الاساليب التي ورثناها (٣) .

ان الديمقراطية في ظل نظامنا لا تريد ان تأكل الشعب اما البرجوازية الرأسمالية بأنها فهي التي تريد ان تأكل الشعب . ان الحرية تأتي في الدستور ولكن سيطرة رأس المال تقضي على الحرية والديمقراطية لان رأس المال هو القوة المحركة ، اذن (٤) الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية الاقطاعية التي كانت عندنا في سنة ١٩٢٣ نقلا عن النظام الغربي ليست الا شعارا من أجل حماية الرأسمالية والاقطاع والفساد والاستغلال ، الاستغلال الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي بكل معانيه ، من يقدر ان يوجه الانتخابات ؟ ومن يعمل دعاية ؟ الرأسمالية المستغلة والاقطاع ، اذن التفكير الحقيقي لا يمكن ان يمشى على أساس الحرية المجردة أو الديمقراطية المجردة (٥) .

(١) من كلمات السيد الرئيس يوم ١٩٦٢/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٧ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٣) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٤) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٥) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

ان اقامة حياة ديمقراطية سليمة معناه اننا لا نتمكن دكتاتورية رأس المال ولا دكتاتورية الاقطاع من ان تتحكم فينا تحت اسم الديمقراطية ، وهى تختلف ايضا عن الديمقراطيات الشيوعية التى تمثل دكتاتورية البروليتاريا . واذا قلنا اقامة حياة ديمقراطية سليمة فمعنى هذا اننا لا نريد ان تسود طبقة الاقطاع ورأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية ، ولا نريد ان تسود طبقة البروليتاريا تحت اسم الشيوعية ، وانما نريد ان نقيم حياة ديمقراطية سليمة لاجل الشعب الذى قاسى من دكتاتورية رأس المال ومن دكتاتورية الاقطاع ومن سيطرة رأس المال ومن الاستغلال بكل معانيه (١) .

ولتكون عندنا حرية ديمقراطية ، لا بد ان نحدد اعداء الشعب بالضبط ، والهدف هو تجريد هذه الرجعية أو اعداء الشعب من اسلحتها ، والغاية من هذا انه يوجد خلاف بين الشعب والرجعية ونريد حل هذا الخلاف ونجريد الرجعية من اسلحتها ، فالحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة تكون للشعب لا لاعدائه من الرجعيين ، هذه الديمقراطية تكون ديمقراطية سياسية واجتماعية للشعب وليس لاعدائه من المستغلين والرجعيين الذين نهبوا حقوقه فى الماضى ، وحرموه من كل شئ الا من أقل شئ يمكنه من ان يعيش فمع واجبنا ان نحى العمل السلمى للشعب كله حتى يستطيع الشعب أن يعمل فى البناء الاشتراكى وبنى دولة اشتراكية ذات صناعة حديثة وزراعة حديثة يشعر فيها الانسان بالحرية والسعادة (٢) .

الاسس التى تقوم عليها ديمقراطيتنا :

كان طبيعيا نزولا على مفهوم الثورة التى هى عمل شعبى وتقدمى ، ان تتلازم حتما مع الديمقراطية التى هى فى حقيقتها توكيد لسيادة الشعب بمجموعه ووضع للسلطة كلها فى يده من أجل تحقيق أهدافه ، وكان طبيعيا أن يدخل شعبنا الى الديمقراطية السليمة من مداخلها الطبيعية ، ولقد دلت تجربة الماضى على أن الطريق الى الديمقراطية مشروط بشرطين أساسيين هما (٣) :

* تحرير الوطن من التبعية الاجنبية ومن الخضوع للاستعمار

* تحرير المواطن من كل انواع الضغط والاستبداد السياسى والاجتماعى .

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٢/٣/١٩٦١ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس فى الاجتماع الافتتاحى باللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢٥/١١/١٩٦١ .

(٣) تقرير الميثاق (المحضر الرسمى للجنة تقرير الميثاق) . ص ٦٥ .

ومن هنا ثبت في مفهومنا الثوري التلازم الحتمي بين الديمقراطية والاشتراكية ، بين الحرية السياسية والتحرر الاجتماعي ، باعتبارهما امتداد واحد للعمل الثوري الذي هو بطبيعته عمل شعبي وتقدمي .

فإذا كانت الديمقراطية تحتاج دائما الى مزيد من الديمقراطية فانها تحتاج في المحل الأول الى مزيد من الاشتراكية ، ذلك لأن الاشتراكية في مفهومها القائم على الكفاية والعدل هي وحدها القادرة على تحسير ارادة الجماهير ، حين تستهدف القضاء على الاستغلال في كل صوره ، وحين تتجه الى كفالة الفرص المتكافئة للمواطنين في نصيب عادل من الثورة الوطنية ، مع تخليصهم من كل قلق يهدد أمن حياتهم ومستقبلهم .

الطريق الى الديمقراطية السلمية :

لقد حددت معالم الطريق الى ديمقراطيتنا في ثلاثة أسس رئيسية هي (١) :

- الديمقراطية السلمية ترفض سيطرة الطبقة الواحدة .
- الوحدة الوطنية شرط لنجاح الديمقراطية السلمية .
- الحرية هي المرادف الطبيعي للديمقراطية .

هذا هو مفهومنا للديمقراطية وهذه هي الأسس التي تقوم عليها ، وهذه هي معالم الطريق إليها ، ولا اعتقد أنه يمكن الوصول إليها الا بخوض معركة نورة توصلنا الى أهدافنا ، لا إن هذه الأسس لا يمكن أن تتحقق بالمقاييس المقررة في مراحل التطور البطيء كما لا يمكن تحقيقها عن طريق النظريات المستوردة ، بل يجب أن تنبع من تجربتنا الوطنية ، لأن الحلول الحقيقية لمشكلات أي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب الشعوب الأخرى .

(١) تقرير الميثاق الحضري الرسمي للجنة تقرير الميثاق ص ٦٦ - ٦٧

ديمقراطية ما قبل الثورة

مجتمع ما قبل الثورة:

كيف كان مجتمعنا الذى عشنا فيه قبل الثورة ؟

احزاب متعددة .. حكم فاسد .. أهواء والطمساح شخصية ..
الانانية والفردية تسيطران على البلاد .. احتكار فئة معينة لحكم
الشعب . استعمار يعمل على تخلف البلاد .. فوارق مخيفة بين الطبقات
.. تفاوت فى الرزق وفى مستوى المعيشة وفى الثقافة وفى التعليم وفى
الصحة ، وفى كل ما يمس البناء الاجتماعى .

ومن ناحية أخرى .. ضغط وكبت من الطبقات العليا على ما دونها
من الطبقات ، لكى لا تجد متنفسا للنهوض أو تجد القدرة والقوة والحرية
للمقاومة والمطالبة بحقوقها فى حياة انسانية حرة كريمة .

ثم انحلال خطر فى الطبقة الحاكمة .. بلذخ واسراف واستغلال

ثم انزال بعض الفئات .. وفشو السلبية .. والجمود فى
الافكار .

والجهاز الحكومى يسير فى تيار خطير ، يجرف معه مصالح الجماهير
وفى كلمات بسيطة يمكن تلخيص ما كان عليه جهاز الدولة فى أنه روتين
قاتل ، سلبية مدمرة ، ورشوة وتلاعب وتهريب وتزوير واهدار لحقوق
الشعب .

جهاز يخدم قلة على حساب الكثرة .. جهاز فى خدمة الاغنياء
والاثرياء وأصحاب السلطة والنفوذ على حساب الفقراء والمحترجين
والضعفاء .

مجتمع منحل .. لا مسئولية ولا خلق ولا ضمير ولا حساب ، وانما
مصالح الناس ضائعة وشئونهم مهملة ، وأمورهم فى يد فئة مستهترية
انتهازية مفرضة .

هكذا كان الحال .. وهكذا أراد لنا الاستعمار وأعوانه الرجعيون
والإستغلاليون والأقطاعيون والتفميون .

ثم كانت السلبية القائلة .. التى أدت بنا الى التراخي والكسل
والتواكل .. وتقدم الفساد الذى استشرى وتفلفل فى كل أمر من أمورنا
وكان من الصعب بل من المستحيل القيام بعمليات الإصلاح .. بل ثان
هناك يأس تام .. وكندنا نسقط فى الهاوية .

ديمقراطية ما قبل الثورة :

كانت هناك تنظيمات شعبية سبقت قيام الثورة ، ولكن هذه التنظيمات ضاعت قيمتها بسببين رئيسيين (١) :

أولاً : ان معظم هذه التنظيمات خصوصاً تلك التي مارست الحكم منها قبل الثورة كانت انعكاساً لمصالح طبقية ، وكانت كلها تستند الى تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل ، ومن ثم فان هذه التنظيمات لم تكن قائمة على أساس جماهيري وان كان بعضها قد استطاع في سنوات النضال الوطني من اجل الاستقلال ، ان يحرك جموعاً من الجماهير ، الا انه لم يستطع مواصلة النضال الى نهايته لارتباط مصالحه بطريق غير مباشر مع مصالح الاستعمار ، ومن ثم انتهى الى مهادنته ، ومن ناحية أخرى لأن النضال الوطني من اجل التحرر الاجتماعي لاحقاً لمقدماته حتى خلال معركة الاستقلال ، الامر الذي جعل هذه التنظيمات السياسية تنقلب على قواعدها الجماهيرية وتحاول صرف انظارها عن معركتها الحقيقية .

ثانياً : انه كانت هناك قبل الثورة تنظيمات سياسية ، لا تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة ، لكن فاعلية هذه التنظيمات كانت في معظم الأحيان محدودة اذ سلبية بسبب ضغط المصالح الطبقية الحاكمة عليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن هذه التنظيمات حركتها دوافع انفعالية وعاطفية ، او حركتها قوى بعيدة عن التربة القومية ، ولم يكن لديها على أى حال ، من التعمق ما يكفل لها مواجهة حتمية التغيير الاجتماعي واتخاذ الواقع الوطني بداية له .

ثم كان هناك الملك السابق الذي هادن المستعمر وحالف الاقطاعيين وناصر الرجعيين ، وكان حرباً عواناً على الحركة الوطنية والواقع أن الشعب في مصر كان في صراع دائم مع الملكية فقد وثب الشعب عدة وثبات جريئة نحو الحرية والتطلع الى الديمقراطية وعلان سيادته ، فكان الحكام يمددون الى البطش برؤسائهم والتكنيل بالاحرار والاستناد الى الاجنبي والاستعانة به في اخماد هذه الوثبات ، ثم تسليم البلاد الى الاجنبي ليتعاون معهم في الحكم ويتبادل المنفعة على حساب المحكومين .

ثم كانت هناك الاقطاعيات الكبيرة من الاراضي في ايد قليلة احتكرت بها الحياة النيابية اكثر من ربع قرن ، ولو أننا تتبعنا أغلبية النواب والشيوخ الذين اعتمدت عليهم حياتنا البرلمانية ، لوجدنا أسراً معينة احتكرت هذه الكراسي وتقاسم أفرادها النظام الحزبي ، معتمدة على ملكية الارض ، أى ملكية مصادر الرزق لسكان الريف من الناحيين ، وما كان يمكن لحرية الراي الانتخابي أن تنشأ وتنمو في ظل الاقطاع .

ويشرح « الميثاق الوطني » في الباب الرابع كيف كانت الفترة ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ خطراً على نضال الشعب المصري ، فان القيادات

(١) من خطاب السيد الرئيس في الجلسة (١٣) للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ١٩٦٢/٧/٢ (محاضر الجلسة الرسمية ص ٩) .

الباقية من ثورة ١٩١٩ كانت قد استسلمت لطبقة الاقطاعيين واستعانت ببعض الانتهازيين الطامعين في الفنائم وأغرت جماعات من المثقفين الذين كان ينبغي ان يكونوا حراسا على امانى الشعب .

وفي الوقت نفسه ظهرت طائفة من الرأسماليين الذين كان همهم استنزاف ثروة الشعب .

وانتهى الامر الى ارتقاء جميع الاحزاب تحت أقدام القصر والاستعمار اللذين تجمعهما مصلحة مشتركة بالرغم من الخلافات السطحية .

واجهة ديمقراطية مضللة :

وكان البرلمان والحكم النيابي يمثل في الوقت نفسه أداة يتم بها خداع الشعب والهاؤه عن مطالبه الحقيقية فقد كانت أصوات الجماهير تساق وفقا لأرادة الحكام وأصدقائهم ، لأنه من الطبيعي أن من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فإنه يستطيع من ثم أن يحتكر أصواتهم ويوجه أراذلهم في عمليات الانتخابات ، ومن هنا يتضح لنا أن حرية رقيق الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات .

سلطة القصر :

وشجعت هذه الظروف الاسرة المالكة على تجاوز حدودها وتحول الدستور إلى مجرد حبر على ورق . . وخضعت القيادات السياسية الضعيفة لسلطة القصر وراحت تحاول استرضائه ، حتى تضمن الوصول إلى الحكم وتخلت بذلك عن الشعب الذي هو المصدر الحقيقي لقوتها ، ووصل الهوان إلى حد أن استطاع البعض أن يدفع للقصر ثمن تفسير الوزارات . . وبذلك حكمت القيادات السياسية على نفسها بالموت .

ويختتم الميثاق تسجيله لهذه الفترة من حياتنا بالكلمات الآتية :

«ولسوف يبقى الوطن زمنا طويلا يشعر في حلقه بهرارة اللد الذي أحسه في هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنصالحه فأبقت كل حدود للاحتمال البشري» .

هيئة التحرير والاتحاد القومي

إذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد اللدائي ، وهو ضروري فإنه لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التي قامت ، أو جرت محاولة إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها وقصرت دونه ؛ وذلك راجع لعدة أسباب (١) :

الأول : أن قوى الثورة في مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعي لهم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلاً للعمل الثوري ، لتلقى عليه الجهود ، ولقد تعرض « الميثاق » لهذا الوضع بالتفصيل ، ومن نتيجة ذلك أن التجمع الشعبي ، مع النيات الطيبة التي توافرت له ، كان جميعاً يغلب عليه الطابع الفردي ، وكان اقتراباً غير منظم من مجموعة من الأمانى العامة ، ليس لها منهاج تفصيلي ، لتلقى عنده جهود جماعية على أساس فكري واضح واحد ، لتصدر عنه إرادة شعبية عميقة ومؤثرة .

الثاني : أن الفكر الثوري في تلك الفترة ، وهو يتطلع إلى الوحدة الوطنية ، ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن ، وفي مواجهة الظروف المحيطة به - وقع في الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتركة التي كان لا بد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلائية يمكن لها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة في الثورة .

ولقد كان من أثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم ، حدث في داخلها من عوامل السسدام بين القوى الثورية بالطبيعة ، والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ، ما أصابها بالشلل وأقمدها عن الحركة ، بل كاد ينحرف بها في بعض الأحيان عن الاتجاه الثوري الأصيل .

الثالث : أنه نتيجة لما سبق - من غياب دليل للعمل الثوري ومن خطأ جمع المصالح المتصادقة في وحدة وطنية موهومة - فساح منصر الالتزام في التنظيمات الشعبية ، أن غياب دليل العمل الثوري أقام ضباباً حول الهدف من التجمع ، كذلك فإن المفهوم للوحدة الوطنية ، بعد غياب دليل العمل ، ضيع المقاييس الحقيقية للحكم على كفاية أفراد التنظيم وأخلاصهم في خدمة الفكرة التي تشبههم إلى هذا التنظيم ، على أنه لا بد من التأكيد أن هذه المحاولات كلها لم تضع سدى ، فإن هذه المحاولات فضلاً عما حققته من مهام مؤقتة ومرحلية ساعدت بطريق التجربة والخطأ على الوضوح الفكري الثوري .

(١) من خطاب السيد الرئيس في الجلسة « ١٣ » للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية (المحضر الرسمي ص ٩) .

التجربة الأولى:

كانت التجربة الأولى في هيئة التحرير التي كان الهدف منها تعبئة قوى الشعب المادية والروحية فاتحة بابها لكل مواطن دون تمييز أو تفرقة . . . وكان دستورها ينص على بلذ النفس والنفس لإجلاء الفاصت من وادى النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أى استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى ، وأن يكفل للسودان حق تقرير المصير دون أى مؤثر خارجى . وفيما يختص بأهدافها الداخلية ، يؤمن كل فرد على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل إرادته ، وإقامة مجتمع على أسس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، للتخلص مما يعانيه من أسباب التخلف والضعف ، وتوجيه النظام الاقتصادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشبيد الصناعات على نطاق واسع ، واستثمار رعوس الأموال فيها ، مع كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية فالمواطنون سواء أمام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، ومن واجب الدولة إزادهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ، وبمصر المواطنين بواجباتهم ، وحثهم على التضامن والتعاون والعمل المنتج للنهوض ببنمات الإصلاح .

وحددت الهيئة أهدافها الخارجية بالسمى الى دعم الصللات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها في شتى الميادين .
ثم جاءت الخطوة التالية في الاتحاد القومى « الاول » الذى نص الدستور في مادته الـ ١٩٢ على ما يأتى:

« يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة » . . الخ . وقد علق السيد الرئيس على ذلك في خطاب ألقاه في أول يونيو عام ١٩٥٦ في مؤتمر التعاون بما يأتى:

« هذا هو الكلام الذى قاله الدستور ولم يقل ان الاتحاد القومى سيكون أداة للاستغلال أو الانتهازية أو لتثبيت الرجعية .

الاتحاد القومى الذى عبر عنه الدستور هو الوسيلة التى نسد بها هذا الفراغ بعد ما هدمنا أحزاب الرجعية وقضينا على الانتهازية ، الى أن نبني مجتمعا سليما يهدف الى الرفاهية - مجتمعا تعاونيا لا مجتمعا استغلاليا - قلنا نعمل اتحادا قوميا ، وهذا الاتحاد القومى عبارة عن جبهة وطنية تجمع جميع أبناء هذا الشعب ما عدا الرجعيين وما عدا الانتهازيين وما عدا أعوان الاستعمار ، لأن الرجعيين وأعوان الاستعمار والانتهازيين هم الذين تحكموا فينا وسلمنا لهم .

أعطيناهم الفرصة ليمارسوا حريتهم في الماضى فخانوا هذه الامانة التى حملها لهم هذا الشعب ، واليوم عندما نقول هناك اتحاد قومى

لا نستطيع اعطاء الفرصة للرجعية أو للانتهازية ، ولا لأعوان الاستعمار أبدا . . الفرصة ستكون للشعب ، للأغلبية العظمى من هذا الشعب » .
ثم أُميد تشكيل الاتحاد القومي على أسس جديدة في عام ١٩٥٩ بعد الاستفادة من الأخطاء التي حدثت في التجربة الأولى ، وقد علق السيد الرئيس على أهمية الدور الذي سيقوم به الاتحاد القومي والأمل الذي كان معقودا عليه ، في مقال نشر في مجلة بناء الوطن في فبراير عام ١٩٦٠ يمكن تسجيل بعض فقرات منه هذا نصها :

لقد كان محتما والشعب هو صاحب ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، وموجهها أن يكون هدفها الأول حماية الكفاح الشعبي من الانحراف ، وذلك بالقضاء على أعداء التطور والعدالة .

هكذا كان القضاء على الاستعمار محتما وقد قضى عليه . . .

وكان القضاء على الملكية الفاسدة محتما وقد قضى عليها . . .

وكان القضاء على الاقطاع محتما وقد قضى عليه . . .

وكان القضاء على سيطرة رأس المال محتما وقد قضى عليها . .

هكذا أمكن لكفاح الشعب أن يحمي نفسه أولا لكي يستطيع حل مشكلته . . مشكلة التطور والعدالة .

ثم كان الطريق الديمقراطي الاشتراكي التعاوني هو أسلم الطرق التي يستطيع فيها هذا الكفاح الشعبي أن يحل مشكلته ثانياً وكانت الديمقراطية لازمة ، ذلك أن الشعب هو القوة الوحيدة القادرة على تحقيق إمانيه من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن جسامه المهمة تحتاج الى مشاركة واسعة المدى في العمل لها . كذلك كان لا بد للديمقراطية في هذه المرحلة أن تتلازم مع الوحدة الوطنية لأن المشكلة التي تواجهها هي : هل تكون أو لا تكون ؟ وليس ثم مجال للخلاف ، ان وجود أي خلاف في هذه المرحلة كان معناه ألا تكون على الإطلاق خصوصا والظروف الخارجية المحيطة بنا تحفز لاستغلال أي خلاف .

ولم يكن الاتحاد القومي في الواقع الا أداة لتحقيق الديمقراطية المتلازمة مع الوحدة الوطنية .

وكان هدفه الأول هو تمثيئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة على أساس ديمقراطي .

ومع مطلع عام ١٩٦٠ كان الاتحاد القومي « الثاني » قد استكمل تنظيماته الشعبية على مختلف المستويات ، وشرع باعتباره نظاما ديمقراطيا يقوم على قاعدة حكم الشعب بالشعب في تحقيق رغبات المواطنين في ظل مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

كان عام ١٩٦٠ عام الديمقراطية العربية حقا ، وكان نقطة حاسمة على الطريق الى الديمقراطية. التابعة من بينتنا الصادرة عن عقيدتنا ، والتي عملناها بأبدينا ولم نستوردها من أي مكان ، فيه عقد المؤتمر الأول

للإتحاد القومي في مصر في شهر يونيه ، وفي شهر يولييه شهدت الجمهورية العربية المتحدة انعقاد المؤتمر الأول للجمهورية وحضره السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، واشترك في لجانه ، وناقش أعضاء المؤتمر في صراحة نامة وحرية مطلقة .

وقد عكف الإتحاد القومي على دراسة آمال الشعب وحاجاته ومطالبه في ظل المجتمع الجديد ، واصصدر قرارات تعكس تلك الآمال والمطالب والحاجات في مختلف القطاعات والمجالات ، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية ، وأعلن السيد رئيس الجمهورية التزام الحكومة بتنفيذ هذه القرارات .

كانت هذه ولا شك خطوة نحو الديمقراطية انتقل بها نقلة هائلة الى مجالات التطبيق العملي ، وكان الخطأ الذي وقعت فيه هيئة التحرير ، هو نفس الخطأ الذي وقع فيه الإتحاد القومي ، الاول والثاني . فتح الباب على مصراعيه ، فتسللت الرجعية واحتلت المراكز القيادية وعملت على تجميد التنظيم الشعبي الكبير .

ان هذه الصورة التي تكررت في الإتحاد القومي ، نبهت الاذهان الى ضرورة حماية التنظيمات الشعبية من اعداء الشعب ، والعمل على أن تنطلق بكل قوة ممكنة لتحقيق اهداف الشعب وأمانيه وآماله .

وفي يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٦١ صدر البيان السياسي التاريخي الذي حدد معالم التنظيم الشعبي الديمقراطي في الجمهورية العربية المتحدة هذا نصه :

ان المسؤوليات الضخمة الملقاة على شعب الجمهورية العربية المتحدة تجاه واجبه التاريخي كقاعدة لحركة الطليعة العربية الهادفة الى تحرير الأرض الى تحرير الإنسان العربي من كل سيطرة اجنبية ومن كل استغلال خارجي أو داخلي ، استعماري أو رجعي ، أصبحت تحتم تعبئة القوى الشعبية في الجمهورية العربية المتحدة وتنظيمها ديمقراطيا ، على نحو يكفل استمرار العمل الثوري ، ويضمن تجديده ويوفر له الحماية أمام كل المؤامرات التي تستهدف تعويقه ، وكذلك يؤكد للامة العربية دورها في دفع التقدم الانساني وتطوير الحياة بالكفاية والعدل وهما أساس الاشتراكية وجوهرها .

وفي التعرض للتنظيم ، فإنه لابد من اعتبارات رئيسية ، يتحتم أن يكون التقدم نحوه من حيها واستنادا اليها ، وهذه الاعتبارات هي :

أولا : ان تنظيم القوى الشعبية يجب أن يتم على أساس من الدراسة الدقيقة التي تكفل تعبئة حقيقية وأصيلة لكل ما هو حقيقي وأصيل في أوضاع شعب الجمهورية العربية المتحدة وبحيث يكون التمثيل الشعبي أوسع ما يكون وأعمق ما يكون في الوقت نفسه .

ثانيا : ان العمل الوطني الثوري يجب أن يرتبط « بميثاق » محدد ، وواضح ان غايات العمل الوطني ، والوسائل الوطنية الى هذه الغايات

يجب أن تكون وحدها الأساس الذي تجتمع عليه القوى الشعبية للوطن .

وما من جدال في أنه قد حان الآن ، أن توضع حصيللة التجارب الثورية التي عاشها شعبنا وأن توضع مع هذه الحصيللة آماله البعيدة ، وأن يضم هذا كله إطار شامل يضع منهاجا واضحا للعمل الثوري ، الوطني .

ثالثا : أن الشعب نفسه هو الذي يتحتم عليه الآن أن يقود التطهير ، وأن يشق طريقه ، بعقيدته الوطنية الى غده الذي يتطلع اليه ويناضل بشرف لكي يشرق فجره ، ومن حسن الحظ أن حصيللة التجارب الثورية لوطننا ، قد خلقت الآن ظروفا يمكن معها للديمقراطية الحقيقية المتحررة من السيطرة الخارجية ، ومن الاستغلال الداخلي أن تحقق وجودها الفعلي والحيوي .

وبناء على هذه الاعتبارات ، وتمهيدا لبدء العمل الثوري في بناء الجمهورية العربية المتحدة بكل ما تعنيه بالنسبة لكل فرد من أبنائها ، وبكل ما تمثله بالنسبة لكل أرض عربية ولكل انسان عربي فلعد تم وضع الخطوات التنفيذية التالية :

أولا : يصدر قرار جمهوري بتشكيل لجنة تسمى « **اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية** » ومهمة هذه اللجنة أن تقوم بدراسة دقيقة للطريقة التي يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الأصيلة في **مؤتمر وطني** ، ولا بد أن يكون الانتخاب الحر هو الطريق الى تجميع ممثلي هذه القوى من الفلاحين والعمال والطلاب وأصحاب الصناعات والتجار والمهن الحرة وغيرهم من طوائف الشعب العاملة بجد وأمانة في جميع نواحي النشاط الوطني .

على أن تنتهي هذه اللجنة من عملها في ظرف شهر ، ثم تجرى عملية تجميع القوى على أساس تقديرها النهائي وبطريق الانتخاب الحر . .

ثانيا : تبدأ عمليات الانتخابات اللازمة لتجميع القوى الشعبية في مؤتمرها الوطني بحيث ينعقد هذا المؤتمر الممثل لقوى الشعب الحقيقية والأصيلة خلال شهر يناير سنة ١٩٦٢ ، ويفتتح هذا المؤتمر بتقرير من الرئيس جمال عبد الناصر يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطني ، على ضوء التجارب والأهداف الثورية معا ، ثم تجرى مناقشة هذا التقرير بواسطة المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، ولجانته ، وتتطلب ضرورات نجاح التوعية الشعبية أن تكون المناقشات علنية في جلسات مفتوحة .

ثم تكون الحصيللة النهائية لهذا التقرير والمناقشات من حوله بمثابة البلورة العملية لميثاق النضال الوطني الشامل لاساليب العمل الشعبي وأهدافه .

ثالثا : يكون هذا الميثاق ، ويكون الارتباط به هو أساس الانتخابات العامة التي تجرى بعد ذلك في الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان التأسيسية للاتحاد القومي في كل قرية وكل مدينة من محافظات الجمهورية

العربية المتحدة . ويتولى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات العامة لهذه اللجان التأسيسية كما يتولى وضع القواعد التى تجرى الانتخابات على أساسها وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هى قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى البلاد والذى يقرر بهذه الصفة طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة وبهذه الخطة التى تكفل تعبئة الشعب ديمقراطيا فان الجمهورية العربية المتحدة تكون قد وضعت نفسها فى وضع الاستعداد لمواجهة الثورة الاجتماعية وما تتطلبه من جهود يجب أن يتحمل الشعب كله أمانتها من أجل تطوير حياته فى جميع المجالات .

ان الثورة السياسية قد حققت تحرير الوطن ومهمة الثورة الاجتماعية أن تخلق تحرير المواطن .

وقد شكلت اللجنة التحضيرية وقامت بعملها فى جو ديمقراطى رفيع لم تشهده بلادنا من قبل وكانت أعمال اللجنة التحضيرية رائدة فى التعبير عن أفكار الشعب ، وفى الإفصاح عن وجدانه فناقشت أخطر قضايانا فى حرية مطلقة لم نشهدها منذ عرفنا المجالس النيابية والهيئات التشريعية . وقد اتسمت الآراء والمناقشات التى دارت فى اللجنة التحضيرية والتى شرف أغلبها السيد الرئيس جمال عبد الناصر وتحدث فيها إلى الأعضاء بالانطلاق الكامل والحرية فى غير حدود .

وفى ٢١ من مايو عام ١٩٦٢ قدم الرئيس جمال عبد الناصر فى افتتاح المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية « الميثاق الوطنى » وأوضح فيه معالم الطريق إلى التنظيم السياسى المثالى الذى سيربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . وشكلت لجنة من مائة عضو وضعت تقريرا عن « الميثاق » أقره المؤتمر وأصدر « الميثاق » وأصبح حقيقة واقعة .

ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق

ان المبادئ التي حددها « الميثاق » مبادئ عامة وهي نتيجة حتمية للدراسة مشكلات مجتمعنا في عشر سنوات من التجربة والممارسة ، ونتيجة تطلعات الى مستقبل مليء بالآمال ، ووسيلة نقل مجتمع مختلف اجتماعيا واقتصاديا الى مجتمع تترف عليه الرقابة .

« والميثاق » هو اطار لخطة العمل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والشعبى (١) وهو لا يشمل وسائل التطبيق ، فان تطبيق الاسس الواردة « بالميثاق » هي مسئولية الاتحاد الاشتراكى العربى بمؤتمراته ولجانه التنفيذية فى مختلف المستويات .

و « الميثاق » وحدة واحدة ، ابواب مكملة لبعضها ، ومن الخطا الاعتقاد ان الديمقراطية او الاشتراكية موجودة فى ابواب بعضها ، برغم وجود عناوين محدودة لها فى بعض ابواب فالديمقراطية والاشتراكية جاء ذكرهما فى جميع ابواب الميثاق (٢) .

التنظيم والنظرية :

فى الباب الاول تعرض « الميثاق » للتجربة الثورية الرائدة فى جميع المجالات التى بدأها الشعب المصرى وسط ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها وخطارها من غير تنظيم سياسى يواجه مشكلات الحركة ، ومن غير نظرية كاملة للتغيير الثورى ، بدأها بالمبادئ الستة المشهورة التى نحتتها ارادة للشورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته ، ولقد راح الشعب يطور المبادئ الستة بالتجربة والممارسة وكان من ضمن هذه المبادئ فى مواجهة التزيف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية الهدف السادس ، وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

الحرية والاشتراكية والوحدة :

ويوضح الباب الثانى من « الميثاق » ان التجربة اثبتت أن الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى يستطيع بوساطتها النضال العربى أن ينتقل من

(١) من كلمات السيد الرئيس فى الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية التى عقدت فى ١٩٦٢/٥/٢٦ من ص ٣ الى ص ١٢ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

الماضي بما ساد من تخلف واستغلال الى المستقبل الحافل بالتقدم والعدالة الاجتماعية ، وحتى يمكن عبور المسافة الشاسعة التي تفصلنا الآن عن سبقونا فى مراحل العلم والتقدم .. وتبلورت أهداف فضالنا العربى معبرة عن الضمير الوطنى للامة فى معان ثلاثة هى :

العربية - الاشتراكية - الوحدة :

والعربية تعنى حرية الوطن وحرية المواطن ، والاشتراكية كوسيلة وغاية تعنى الكفاية والعدل ، اما الوحدة فهى الدعوة الجسامية لعودة الامر الطبيعى لامة واحدة مزقتها اعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها .

النضال الشعبى :

وشرح الباب الثالث من « الميثاق » كيف أن روح الشعب لم تستسلم ومقاومته لم تنقطع ضد الفزاة والدخلاء . فلم تكد تخمد ثورة مرابى حتى انطلقت اصوات مصطفى كامل ، ونادى محمد عبده بالاصلاح الدينى ، ونادى لطفى السيد بأن تكون مصر للمصريين ، كما نادى قاسم أمين بتحرير المرأة ، وكان هذا كله مقدمة للثورة التى انفجرت عام ١٩١٩ . ويقدم الميثاق ثلاثة أسباب لفشل هذه الثورة وعدم وصولها الى أهداف النضال تلخصها فيما يأتى :

١ - اغفال القيادات الثورية مطالب التغيير الاجتماعى بسبب الظروف التى جعلت من طبقة ملاك الارض أساسا للأحزاب السياسية التى تصدرت لقيادة الثورة ، وكانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هى أقصى ما وصل اليه الجهد فى ذلك الوقت فى حين أن الدعوة الى إعادة توزيع الثروة كانت هى المطلب الحيوى الذى يجب البدء فيه فوراً .

٢ - لم تنتبه القيادات الثورية الى أنه ليس هناك صدام اطلاقا بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، والى خطورة وعد بلغور الذى أنشأ اسرائيل لتفصل بين أجزاء الامة العربية ، بل لقد وصل الامر الى درجة أن بعض جواسيس الاستعمار قاموا بقيادة حركات ثورية عربية واقاموا عروشاً لمن خائوا النضال العربى .

٣ - أن القيادات الثورية خدمت بما منحه الاستثمار من استقلال اسمى وحرية مزيفة ، وزاد الامر خطورة أن الحكم الدائى والدستورى انتهى الى خلاف حول الفنائ مما حول الصراع الحزبى الى موضوع بلوى الناس ويحرق الطاقة الثورية ، وجاءت معاهدة ١٩٣٦ تنص على استقلال مصر ، بينما هى فى الحقيقة تسلب هذا الاستقلال وتجعل بقاء قوات الاحتلال بقاء شرعياً .

درس النكسة :

تعرض الباب الرابع من « الميثاق » لدرس النكسة فى اعقاب ثورة ١٩١٩ ، وقال أن هذه الفترة كانت قاهرة - لولا صلابه الشعب

ومعدنه الاصيل - ان تحمل البلاد الى حالة من الياس يخفق كل حوافز الرغبة في التغيير ، وشرح هذا الباب دور القيادات التي كانت باقية من ذكريات الثورة التي كانت قد تحولت الى اطلال بالية ، ثم دور الفئات الطفيلية والراسمالية ، ثم التسليم المطلق لسلطة الاحتلال والقصر ، وبعد مأساة الديمقراطية الزيفة التي فصلت وغيب الخبز عن تذكرة الانتخابات ، لانه من الطبيعي ان من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فانه يستطيع من ثم ان يحتكر اصواتهم ويوجه ارادتهم في عمليات الانتخابات . . ومن هنا تحول الدستور الى مجرد حبر على ورق ، وخضعت القيادات السياسية الضعيفة لسلطة القصر ، تحاول استرضاءه حتى تضمن الوصول الى الحكم وتخلت عن الشعب الذي هو المصدر الحقيقي لقوتها ، واصبحت الوزارات في مصر بأمر القصر ودبابات الاحتلال .

الديمقراطية السليمة :

الباب الخامس في « الميثاق » هو باب الديمقراطية ، وقد تحدثت فيه أسس ديمقراطيتنا التي نسعى الى تحقيقها ، وقد بدأ هذا الباب بالنظام السياسي الذي كان سائدا في مصر تعبيراً عن النظام الاقتصادي الذي كان قائماً فيها وهو تحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل تحت حماية الاستعمار . ويمكن تلخيص الاسس التي حددها « الميثاق » في هذا الباب في الآتي :

١ - ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، ولا تتحقق الديمقراطية الاجتماعية الا بتحرير الفرد من الاستغلال واتاحة الفرصة المتكافئة له وتخليصه من كل قلق على مستقبله .

٢ - الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، وانما تتحقق الديمقراطية بسلطة مجموع الشعب وسيادته ، ولابد ان يسقط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ولا بد ان يحل محله التفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسماليون الوطنيون .

٣ - وحدة هذه القوى تصنع الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يصبح السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة . وهناك اربعة اركان يجب ان يقوم عليها الاتحاد الاشتراكي العربي هي :

- أن يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد في كل المجالس الشعبية .
- المجالس النيابي منها باعتبارهم الاغلبية التي طال حرمانها .
- سلطة المجالس الشعبية يجب ان تتأكد فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية .
- خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها .

● **جماعية القيادة لتكون عاصما من جموح الفرد وتأكيدا للديمقراطية على أعلى المستويات وتجديد القيادة باستمرار .**

٤ - تديم قوى الجمعيات التعاونية الزراعية ونقابات العمال .

وابرز « الميثاق » دور التنظيمات الشعبية وبصفة خاصة التنظيمات التعاونية والنقابية فى التمكين للديمقراطية السليمة على أساس أنها قوى متقدمة فى مبادئ العمل الوطنى الديمقراطى ومصدر من المصادر التى تنبثق منها القيادات الواعية .

ولذلك فان من الضرورة ان تقوم تعاونيات الفلاحين بالاضافة الى دورها الانتاجى ، بدور آخر بصفة كونها منظمات ديمقراطية تستطيع التعرف على مشكلات الفلاحين وايجاد الحلول لها .

كما انه من الضرورى قيام نقابات للعمال الزراعيين الى جانب نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات .

٥ - النقد والنقد الذاتى وحرية الصحافة .

ضمنت ملكية الشعب للصحافة حرية النقد بعد ان اكد قانون تنظيم الصحافة استقلالها من الاجهزة الادارية للحكم وخلصها من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ومن تحكم رأس المال فيها من طريق تحكمه فى مواردها .

٦ - تعديل مناهج التعليم والقوانين واللوائح الادارية وذلك بما ياتى :

- تطوير التعليم ليتمكن الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة .
- تعديل القوانين لتساير الديمقراطية السليمة وتعبّر عنها .
- تغيير اللوائح كلها أو معظمها لانها من وضع حكم الطبقة الواحده ويجب ان يستبدل بها أخرى تخدم ديمقراطية الشعب كله .

الحرية الاجتماعية :

أكد « الميثاق » فى بابه السادس ان الاشتراكية هى الطريق الى الحرية الاجتماعية ، لان الحرية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها الا باناحة فرصة متكاثرة امام المواطنين جميعا لينال كل منهم نصيبا عادلا من الثروة الوطنية .

ان الديمقراطية والاشتراكية امتداد واحد للعمل الثورى ، فالديمقراطية هى الحرية السياسية ، والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينهما ، وبدونهما او بدون أيهما لا يمكن تحقيق آماله المستقبل . وفى نهاية هذا الباب اوضح « الميثاق » ان التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق الاسس الديمقراطية السليمة لان التقدم بالطريق الرأسمالى لا يؤكد الا حكم طبقة محتكرة ، ولا معنى له الا زيادة حدة

الصراع الطبقي بينما الطريق الاشتراكي يتيح الفرصة لحل الصراع الطبقي سلميا ، ولتدوين الفوارق بين الطبقات ، ولتكافؤ الفرص .

ومعنى هذا ان الطريق الاشتراكي هو الذى يفتح الباب أمام التطور الحتمى من حكم دكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل .

حرية الرأى :

وفى الباب السابع من « الميثاق » جاء الحديث عن الكلمة الحرة ، فأبان الميثاق أننا فى مجتمعنا الجديد تؤمن بان الانسان الحر هو الاساس وان الكلمة الحرة هى ضوء كثاف أمام الديمقراطية السليمة . . وان الحرية الاجتماعية والتحرر من الاستغلال هى المدخل الوحيد الى الحرية السياسية . . وان إتاحة تكافؤ الفرص وتدوين الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة طبقة واحدة ، ثم إزالة التصادم الطبقي سلميا حماية للحرية الفردية للانسان المواطن بل للحرية الكاملة للوطن كله من خطر فتح ثغرات فى صفوف الشعب تعرضه للاخطار الخارجية

وفى ظل حرية الفكر والصحافة وسيادة القانون يمكن أن يتسهم المفهوم الديمقراطى للحكومة كأداة شعبية .

الديمقراطية فى مراكز الانتاج :

أما الباب الثامن فقد حدد لنا مبدا هاما بالنسبة للديمقراطية فى مراكز الانتاج فقد جاء فيه :

« ان العمل الوطنى كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سلميا الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية ، ووسيلة الديمقراطية ان تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من ان يعطوا كل جهودهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية ، كذلك فان وسيلة الديمقراطية ان تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل اجهزة الادارة المركزية او المحلية ، ان ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الانتاج ، وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها » .

الوحدة العربية :

تحدث الباب التاسع عن الوحدة العربية ومسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم وحمايته فى العالم العربى ، وأكد ضرورة وحدة الهدف ونبد شعارات وحدة الصف فى الثورة الاجتماعية وأوضح ان الوحدة ليست فرضا ، وليست صورة واحدة ، ثم أشار « الميثاق » فى هذا الباب الى المراحل القادمة من النضال وانها لابد ان تشهد قيام اتحاد الحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى .

الحرب ضد الاستعمار:

وفى ختام « الميثاق » جاء **الباب العاشر** فأوضح دور الشعب فى حربه ضد الاستعمار فى الماضى والحاضر والمستقبل ويمكن تلخيصه فى الآتى:

كشف شعبنا الاستعمار العثماني ، وحاربه رغم التحايل عليه باسم الخلافة الاسلامية .

قاوم شعبنا الغزو الفرنسى حتى ارغم الفزاة على الرحيل

تصدى لمؤامرات الاستعمار العالمى واختركاته الدولية التى استغلت أسرة محمد على .

واجه شعبنا الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفرنسية والامبراطورية البريطانية .. وقاوم غزوها وانتصر عليها ..

بعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٣ يوليو ، قضى الشعب على بقايا العهد الملكى الدخيل وعلى الاقطاع والرجعية .. وبهذا فقد وجسود الاستعمار حلقات اتصاله بأرض الوطن .

كانت الخطوة التالية ارغام الاستعمار على الرحيل ... وفاز شعبنا بالجبلاء مرتين فى عام واحد .. فى عام ١٩٥٦ رغم القوى العدوانية .

ورفض شعبنا كل المحاولات التى بذلت لجره الى مناطق النفوذ ، وقاد مقاومة هائلة ضد حلف بغداد حتى سقط حلف بغداد .. ثم كشف الاستعمار فى معركة السويس نفسه وقواعده وأعدائه ، وباسترداد الشعب لقناة السويس ضرب الاستعمار واختركاته .. وهزمت المقاومة الباسلة الضمير العالمى .. فكانت معركة السويس نقطة فاصلة فى حركات التحرير ..

وقد انهدت الهزيمة الجديدة للاستعمار فى السويس عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة ، ففقر الاستعمار أسلوبه وان ظلت أهدافه دما هى .. ولكننا سنا بالمرصاد للاستعمار كيفما تقنع .. ويصر شعبنا على معارضة الاحلاف .. ويصر على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن حتى لا يكون جيبا من اخطر جيوب المقاومة لحاولة حصر السرطان الاستعمارى .. ويصر شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى ، لان الاستعمار فى واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى .. والتمييز العنصرى لون منها ..

هذه هى ديمقراطيتنا كما جاءت فى جميع أبواب « الميثاق »

التنظيم السياسي الديمقراطي

وفي يوم ٢ يولييه عام ١٩٦٢ ، قدم الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية مشروع « **التنظيم السياسي الديمقراطي** » ، وفي ١٩٦٢/٧/٤ وافق المؤتمر على مشروع التنظيم ، وفوض السيد الرئيس بتشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاتحاد الاشتراكي تقوم باعداد القرارات واتخاذ الخطوات لتكوين مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي ولجانه التنفيذية .

وفي شهر اكتوبر عام ١٩٦٢ تم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا : المؤقتة برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية السادة أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية وسبعة وزراء ممن شاركوا في العمل الثوري ، وقد بدأت اللجنة عملها فعلا .

تقديم التنظيم :

بدأ مشروع التنظيم بشرح مفهوم الديمقراطية الاجتماعي والسياسي موضوعا اهداف التنظيم . ويمكن تلخيصه فيما يأتي :-

ان الديمقراطية ، بالمفهوم الاجتماعي والسياسي ، هي الحل السليم لمشكلات العمل الوطني من أجل التقدم في جميع مجالاته .

انها الحل الذي يمد العمل الوطني بأوسع القوى ، ويكشف امامه أفتح الطرق ، ويهديه باستمرار الى الافاق التي تتطلع اليها الجماهير العاملة .

ان الديمقراطية السليمة - على هذا النحو - وبالمناطق الاشتراكي تصبح وسيلة وغاية للتضال الوطني في وقت واحد .

انها أسلوب وهدف .

أسلوب يتحقق به في كل الظروف ، ان الثورة بالشعب ، باعتباره القوة القادرة والخالدة لدفع العمل الوطني ، وكفالة استمراره ، وحماية طريقه من أية عقبات أو انحرافات .

وهدف يتحقق معه في كل الظروف ، ان تكون الثورة للشعب ، متحررة من أي استغلال طبقي أو انتهازي ، ومنطلقة الى تحقيق الرفاهية للانسان الحر في مجتمع حر .

والديمقراطية - والأمر كذلك - لابد لها من قيام تنظيم شعبي ،

يقود حركة الجماهير ، محتشدة محتمة ليستطيع ان يقتحم بها المستقبل
ويصوغه وفق مطالبها ، وبما يلي هذه المطالب .

أهداف التنظيم :

- ان ينبع ديمقراطيا من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتبارها الطريق
الذي لا طريق غيره لاعادة تشكيل المجتمع .
- ان يعبر ديمقراطيا عن ارادة الجماهير .
- ان يوجه ديمقراطيا جميع خطط العمل الوطني واساليبه بما
يحق صالح هذه الجماهير .

دليل العمل الوطني :

ان « الميثاق » ، وصدوره عن ارادة شعبية حرة ، اعطى دليلا
للعمل الوطني أولا ، ثم هو من ناحية ثانية قد حدد بوضوح قوى الشعب
العامة التي يمكن ان تقوم بينها الوحدة الوطنية ، التي تتكفل بحل
الصراع الطبقي سلميا ، وتدفع بإمكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير
وبذلك اصبح في الامكان ان يلتف التجمع الشعبي حول فكرة
واضحة ، كذلك ان يكون هذا التجمع الشعبي سلمييا وممثلا للقوى
الوطنية ودافعا لآمالها الثورية .

التحالف الوطني :

ان ميدان العمل الوطني أصبح الآن مهيا لقيام التحالف الوطني ،
الممثل لقوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية -
لكي يمارس دوره - والذي كان ممثلا لاحتكار الاقطاع ورأس المال
وسيطرتهما على ثروة الوطن ، وعلى كل سلطة فيه .

ان التحالف الوطني الجديد ، الممثل لقوى الشعب العاملة هذا
التحالف الذي يلتقي على الميثاق ومن حوله ، يفتح لأول مرة امكانية
التنظيم الشعبي الذي هو بمثابة الجهاز العصبي للديمقراطية السليمة .

خصائص التنظيم :

ان هذا التنظيم الشعبي يمثّل في اقامة الاتحاد الاشتراكي
العربي الذي يجب ان تتوافر له عدة خصائص تستمد ملامحها من
التحرية والامل ، ومن ظروف النضال الوطني في مرحلته المعاصرة
الخطيرة .

أولا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي ، يجب ان يكون هو الاطار
السياسي الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتحالفة .

ثانيا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتخذ الميثاق دليلا في العمل ،
باعتباره حصيلة لتجربة وامل ، ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي ، هو بناء جماهيري كامل ، قيمه الجماهير الثورية ديمقراطيا ، وتقوده بأمالها ، ليكون اذاتها بعد ذلك في **قيادة العمل الوطني** .

رابعا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي ، هو **التجسيد الحي** لسلطة الشعب التي تملو جميع السلطات وتوجهها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات .

خامسا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامي لضمانات الديمقراطية السليمة ، وفي مقدمتها بالنسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية ، وضرورة توفير مبدأ القيادة الجماعية ، وصيانة ممارسة حق النقد ، والنقد الذاتي ، والإلحاح في نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا ، وكلما كان ذلك ممكنا .

ان هذه المسؤولية التاريخية الكبرى للاتحاد الاشتراكي العربي تفرض **ان تقع الخطوات الهامة في تكوينه على عاتق القيادات الشعبية التي تثبت مقدرتها - بكفاية وامانة - في المشاركة على حمل هذه المسؤولية التاريخية** .

ومن ثم فان عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي هي تكليف بالخدمة للقادرين على الوفاء بها ، والسذين يستطيعون أن يعطوا : « الميثاق » من ذات أنفسهم من الطاقات المؤمنة والخلاقة ، ما ينقل فكره الثوري الى الواقع الفعلي .

التنظيم العام :

ان تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي تبدأ من الوحدة المحلية في القرية أو القسم أو المصنع أو أى مؤسسة تضم جموعا من الجماهير . تقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة - وتمتد حتى تصل الى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها في تسلسل مترابط بالحقوق والمسؤوليات في نفس الوقت .

انها تترابط على النحو التالي :

اولا : مؤتمر القرية أو القسم أو المصنع أو غيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبي ، ويضم هذا المؤتمر جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في هذا النطاق .

ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الأولى .

ثانيا : مؤتمر المحافظة ، ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية في القرى والأقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبي . ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثا : **المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي** ، ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من المحافظات ، على أن يضم اليهم

بالنسبة لدورة الانعقاد الاولى اعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية
وهذا المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى ينتخب
اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

ان مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات
من الوحدات التأسيسية الاولى ، الى مؤتمرات المحافظات ، الى المؤتمر
العام هى السلطات الشعبية العليا كل فى نطاق مسئوليتها .

ان مسئولية كل منها فى نطاقها هى مسئولية « الميثاق »
كاملا .

ان هذه التنظيمات على جميع المستويات تتحمل امانة الميثاق بكل
اهدافه ، كما انها تتحمل اكثر من ذلك مسئولية تعميق مفاهيمه لتكون
مستعدة لمواجهة التطبيق العملى ومشكلاته .

ولا بد لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات ان
تجتمع فى فترات دورية لتحدد سياسة العمل فى مجالها واهدافه ،
ثم تناقش التقارير المقدمة اليها من لجانها التنفيذية عن سير العمل -
سياسة واهدافا - لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه و-سلطنة
الرقابة .

كذلك فان هذه التنظيمات على جميع المستويات ، فضلا عن
مسئولياتها فيما يتعلق برسم السياسات العامة ، اقتصاديا وسياسيا
 واجتماعيا ، والرقابة على تنفيذها ، تتحمل بالنسبة للاتحاد الاشتراكى
 ذاته مسئوليات كبيرة ، بينها مسئولياتها عن تزويد العمى الوطنى
 بالقيادات المتجددة الصالحة ، ثقافيا وفكريا للقيادة ، وتوسيع نطاق
 اشتراك الجماهير ايجابيا وربطها باستمرار بنشاط الاتحاد الاشتراكى
 العربى ، وتحقيق التنسيق بين اوجه النشاط الحكومى والشعبى ، لكى
 يزول التناقض الذى يتعين القضاء على ما تبقى من رواسته بين الشعب
 والحكومة . وحتى يستقر بوضوح - فكرا وفعلا - ان سلطة الحكومة
 هى امتداد لسلطة الشعب وان اجهزتها جميعا ادوات لارادته .

المجلس النيابى والدستور :

ان المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى سيكون هو السلطة
 الشعبية التى تقرر طريقة انتخاب المجلس النيابى للجمهورية العربية
 المتحدة ، وموعد هذه الانتخابات . وهذا المجلس النيابى المنتخب هو
 الذى سيتولى وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة :

كذلك فان هذا المؤتمر هو الذى سيدرس تفصيليا طريقة ربط
 القوات المسلحة عضويا باهداف النضال الشعبى ، ليكون ولاؤها المطلق
 لهذه الاهداف دوما حاميا لامال الشعب فى الداخل والخارج .

وبذلك فان العمل الثورى يستوفى ديمقراطيته ، وهى ضمانه
 الحقيقى ، سواء بالنسبة لاساليبه او بالنسبة لفاياته .

ان ذلك هو التأكيد الثابت لان تكون الثورة للشعب وبالشعب .

حتمية الحل الاشتراكي

بمقام

الدكتور محمود محمود

تعريف بالاشتراكية

منذ اللحظة الأولى التي اشتعلت فيها ثورة عام ١٩٥٢ أدرك قادة الثورة في المبادئ الستة التي صاغوها اعلانا عن مطالب النضال الشعبي واحتياجاته أنه لا بد من القضاء على الاقطاع لمواجهة تحكمه الذي كان يستبد بالارض ومن عليها ، ولا بد من القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم لمواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين ، كما أنه لا بد لمواجهة الاستغلال والاستبداد الذي كان نتيجة محتمة لهذا كله من اقامة عدالة اجتماعية .

ومعنى هذا انه لم يعد مناص لهذه الامة من أن تتحول من النظام الرأسمالى الى النظام الاشتراكى .

غير أن العمل الاشتراكى لم يعد حتما عليه أن يلتزم التزاما حريا بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر بأوروبا ، فان تقسيم وسائل الانتاج ، ونمو الحركات الوطنية والعمالية ... في مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات ، وازدياد فرص السلام في العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب اللدى في نفس الوقت يخلق ظروفًا جديدة أمام التجارب الاشتراكية ، تختلف تماما عن الظروف السابقة ... بل انها تستوجب هذا الاختلاف وتمتعه كضرورة .

وقبل ان اشرع في الحديث عن اشتراكيتنا العربية كما صورها «الميثاق» أحب أن أعرض لتعريف الاشتراكية عامة وانوه بالخصائص التي تميزها عن الرأسمالية والشيوعية .

عندما استخدمت لفظة « الاشتراكية » في اول امرها كان يقصد بها نظام اجتماعى يتميز عن غيره من النظم الاجتماعية بأنه يتعلق بنظام الملكية . ولذا فالاشتراكية من هذه الناحية نظام اقتصادى شأنه شأن الرأسمالية أو نظام الاقطاع .. وهما من النظم الاجتماعية التي لها صفة اقتصادية .

وعند المقارنة بين النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى الذى لا يزال يتحكم في دول كثيرة أهمها الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد أن كلا منهما يعترف بالملكية الخاصة - أو القطاع الخاص - ويكفل للفرد حرية الاستهلاك وحرية التصرف في وسائله . وإنما يختلف النظامان في معاملتهما لوسائل الانتاج ، فالرأسمالية لا تكاد تضع قيودا للملكية ووسائلها ملكا خاصا . في حين أن الاشتراكية تنكر هذا الحق للأفراد ، وترى أن ملكية وسائل الانتاج إنما هي حق للدولة وللهيئات العامة .

هذا أهم ما يميز بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي من الوجهة النظرية . غير أن كل نظام رأسمالي في الواقع لابد أن يختلط بتقدير - مهما يكن يسيرا - من الملكية العامة أو الملكية التعاونية لوسائل الإنتاج . وحتى في الاتحاد السوفيتي - وهو أضخم الدول التي تحاول تطبيق النظام الاشتراكي ، والتي يمتلك فيها الفلاحون أراضيهم ووسائل إنتاجهم مشتركين متعاونين - يسمح للفرد أن يمتلك امتلاكاً خاصاً عدداً من الماشية وغيرها من لوازم الإنتاج الزراعي .

ولنظم الملكية في ظل الرأسمالية والاشتراكية أهمية كبرى ، فهي تؤثر في حياة الأفراد وفي مستوى المعيشة بينهم ، كما تؤثر في النظم الاجتماعية ذاتها ، وفي القوانين التي تمنح الحماية هذه النظم ، ولرسم مستقبل الأمة وسيرها نحو التقدم والرقى .

في ظل النظام الرأسمالي تنحصر ملكية وسائل الإنتاج في نسبة مئوية ضئيلة من مجموع السكان ، أما الغالبية الأخرى فإنها تتركز على بيع قدرتها على العمل كي تحصل على قوت يومها - أن هي استطاعت أن تحصل عليه . فنظام الملكية إذن يعبر تعبيراً صادقاً عن الأساس الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي في الدولة الرأسمالية - وهو تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين متعاديتين : طبقة أصحاب العمل وطبقة أصحاب الأجر . وفي مثل هذا النظام تتدخل السوق في تنظيم الإنتاج ، فإن كل مالك أو جماعة متضامنة من الملاك تنتج للبيع أنواعاً وكميات من السلع تعود بأقصى ربح ممكن بعد سد ثمن المواد الأولية وأجور العمال ، ولذا فإن الرأسمالية تخضع لقوانين السوق .

وأخيراً يجب أن نذكر دائماً أن ملكية وسائل الإنتاج والارباح التي تدرها - فوق أنها مصدر لدخل المالكين لهم حق استهلاكه بالطرق التي تروق لهم - تحرر الملاك من رقة العمل وتمكنهم من التحكم في عمل الآخرين . وهذا التحرر وهذا التحكم يضاهقان من نفوذهم الاجتماعي . ويترتب على ذلك أن الفرد لا يتقدم في الجماعة الرأسمالية إلا إذا ضاعف من مقدار ما يملك . وهذا الكفاح المستمر في سبيل الاستزادة من امتلاك وسائل الإنتاج ، وجعله غاية في حد ذاتها يهدف إليها الأفراد ، قد بات وحده في الدول الرأسمالية الحافز على التقدم والسير بالبلاد إلى الأمام .

وتختلف الأنظمة الاجتماعية ، والقوانين ، والاتجاهات ، التي ترتبط بنظام الملكية في ظل الاشتراكية عنها في ظل الرأسمالية . ففي النظام الاشتراكي لا تجد من يمتلك وسائل الإنتاج امتلاكاً خاصاً . ويترتب على ذلك أنك لا تجد طبقة خاصة من أصحاب الأعمال وأخرى من العمال . إنما كل فرد - من الوجهة العملية - عامل ، وصاحب العمل الوحيد هو المجتمع نفسه الذي يؤدي وظيفته عن طريق الهيئات الحكومية والهيئات التعاونية المختلفة . وليس معنى ذلك - بطبيعة الحال - أنه ليست هناك فروق اجتماعية في ظل الاشتراكية . وإنما معناه أنه ليست هناك فروق تماثل تلك الفروق الاجتماعية الأساسية التي نجدها في المجتمع الرأسمالي ، وفي نظام لا تجد فيه طبقة خاصة

من أصحاب الأعمال من الطبيعي الا يقوم الانتاج على اساس التماس الربح لها كما يتلشى تنظيم الانتاج وفقا لحاجة السوق . ولا مناص من ان يحل محله انتاج يسير على برنامج خاص ، ويقتضى ذلك بالضرورة الا تنطبق القوانين الاقتصادية الرأسمالية على الاشتراكية . وحيث ان الملكية الخاصة والربح الخاص ليس لهما وجود فى النظام الاشتراكى فان الباعث على جمع اثروة - وهو وسيلة التقدم فى المجتمع الرأسمالى - لا يكون له كذلك وجود ، ويحل محله كفاح محسوس فى سبيل الوصول الى أهداف اجتماعية عامة يضعها المنظمون فى المجتمع الاشتراكى لى يستطيعوا تنظيم نشاطهم وتحديد قيمته . هذه الأهداف الاجتماعية هى التى تصبح القوة الدافعة للتقدم فى الدولة الاشتراكية .

وتتخذ الاشتراكية صورا مختلفة ، وتطبق بوسائل مختلفة ، مما يجعل لها معانى متعددة فى مختلف البلاد .

ومن الناس ، بل من الاشتراكيين انفسهم من يطلق الاشتراكية على كل اصلاح اجتماعى يهدف الى رفع مستوى الشعب ، حتى اذا كان لا يتفق مع آراء أصحاب المذاهب الاشتراكية انفسهم .

وسوف اسوق هنا على سبيل المثال بعض تعريفات الاشتراكية لعلماء اشتراكيين معروفين :

يعرف وليام جراهام سمنر الاشتراكية « بأنها اى مبدأ اوابة وسيلة تتخذها الدولة بقصد انقاذ الأفراد من المشقات والصعوبات التى يلاقونها فى أثناء نضالهم من اجل البقاء وتنافسهم فى الحياة » .

ويعرفها جيمز بونار بأنها « السياسة أو النظرية التى ترمى - بالعمل الذى تقوم به السلطة الديمقراطية المركزية - الى توزيع للثروة أفضل من التوزيع الراهن ، وما يترتب على ذلك من تحسين الانتاج » .

وترى من هذا أن تعريف سمنر يدخل فى باب الاشتراكية اى قانون يسن لمكافحة الفقر . كما أن تعريف بونار يدخل فيها الضريبة التصاعدية حتى ان كان تصاعدها طفيفا .

وأعود فأكرر أن للاشتراكية الوانا متعددة مما يجعل امثال هذه التعريفات العامة غير المحدودة عديمة القيمة .

ويخلط كثير من الناس - حتى الاشتراكيون انفسهم - بين الشيوعية والاشتراكية . وقد يكون من المفيد ان نعلم ان الشيوعية مصطلح أقدم عهدا من الاشتراكية . وأن الاشتراكية لفظة لم تستعمل فى اللغات الأجنبية بتاتا قبل عام ١٨٠٠ ، ولم تستعمل بمعناها الحديث قبل نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر . فى حين أن تاريخ الشيوعية يرجع الى العصور القديمة ، وأن يكن معناها فى تلك العهود يختلف عن معناها اليوم .

فالشيوعية عند بدء ظهورها ولمدة قرون بعد ذلك لم تكن تشير الى نظام اجتماعى شامل وإنما كانت تشير الى شيوع امتلاك النسل

المستهلكة بين جماعة من الناس تعمل في ظل نظام اجتماعي معين . فالشيوعية التي تنسب الى اسبرطة القديمة . . مثلا لم ، تكن نظاما اجتماعيا . بل لقد كان النظام الاجتماعي في اسبرطة في أساسه نظاما من نظم الرق . ولم تشمل الشيوعية سوى جانب من الطبقة الحاكمة وكانت قبل كل شيء - وسيلة من وسائل تعزيز القبوى الخربية في الحكومة .

ولم تظهر فكرة الشيوعية في العالم على انها جماعة معينة يشترك كل أفرادها في الامتلاك - فتصبح بذلك نظاما اجتماعيا شاملا - الا في مستهل العصر الحديث ، او على التحديد في عام ١٥١٦ ، وهي السنة التي نشر فيها توماس مور كتابه « المدينة الغاضلة » .

وفي ضوء هذه الحقائق ينبغي ان نتتبع تطور استعمال لفظة الشيوعية حتى باتت تؤدي ماؤديه في الوقت الحاضر . في الفترة التي تقع بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٥٠ نشر كثير من الكتاب بحوثا عديدة مستغفظة في النظام الاشتراكي واعادة بناء المجتمع في غربي أوروبا . وكان الاشتراكيون الأوائل من اتباع روبرت أوين . وبعد عام ١٨٣٥ توسع الناس في اطلاق هذا الوصف (اشتراكيين) على جماعات متعددة . ولما عرفت الاشتراكية في ألمانيا في عام ١٨٤٠ سرعان ما اتصف بها كتاب عديدون وطوائف متنوعة ، وأخذوا يخلطون في استخدام الألفاظ حتى أوشكوا ان يسلبوا حركة الإصلاح والتجديد في ذلك العهد كل فضائلها ومن ثم فان ماركس وانظر عندما شرعا - مع بضعة رفاق لهما - بنظمين حركة سياسية جديدة بعد عام ١٨٤٠ نحاشيا لفظة « الاشتراكية » واستخدما لفظة « الشيوعية » بدلا منها . وهذا هو مادامها الى تسمية العصاة التي ألفها في عام ١٨٤٧ « بالعصبة الشيوعية » والبيان الذي نشره في عام ١٨٤٨ « بالبيان الشيوعي » .

وفي ربع القرن الذي تلا نشر « البيان الشيوعي » شقت الماركسية طريقها بين المدارس اليسارية المنافسة جميعا . وخلال هذه الفترة اختفت الأسباب القديمة التي كانت تدعو الى تجنب استخدام لفظة « الاشتراكية » وأخذ الماركسيون يصفون أنفسهم بها تدريجا دون تعديل في أهدافهم أو مبادئهم . ونجم من ذلك ان أصبحت لفظة « الشيوعية » ولفظة (الاشتراكية تستخدمان بمعنى واحد تقريبا . بل ان الاشتراكية تقلبت في النهاية على نظيرتها وأمنت أكثر منها استعمالا . وأصبح « البيان الشيوعي » هو البيان الرسمي المعترف به لأهداف الحركة « الاشتراكية » وطرائقها .

هكذا كانت الحال في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة . غير أن هناك - فوق هذا - خطوة تمت في القرن التاسع عشر يجب أن نسجلها هنا لما كان لها من تأثير هام في العهد الجديد الذي يبدأ بعام ١٩١٤ - ذلك أن الحركة الاشتراكية الألمانية قبل عام ١٨٧٥ كانت تنقسم الى حزبين ، ثم اندمجا في هذه السنة ميينها في مؤتمر عقد بمدينة جوتا وأعلننا برنامجا موحدا عرف في التاريخ باسم «برنامج جوتا» . ولم ينل هذا البرنامج تقرير ماركس وكتب عنه من بيته في لندن مذكرة

مستفيضة بحث بها الى اتباعه من الالمان ينقد فيها اهم ما جاء به ، ونشرت هذه المذكرة أخيراً فى عام ١٨٩١ وصدرت تحت عنوان « نقد برنامج جوتا » وأصبحت من ذلك الحين من الوثائق التاريخية الهامة التى تلقى ضوءاً على المذهب الماركسى .

وأهمية هذا « النقد » من وجهة نظرنا هنا هى ان ماركس يميز فيه لأول مرة بين مرحلتين من مراحل المجتمع الشيوعى . المرحلة الأولى - ويسمىها « الاشتراكية » فى مقالات كثيرة - هى شكل المجتمع الذى يعقب الرأسمالية مباشرة . وتنسم هذه المرحلة بسمات الاشتراكية عند نشأتها الأولى ، فى هذه المرحلة يحتاج العمال - وهم الطبقة الحاكمة الجديدة - الى أن تحميهم دولتهم (دكتاتورية البروليتاريا) من خصومهم لأن الأفق العقلى والروحى للانسان فى هذه المرحلة يظل متأثراً بالأفكار والقيم البرجوازية ، وفى هذه المرحلة يقدر دخل الفرد وفقاً لما يؤدى من عمل لا وفقاً لحاجته ، ولو أن هذا الدخل لم يدفع على أساس الملكية ويرى ماركس أن قوى الإنتاج فى الجماعة - برغم هذا - تتطور بسرعة فى ظل هذا النظام الجديد . وبعد فترة من الزمن تتلاشى القيود التى كان يفرضها ماضى الأمة الرأسمالى ، وتدخل الجماعة بمعد ذلك فيما يسميه ماركس (مرحلة أعلى فى المجتمع الشيوعى) وهى مرحلة تتلاشى فيها الدولة ، ويسود فيها اتجاه جديد كل الجودة فى تقدير العمل وتسمى فيها الجماعة قادرة على ان تنفخ فوق علمها هذا الشعاع « من كل على قدر طاقته الى كل على قدر حاجته » أى ان يعمل كل فرد على قدر استطاعته ، ولا يأخذ الا مايكفى حاجته .

ولسنا نزع ان « نقد برنامج جوتا » كان له اثر كبير عند كتابته او حتى نشره لأول مرة ، لأن لغة « النقد » وطريقة التحليل فيه لم تجتذب الانظار . ولم ينبه القراء الى ما جاء فى « النقد » من آراء الا « لينين » ، وذلك عندما أصدر كتابه المعروف « الدولة والثورة » قبل ثورة اكتوبر فى روسيا ، وأوضح فيه التعبير عن هذه الآراء . ولكن يكون لينين واضحاً فيما أراد التعبير عنه تخطى عما كان يسميه ماركس « المرحلة الأولى » و « المرحلة الأعلى » للشيوعية ، واستخدم لفظتى « الاشتراكية » و « الشيوعية » بدلا منهما . ومن ذلك الحين شاع هذان التعبيران بهذين المعنيين فى الاتحاد السوفيتى كما شاع فى جميع فروع الحركة الشيوعية فى العالم طراً . وأصبح معنى الشيوعية العام عند الشيوعى المخلص لمبدئه ، شكل المجتمع - بعد ما يتخطى دور الاشتراكية - الذى تبلغه البشرية فى النهاية حينما تغلب على ما خلفه الماضى من نظام الطبقات والتنازع بينهما .

ما تهدف اليه الاشتراكية

يتبين مما سبق أن الشيوعية نظام خيالي لم يتحقق بعد . وهي لا تزال في الدور النظري ، ولا يؤمن بها إلا النفر القليل . ونحن في الجمهورية العربية المتحدة لا نتطلع اليها . ولا نفكر قط في تطبيقها . وإنما نحن نؤمن بالاشتراكية ونحاول من سبيلها أن نهض بالمجتمع العربى وأن نهزم فلول الرأسمالية التى لم يعد يتمسك بها إلا الرجعيون والانتهازيون .

وحقيقة الصراع القائم بين الرأسمالية المنهزمة والاشتراكية المتقدمة الظافرة اختلاف فى القيم . إذ يعتبر الرأسماليون القيم المادية مقياسا أساسيا للتقدم ، أما الاشتراكيون فيسودون أن يحققوا فى مجال الاقتصاد المثل الانسانية العامة التالية وهى : المساواة والحرية والاخاء .

ليس من شك فى أن الاشتراكية تهتم بتحقيق المساواة . غير أن زعماء الاشتراكية يفتنون الى أن الناس لا يتساوون فى قدراتهم ، كما أنهم يعيشون فى ظروف شخصية مختلفة من حيث الصحة والأسرة والاستعداد . وهم أيضا لا يتفقون فى أدواقهم وأمزجتهم وميولهم . المساواة لا تعنى التماثل التام بين الأفراد ، ولا يجوز لأى مجتمع من المجتمعات أن يعمل الفوارق الفردية بين الناس . ومن ثم فإن الاشتراكيين لا يهدفون الى إزالة الفوارق التى رسمتها الطبيعة أو فرضها القدر . إنما يوجه أصحاب المبدأ الاشتراكي تقديمهم الى الفوارق الطبقة التى يقيد الانسان بها نفسه بنفسه .

وتطبيق مبدأ المساواة بهذا المعنى ليس بالامر الهين اليسير كما يبدو ، ذلك لأن الفرد يعتمد فى حياته على أمرين : أولهما الصفات الشخصية التى يتميز بها ، وثانيهما الفرص التى تتاح له . والمجتمع لا يمكن أن يتحكم فى صفاته ، وإنما يتحكم فى الفرص التى يتيحها له . وهنا يتحتم على المجتمع أن يطبق مبدأ المساواة - وهو ما يعرف بتكافؤ الفرص : فرص التعلم والعمل والكسب والفراغ ، وغير ذلك مما يعد من واجبات المجتمع ازاء الأفراد دون تمييز بينهم .

وليس معنى تكافؤ الفرص أن نفتح أبواب التعلم والعمل للجميع ، فيدخلها القادرون بالطبيعة ، ولا يجد المتخلفون لهم مكانا يضعون فيه أقدامهم . إنما معناه أن نتيج الفرصة أيضا للعاجز والمتخلف فنهيه له المدرسة التى تتفق ومواهبه والعمل الذى يتلاءم مع استعداده .

وبدئى ان ازالة الفوارق الطبقيه تمكن المجتمع من اقامة المساواة على اساس القدرات الطبيعية لاعلى اساس مستويات الاسرات والطبقات والقدرات المالية .

وكما ان المجتمع ينبغي له ان يتيح للناس فرصا متكافئة فى التعلم والعمل ، فكذلك من واجبه ان يسوى بين الناس فى فرص الاستهلاك ، وفى نصيب الافراد من السلع والخدمات . وبدئى ان النظام الراسمالى الذى من شأنه ان يقسم الناس الى طبقة تملك الثروة واخرى تكسب بعمق جيئنها يهينء بحكم نتائجها فرصا للأثرياء لايجدها العمال الماجورون

ومن الطبيعى ان يثور العمال على هذا النظام المتعسف الظالم فيطالبوا برفع الاجور وضمان العيش للمسن والمرضى والمتعطل بفسر ارادته . فكان الضمان الاجتماعى خطوة اولى نحو العدالة الاجتماعية التى تحقق للمرد كسبا بقدر عمله ، اذ ليس من المعقول ان يتساوى فى الدخل مساواة مطلقة من يعمل كل وقته ومن يؤثر الفراغ على العمل . انما المساواة فى الاجور حق لان يؤدون اعمالا متساوية فى الجهد والوقت .

ومهما يكن من شئ فان فوارق الدخل لالهم كثيرا اذا كانت يسيرة ولا تقف عائقا فى سبيل استمتاع الفرد بالتراث الحضارى الذى يتمتع به الآخرون أو فى سبيل اتباع أسلوب فى العيش يشترك فيه لألتاس جميعا

ومن ثم كان من الضرورى ان تتحرر الخدمات الاجتماعية - فى التعليم والصحة - مما كان يلازمها من تمييز بين الطبقات . فيجب ان يدرس كل طفل المنهج اللئاسى الذى يدرسه غيره من الأطفال وأن يستمتع كل فرد بالعباة التى يتمتع بها الآخرون . كما يجب أن تسمو هذه الخدمات من مجال الاعتبار التجريبية .

وهناك فئة اخرى من الخدمات الاجتماعية يقصد من ورائها الى اصلاح العيوب الفردية التى تعزى الى الظروف أو الطبيعة ، وتمثل فى الامانات العائلية والمعاشات التى يكون الغرض منها مواجهة الظروف القاسية عندما لا يتمتع العامل الكادح من أن يكسب من عمله مايكفيه . كما تتمثل أيضا فى جميع الخدمات الخاصة التى يقصد بها تعويض النكبات أو الأزمات التى تفرضها الطبيعة .

وفى تحقيق هذا النوع من المساواة تسير الدول الاشتراكية ، وتسير جمهوريتنا العربية المتحدة .

وكما ان تكافؤ الفرص فى الاستهلاك هدف من أهداف الاشتراكية ، فكذلك مبدأ المساواة بين المنتجين ، وقد كسب المجتمع الاشتراكى الجولة الاولى فى هذا المضمار ، فاكسب العامل حقه فى العمل ، وفى ظروف صحية ملائمة ، وفى تحديد ساعات العمل ، وحمايته من تحكم صاحب العمل فيه . وبقي أن نحقق للعمل اداء العمل الذى يلائمه ويبر فيه عن نفسه ، وان يتساوى فى وضعه كائسان مع كل من صاحب السلطة والادارة فى العمل . وقد حققت الجمهورية العربية المتحدة هذا

الهدف الى حد كبير حينما اتاحت للعامل ان يشترك في مجالس الإدارة ،
بل حينما وضعت على رأس وزارة العمل وزيرا من العمال .

ولا تهتم الاشتراكية بتحقيق المساواة بين الافراد فحسب ، بل تهتم
كذلك وبدرجة قصوى بكفالة الحرية للأفراد . ولما كانت الحرية أغلى
ما يملك الانسان فقد أصر الاشتراكيون على توزيعها توزيعا عادلا ، بحيث
لا تصبح حكرا لأقلية من الناس . وقد يقول انصار الرأسمالية : ان
النظام الرأسمالي يتيح للمستهلك حق اختيار السلع ، كما يتيح للمنتج
حق اختيار نوع العمل الذي يرغب فيه ، وقد يقول انصار الرأسمالية
ان المستهلك يستطيع ان يدخل أى محل يشاء ويشتري ما يريد ، وأن المنتج
يستطيع ان يذهب الى ميدان الأعمال ويبحث عن الوظيفة التى يختارها
وليس هناك قانون يقيد ، فلماذا إذن نطلب المزيد من الحرية وقد حصلنا
على الحرية التى نتيج لنا حق الاختيار .

غير أن العمال الاشتراكيين فى الرد على ذلك يقولون : ماجدوى.
التمتع بحرية الاتفاق اذا كان كس النقود فارغا ؟ وما جدوى القدرة
على الانتقال من عمل الى آخر اذا كان المرء يحمده الله اذا هو استطاع ان
يجد أى نوع من أنواع العمل ؟ ماجدوى هذا حين يحرم المرء من التعليم
أو الموارد التى تكفل له الوظيفة التى يريد لها لنفسه حقا . ولا عجب إذن
أن تعترض الحركة العمالية على هذا الدفاع الرأسمالى : لأن هذه الحرية
التي تزعمها الرأسمالية كانت من حق الأغنياء وحدهم وتحاول الاشتراكية
أن تحرر الافراد من قيود الفاقة ومن الخضوع لضرورة القيام بأعمال
للاتلئهم ولا يستطيعون فيها أن يعبروا عن أنفسهم تعبيرا صادقا .

وتتوقف حرية الفرد كمستهلك على مدى ما يحصل عليه من السلع
والخدمات ، فتزداد حرته كلما توافرت هذه السلع والخدمات ، وكلمة
أصبح من السهل الحصول عليها .

ومن لم يهتم النظام الاشتراكي بمضاعفة الانتاج وبالتنمية الاقتصادية
وفقا لخطة مرسومة

ولسنا نقنى بالخدمات مجرد الضروري الاساسي منها لحياة
الانسان فحسب ، من مأكول وملبس ومسكن . وانما نقنى أيضا تلك
الخدمات الممتازة التى كانت فى ظل النظام الرأسمالى وفقا على الأثرياء
وحدهم كالحدايق والملاعب والمكتبات العامة والجامعات والمعاهد ، ولا
يستطيع أفراد الشعب العاديون الاستمتاع بهذه الجدييات بغير معرفة
المجتمع .

وإذا كانت كفالة الحرية للمستهلكين لم تفهم حق فهمها فإن كفالة
الحرية للمنتجين لم تكد تفهم على الإطلاق ، فقد اعتبرت الرأسمالية ان
هناك حرية كافية اذا أمكننا أن نقول : ان أمام كل فرد حرية الاختيار
بين الوظائف التى يمكن أن يحصل عليها .

بيد أن حرية الاختيار هذه ليست سوى اسطورة ، اذ يعتبر العمال
أنفسهم - بغض النظر عن الانتقاء والاختيار - محظوظين اذا هم حصلوا

على أى عمل مهما يكن كريها ، وحتى حينما تتوافر الوظائف فقل من .
العمال من يمكنه تدريبه من الأمل فى شغل مايجذبه منها .

ومن ثم فقد تجاوز الاشتراكيون هذه الحدود وأصروا على أن .
الاختيار لن يكون حراً فعلاً إلا حينما لايقترن بالخوف من التطفل أو
بنقص فى فرص التعلم . ويتساءل قليل من الناس عن مدى الحرية
التي يتمتع بها الفرد فى وظيفته بعد حصوله عليها ، وهل تسحق الوظيفة
شخصيته أو تمنعها ، وقلما كان ينظر الى هذا الضرب من ضروب الحرية
على أنه من واجبات المجتمع ، إذن فماذا تعنى الحرية فى العمل ؟ انها
تعنى إتاحة الفرصة للفرد لكي يزاول العمل الذى يستطيع فيه أن يعبر
عن نفسه ، فإذا كان هذا العمل يتطلب مهارة أو حصافة أو مسئولية ،
وإذا كان يشتر الاهتمام ، فهو إذن يهيئ الفرصة للتعبير عن النفس .

ولا بد ايضا أن يشعر العامل بقيمة عمله واحترام مركزه فذلك مما
يبعث فى نفسه الشعور بالأهمية والحرية .

ومن سوء الحظ أن التقدم الفنى المستمر فى مجال الصناعة كاد أن
يجول العامل الى جزء من الآلة فاقد الشخصية ، فاقد الحرية ، كما
أقتضى وجود هيئة كبيرة للمراقبة والإدارة تصدر الأوامر للعمال الذين
يقفون فى أدنى السلم ومن ثم نرى الإصلاح الاشتراكي يهتم بتثقيف
العامل حتى يكون على وعى بنتائج العمل الذى يسهم فيه . وحتى يكون
فى مجال عمله صاحب رأى مسموع لا مجرد آلة تطيع .

ان ماحققه العمال فى ظل النظام الاشتراكي من إقامة العدالة
الاجتماعية وإيجاد فرص متكافئة أمام الأفراد ومساواتهم فيما يخطئه
المجتمع لهم من خدمات وكفالة الحرية لهم فى الاستهلاك والإنتاج كل
ذلك كان من باب الحقوق التي يجب أن يقابلها قدر من الواجبات على
العامل أن يؤديه . فعلى العمال أن يضاعفوا الجهود فى العمل ، وأن
يدفعوا نصيبهم فى الضرائب . كما أن عليهم احترام مصالح الآخرين
والإنصاف فى المعاملات اليومية ، ورعاية راحة غيرهم من الناس . ولا
يمكن أن يفصل القانون كل هذه الواجبات وانما ينبغى أن يحسن العامل
بالمسئولية المشتركة فى المجتمع وبدافع الأخوة الصادقة أزاء جميع
المواطنين ، وأن يشعر بنوع من القرابة يمتد الى ماوراء حدود الأسرة .

ولقد كانت الرأسمالية موضع الانتقاد والظن لا للمظالم التي تنطوى
عليها فحسب . - ولكن لأنها تقسم المجتمع الى طبقات ، وتشير الناس ضد
جيرانهم ، بل انها قادت ضحاياها الى الثورة ، ولم يعد هؤلاء الضحايا
يحبسون بالولاء الا أزاء زملائهم فى التضحية . على حين نشأت الاشتراكية
- على النقيض من ذلك - من مجرد الاعتقاد بأنه من الممكن إقامة مجتمع
يجد المرء فيه متعة فى خدمة المجموع ، بعد مايتحرر من ضرورة النضال
والمناقسة فى سبيل البقاء ومن وقوعه فريسة للظلم الاجتماعى .

كانت هذه دائما هى العقيدة الاشتراكية ، ولكننا ننساها أحيانا
فى غمار النضال اليومي فى سبيل زيادة الامكانيات المادية الائلة .
ولقد آن الأوان لكي نذكر أنفسنا بهذا المبدأ من جديد .

ولقد مضى اليوم الذى يمكن للعمال فيه أن يتحدثوا عن حقوقهم فحسب ، فهم يعلمون أنه من الواجب عليهم قبول الالتزامات أيضا حتى يحققوا ما يجب أن يصبوا اليه من زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة . وحان الوقت لكى يدرك الموظف والعامل ضرورة الحرص على المنافع العامة وحسن استخدام الخدمات التى يقدمها له المجتمع . ومن المهم هنا ان نذكر انه فى ظروف العمل الاشتراكى الجديد لابد للمدير والعامل على السواء من توفر النزاهة والاخلاص وجسн المعاملة وطيب السلوك مع جميع الزملاء . فقد بات العمل مشتركا ولا يمكن أن يصل الى حد الاتقان إلا اذا اخلص له الجميع .

والشعور بالمسئولية والمساهمة بالرأى الإيجابى وانعدام السلبية هى من الواجبات الكبرى التى يحتتمها المجتمع الاشتراكى على جميع الأفراد . اذ أن المجتمع الجديد أسرة واحدة ، لابد أن تنتقل اليه مشاعر الأخوة والقربى .

الاشتراكية هي الحل لازمة المجتمع

لعلى أوضحت فيما سبق أن أكثر ما كان يعانيه المجتمع من تفكك بين أفرادهِ وسوء علاقة بين الفنى والفقير أو الحاكم والمحكوم ، انمسا كان منشؤه النظام الرأسمالى البغيض الذى كان يقسم الناس الى طبقات ويكفل لطبقة من المزايا مالا يكفله للأخرى . فكان لابد من تحطيم هذا النظام البالى العتيق والاستعاضة عنه بنظام جديد أساسه عدم التمييز بين الطبقات ، بل ازالة الفوارق بينها بتاتا ، والاشترك فى العمل والمسئولية ، وتحقيق الحرية والأخاء والمساواة للجميع - ذلك النظام الجديد هو « الاشتراكية » التى تتخلص من تحكم رأس المال ولا تسير نحو الشيوعية المتطرفة التى لا تعترف بنفوذ الحكم وضرورة التخطيط لصالح المجتمع .

وأود فى هذه الفقرة من الكتاب أن أفرق بين الماركسية المادية والاشتراكية الاجتماعية بصفة خاصة ، فإن أهم ما يعيب الماركسية هو أنها تعتقد أن الاهتمام بالكسب المادى هو أقوى الدوافع عند الإنسان ، فى حين أن الاشتراكية تؤمن بأن اشراك العامل فى الادارة بجانب اشتراكه فى ربح العمل هو الحل الوحيد لزوال الفوارق بين الطبقات وربط العامل بالعمل .

فالاشتراكية الصحيحة هى التى تهدف الى اعادة تنظيم الجهاز الاقتصادى والاجتماعى من أساسه وتوجهه نحو تحرير الفرد من استخدامهِ كوسيلة لأغراض ليست نابعة من نفسه وعقيدته ، كما تهدف الى خلق نظام اجتماعى يشتد فيه التماسك البشرى وتزداد فيه القدرة على الانتاج . والاشتراكية الماركسية تقوم على أساس فرضين اثنين : اشتراكية وسائل الانتاج والتوزيع ، ومركزية الاقتصاد وتخطيطه ، ولم يشك ماركس والاشتراكيون الأوائل فى أن تحقيق هذه الأغراض يتبعه حتما التحرر الإنسانى لجميع البشر من الحياة التى لا يعيشون فيها طبقا لحاجاتهم الطبيعية ، كما يتبعه انشاء مجتمع لا طبقى على أساس الأخوة والعدالة ، وكل ما يلزم لهذا الانتقال هو - فى رأيهم - أن تظفر الطبقة العاملة بالسلطان السياسى ، أما بالقوة أو بالانتخاب ، وأن تحول الصناعة الى النظام الاشتراكى وتقوم بتخطيط الاقتصاد ، غير أن التجربة قد دلت على أن الاقتصاد الاشتراكى المخطط - من الناحية الاقتصادية - لم ينجح - يمكن أن يؤدي وظيفته بكفاءة ، ولكنه ليس البتة شرطا كافيا لخلق مجتمع حر أخوى لا يعيش فيه المرء تابعا لغيره بل سيدا لنفسه .

فالاشتراكية الماركسية التى تقوم على أساس اقتصادى بحث

لا تؤدي الى المعاني الانسانية النبيلة - معاني المساواة والحرية والاخوة -
التي هي من الاهداف الاساسية في حياة الانسان .

ولكى تتحقق هذه الاهداف ينبغي لنا الا ننظر الى الاشتراكية كما
طبقتها روسيا او كما نفذها حزب العمال في بريطانيا ، وينبغي لنا ان
ننظم الى اشتراكية جديدة تتخلص من النظر المادي البحت الى حياة
الانسان وتهتم بمركز العامل الاجتماعي وعلاقاته الاجتماعية بغيره في
المصنع وبزملائه في العمل - وبالعامل نقصد كل من يعيش بعمله دون
كسب اضافي مصدره استغلال الآخرين - وينبغي ان يكون الهدف من
الاشتراكية تنظيميا صناعيا يكون فيه كل شخص عاملا مساهما ايجابيا
مسئولا ، ويكون فيه العمل جذابا ذا معنى ، ولا يستخدم فيه رأس
المال العمل . وانما يستخدم العمل رأس المال . وأورد فيما يلي نصا
منقولاً عن كتاب « معنى الحرية الصناعية » مؤلفه « كول » لكي نعطى
للقارئ فكرة عامة عن المبادئ التي ينطوي عليها التفكير الاشتراكي
الحديث الذي يكاد يجمع عليه اليوم كل باحث اشتراكي .

« ان الاصرار القديم على ضرورة الحرية صحيح في اساسه ، بيد
ان هذا الاصرار قد تلاشى اليوم لانه كان ينبعث من الرأي القائل بأن
الحرية تتحقق بتحقيق الحكم الذاتي من الناحية السياسية، ولكن الصورة
الدهنية الجديدة عن الحرية أوسع من ذلك مدى ، انها تشمل النظر
الى الانسان لا بوصفه مواطنا في دولة حرة فحسب ، ولكن بوصفه كذلك
شريكا في النظام الصناعي ، ان المصلح البيروقراطي ، عندما يوجه كل
اهتمامه الى الجانب المادي من الحياة وحده ، انما يعتقد في مجتمع
يتألف من أفراد كالألات ، يتوافر لهم الطعام والملبس . ويعملون
آلة أكبر ، وهي الدولة . . اما هذا واما الجوع والعبودية ، ان الحرية
الحقيقية ، وهي هدف الاشتراكية الجديدة ، تؤكد حرية العمل
والحصانة من الضغط الاقتصادي ، وذلك بمعاملة الانسان كإنسان .

« الحرية السياسية وحدها وهم في الواقع ، ان الرجل الذي
يعيش في خضوع اقتصادي ستة أيام - بل سبعة - في الأسبوع
لا يتحرر لحدوث تأثيره على تذكرة الانتخاب مرة كل خمس سنوات . وإذا
كان للحرية أي معنى عند الرجل العادي فلا بد ان يشمل هذا المعنى
الحرية الصناعية . والى ان ينظر الرجال الى أنفسهم اثناء العمل
كأعضاء في جماعة من العمال تحكم نفسها بنفسها ، فلا بد من بقائهم
أذلاء مهما يكن النظام السياسي الذي يعيشون في ظله ولا يكفي زوال
العلاقة السيئة بين الأجير المستعبد وصاحب العمل المفرد . . ان الحكم
الذاتي في الصناعة لا يتم الحرية السياسية فحسب ، بل يمهّد لها
كذلك .

« الانسان مكبل بالأغلال في كل مكان ، ولن تتحطم أغلاله حتى
يحصى أنه مما يحط من قدره ان يكون أسيرا سواء للفرد أو للدولة ، ان
مرض المدينة ليس هو الفقر المادي الذي يعانيه الكثيرون بمقدار ما هو
انهيار روح الحرية والثقة بالنفس ، ان الثورة التي سوف تحرر العالم
لن تنشأ عن الخير الذي يصيبه العامل من رفع مستواه المادي ، ولكنها

تنشأ عن ارادة الحرية ، لابد أن يعمل الناس معا وهم على تمام الوعى بأن كلا منهم يعتمد على الآخر وأنهم يعملون لانفسهم ، ولا بد أن ينالوا حريتهم بالأصالة عن انفسهم ، لا هبة تهبط عليهم من أعلى .

« فلاشتراكيون » إذن يجب أن يناشدوا العمال لا بقولهم « ان الفقر ممقوت . وعليكم ان تعينوا على رفع شأن الفقير » ولكن بقولهم « ليس الفقر الا دليلا على الاستعباد ، ولعلاجه ينبغي لكم ان تكفوا عن العمل لغيركم ، ويجب ان تثقوا فى انفسكم » . وسيفيق رقب استجار الناس مادام هناك رجل - او هيئة - سيد على الناس ، ويزول هذا الرق حينما يتعلم العمال ان يضعوا حريتهم فوق راحتهم ، يجب ان يصبح الرجل العادى اشتراكيا لا لكى يحصل على « حد ادنى من الحياة المتعدنة » ولكن لانه يشعر بالخجل من الرق الذى يخضع له هو وزملاؤه ولانه مصمم على انتهاء النظام الصناعى الذى يجعلهم مبيدا ارقاء .

« فما هى أولا طبيعة المثل الأعلى الذى يجب أن يهدف اليه العمل ، وما معنى « التحكم فى الصناعة » الذى يطالب به العمال ؟ يمكن تلخيص الاجابة من هذين السؤالين فى كلمتين اثنتين « الادارة المباشرة » فان واجب ادارة العمل ادارة فعلية ينبغي أن يعهد به الى العمال المشتغلين بالعمل نفسه ، ويجب ان يكون للعمال نصيب من تنظيم الانتاج والتوزيع والتبادل ، يجب أن يظفروا بالحكم الذاتى فى الصناعة ، مع حق انتخاب موظفيهم ، ويجب أن يفهموا وأن يدبروا كل اجهزة الصناعة والتجارة المقعدة ، يجب أن يكونوا الوكلاء المفوضين عن الجماعة فى الميدان الاقتصادى » .

ويقول اريك فروم فى كتابه « المجتمع السليم » :

« دلت التجارب العملية على أن اشتراك العامل فى توجيه العمل تزيد من حبه له وتضاعف من انتاجه . وأن الترفيه من العامل والاقبال من ساعات العمل لايجب العامل فى عمله بمقدار ما يحبه فيه اشتراكه فى ادارته . ان المرض النفسى والملل وقلة الانتاج لا تنشأ من رقابة الناحية الفنية فى العمل ، وإنما تنشأ من انفصال العامل نفسيا عن مجموع ظروف العمل من الناحية الاجتماعية . وبمجرد ما تقل حدة الانفصال باشتراك العامل فى شئ له عنده معنى وله فيه صوت مسموع ، تتغير طريقة استجابته للعمل كلية ، بالرغم من أنه يؤدي نفس العمل من ناحيته الفنية .. »

« ولا يمكن أن يكون العامل مساهما فعلا مهتما مسئولا الا اذا كان له أثر فى القرارات التى لها علاقة بظروف ما يخصه من عمل فى المشروع ، وظروف المشروع بأسره . ان شعور العامل بانفصاله نفسيا عن العمل لا يمكن التغلب عليه الا اذا لم يكن مستخدما لرأس المال ، وأذا لم يكن خاضعا للأوامر تصدر له من أعلى . ولا يكون ذلك الا اذا أمسى شخصا مسئولا يستخدم رأس المال . وليس المهم فى هذا الصدد ملكية أدوات الانتاج وحدها ، وإنما المهم هو المساهمة فى الادارة واصدار القرارات . والمشكلة هنا - كما هى الحال فى الميدان السياسى - هى تجنب خطر

الفوضى التي ينعدم فيها التخطيط المركزي والقيادة . ولا يتحتم أن يكون الخيار بين الإدارة المركزة المتسلطة وإدارة العمال المفككة التي لا تسير على خطة مرسومة . إنما الحل الموفق هو اندماج الركيزة باللامركزية في الإدارة بدرجات معقولة . فتصدر القرارات من أعلى إلى أسفل ، كما توجه من أسفل إلى أعلى .

« إن مبدأ الإدارة المشتركة ومساهمة العمال معناها الجهد الشديد من حقوق الملكية . إن مالك المشروع - أو مالكيه - يجب أن يكون لهم الحق في نسبة معقولة من الربح لما لديهم من أسهم في رأس المال ، ولكن يجب ألا يكون لهم الحق في زيادة التآمر على الناس الذين يمكن لرأس المال هذا أن يستأجرهم . وينبغي لهم - على الأقل - أن يشركوا معهم في هذا الحق أولئك الذين يعملون في المشروع . وفيما يتعلق بالشركات الكبرى نجد في الواقع أن حملة الأسهم لا يباشرون فعلاً حقوق ملكيتهم بإصدار القرارات . وإذا ما شارك العمال حق إصدار القرارات مع الإدارة ، فإن الدور الفعلي الذي يلعبه حملة الأسهم لا يتغير تغيراً يذكر ، لأنهم - على أية حال - لا يهتمون بالاشتراك مع الإدارة في التوجيه . إن إصدار قانون يحتم إدخال نظام الإدارة المشتركة معناها الحد من حقوق الملكية ، ولكنه لا يعنى البتة أى انقلاب ثوري في هذه الحقوق . ومن رجال الاقتصاد من يقترح تحديد الربح الذي يتناوله المساهمون على أن يوزع باقي الأرباح على العمال ، ومنهم من يقترح أن يشتري العمال نصيباً من الأسهم يكفل لهم أغلبية الأصوات في الإدارة . وهناك اقتراح آخر مؤداه أن تشتري النقابات أسهما كافية في المشروعات التي تمثل هذه النقابات ممالها ، وذلك للسيطرة على إدارة هذه المشروعات . ومهما تكن الطريقة التي تتبع فهي طريقة تطويرية ، تتابع الاتجاهات في علاقات الملكية القائمة فعلاً ، وهي وسيلة فقط لغاية معينة ، وتلك الغاية هي تمكين الناس من العمل من أجل هدف له معنى بطريقة لها هي أيضاً معناها ، فلا يكونون مجرد حملة لسلعة - هي جهدهم البدني ومهارتهم - سلعة تشتري وباع كأية سلعة أخرى .

« ويجب عند اشتراك العمال في إدارة العمل ألا تتكون لديهم - عصبية تفسد الغرض من هذا الاشتراك . ويجب ألا يتكون لديهم احساس « الفريق » الذي يرى أن من واجبه أن يهزم خصمه . فهذا شعور أناني غير اجتماعي ...

« ونحن حين نؤكد ضرورة الإدارة المشتركة بدلا من الاكتفاء بالعمل على تعديل حقوق الملكية ، وتركيز اهتمامنا فيه وحده ، لانتقصد أن قدرا معينا من التدخل المباشر للدولة واخضاعها لنظام الاشتراكية ليس ضروريا ... »

الاشتراكية فى الميثاق

لعلنى استطعت فى الصفحات السابقة من هذا البحث أن أرسى للقارئ الخطوط العريضة لنظرية الاشتراكية وتطبيقاتها فى الاقتصاد والسياسة . وانتقل الآن الى الحديث عن الاشتراكية كما وردت فى الميثاق الوطنى الذى قدم مشروعه الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطنى فى شهر مايو من عام ١٩٦٢ .

وسيتبين للقارئ أن الرئيس فى مشروعه قد ألم بكل أهداف الاشتراكية ، ولم يتقيد فيها برأى بعينه أو بنظرية بذاتها . بل طبق الاشتراكية على مجتمعنا تطبيقا سليما ملهما ، مستوحيا تاريخنا وظروفنا .

ينص الميثاق فى الباب الأول منه على أن ثورتنا الأصلية التى اندلع لهبها فى عام ١٩٥٢ « هى التى مكنت الشعب المصرى وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج أن يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج » .

« وفى نفس الوقت أيضا فإن الشعب المصرى أبان نضاله ضد الاستعمار ، كذلك أبان نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية . فى نفس هذا الوقت فإن الشعب المصرى رفض دكتاتورية أى طبقة من الطبقات . وصمم على أن يكون تلويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة . وفى نفس الوقت أيضا فإن الشعب المصرى تحت ظروف هذه المارك الثورية المتشابكة المتداخلة كان مصرا على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعتبر عنها ثقافة وطنية جديدة .

« لقد عبر الشعب المصرى .. مراحل التطور بحوية وشباب . مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى بدأ فيه عصر الرأسمالية الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقة دماء » .

وهذا الانتقال من النظام اقطاعى الذى كان يسيطر فيه رأس المال الى النظام الاشتراكى الذى بعيد الأرض الى زارعها ويجعل للعامل نصيبا فى ربح المصنع وفى إدارته ، لم يكن اليتيم لولا أن أتاح الله لهذا البلد زعيما استطاع أن يدرك مطالب الشعب وأن يقبر عنها فى ثورة ثم يكن منها مناص ، وأن يطبقها لصالح المجموع لا لصالح الأفراد .

فان جهوداً طويلة من العذاب والامل بلورت في نهاية المطاف اهداف
النضال العربي ظاهرة واضحة ، صادقة في تعبيرها عن الضمير الوطنى
للأمة ، وهى .. الحرية .. والاشتراكية .. والوحدة .

بل ان طول المعاناة من اجل هذه الاهداف كاد يفصل مضمونها
ويرسم حدودها .

« لقد أصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن .. وحرية المواطن .
وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية . هى الكفاية والعدل » .
ولتحقيق هذه الحرية كان لابد من الثورة ، والعمل الثورى الصادق
طبقا للميثاق لا يمكن ان يكمل بغير سمتين أساسيتين :

اولاهما : شعبيته ..

وثانيتها : تقدميته .

والاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة صملا تقدميا . فان
الاشتراكية هى كما ذكرنا اقامة مجتمع الكفاية والعدل .

ومن ثم فان الديمقراطية والاشتراكية تصحان امتدادا واحدا
للعمل الثورى . واذا كانت الديمقراطية هى الحرية السياسية ، فان
الاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنين .
انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا يستطيع
الحرية أن تحلق الى آفاق العدل المرمى ..

ولا معنى للديمقراطية السياسية أو الحرية فى صورتها السياسية
من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية .

ومن الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل ان النظام السياسى فى
بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية
السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحركة فى هذه الأوضاع
الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان
فمن المحقق ان الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن ان تكون غير
حرية الاقطاع . انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويملى الشكل
السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال
المستغل ..

وكان لابد لسيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على
اقتصاديات الوطن أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل
السياسى فيه وعلى أشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف
بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخدعية أو
بالأرهاب حتى تقبل أو تستسلم .

واذن فلكي تتحقق للجماهير حريتها لابد من تحول اقتصاديات البلاد من نظام الاقطاع ورأس المال الى النظام الاشتراكي . عندئذ تتحقق للوطن حريته السياسية وحريته الاجتماعية معا .

والحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، ولا يمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

وذلك لا يقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين . وإنما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية . بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة للجماهير الشعب العاملة . وذلك معناه أن الاشتراكية بدعائيتها من الكفاية والعدل هي طريق الحرية الاجتماعية .

والحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر لاحراز التقدم لم يكن فرضا اختياريا وإنما كان حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين .

ومن النتائج المحققة للتطبيق الاشتراكي ضرورة سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج . ولا تستلزم هذه السيطرة تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغي الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعي المترتب عليها ، وإنما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

اولهما - خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

ثانيهما - وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

أن ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الانتاج على قواعد علمية وإنسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي تمكنه من أن يضع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

أن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية - المادية والطبيعية والبشرية - بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكي تحقق الخير لمجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

أنه الضمان لحسن استخدام الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، هم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى مايقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات الى المناطق التي افتقرت لها الاهتمام والعجز نتيجة لطول الحرمان الذي فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستغلة على الشعب المناضل .

ويجب أن تقع على القطاع العام الذي يملكه الشعب بمجموعه الجزء الأكبر من الخطة ضمانا الحسن تنفيذها ولكي تعود فائدتها حتما على المجموع ، وقد كانت قوانين يولية ١٩٦١ محققة لكل هذه الاتجاهات ، فهذه القوانين بالعمل الاشتراكي العظيم الذي رسمته تعد بمثابة اكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي سواء في مجال الانتاج عموما أو في مجال الصناعة أو التجارة أو المال أو المجال العقاري ، أن هذه القوانين — امتدادا لمقدمات سبقتها — كانت جسرا عبره عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان قوانين يولية المجيدة والطريقة الحاسمة التي تمت بها والجهود الوفقة المباسة التي بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين في المؤسسات التي انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين في الفترة الحرجة التي أعقبت عملية التحول الواسعة المدى قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

ومن المؤكد أن الاجراءات التي أعقبت قوانين يولية الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية . ولقد تمت بعد أن بدأت محاولة الانقراض الرجعي على الثورة الاجتماعية عملية حاسمة لازالة رواسب مهود الاقطاع والرجعية والتحكم .

وما زالت الرجعية تحاول التسلل الى هذه الاهداف الشعبية محاولة أن تحط من شأنها وأن تصد تيارها الجارف ، فتلتصق بمبليات التأميم التي تمت صنوف الشوائب ، وتكيد لها من النقد أمره .

وانه لمن الامور البالغة الاهمية أن ندرك أن التأميم ليس الا انتقال اداة من ادوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

والتأميم كذلك لا يؤدي الى خفض الانتاج ، بل أن التجربة البتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسؤوليات وباعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق اهداف الانتاج أو في رفع مستواه النومي ، وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الاخطاء فلا بد لنا أن ندرك أن الأبدى الجديدة التي انتقلت اليها المسؤولية في حاجة الى الزان على تحمل مسؤولياتها . ولقد كان محتما على أي حال أن تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأبدى الوطنية حتى ان اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

على أن الاهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تبنى وجود القطاع الخاص . إذ أن للقطاع الخاص دوره الفعال في خطة التنمية من أجل التقدم ، ولا بد له من الحماية التي تكفل له اداء دوره . والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد كما كان في الماضي على الاستغلال الطبقي .

الاشتراكية إذن — بعد هذا كله — حل يحتمه التاريخ . والتقدم

بالطريق الاشتراكي هو تعميق للقوائم التي تستند اليها الديمقراطية السليمة وهي ديمقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالي حتى وان تصورنا امكان حدوده في مثل الظروف العالية القائمة الآن لا يمكن من الناحية السياسية الا ان يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها .

ان هائد العمل في مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة ان تبدده في ألوان من الترف الاستهلاكي يتحدى حرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقي والقضاء على كل أمل في التطور الديمقراطي .

لكن الطريق الاشتراكي بما يتيح من فرص لحمل الصراع الطبقي سلميا وبما يتيح من إمكانية تذويب الفوارق بين الطبقات يوزع هائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكي بذلك يفتح الباب للتطور الحتمي سياسيا من حكم دكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله .

ان تحرير الانسان سياسيا لا يمكن ان يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال يحد حريته

ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما معانستطيع ان نحلق الى الافاق العالية التي تتطلع اليها جماهير الشعب .

هذه هي الاشتراكية عامة كما رسمها الميثاق : طبقا للميثاق فان التطبيق العربي للاشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة .

وانما هو يؤمن استنادا الى الدراسة والى التجربة بالملكية الفردية للأرض في حدود لا تسمح بالاقطاع .

وليست هذه النتيجة مجرد انسياق من حنين الفلاحين العاطفي الطويل الى ملكية الأرض وانما الواقع ان هذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية في مصر ، والتي اكدت قدرة الفلاح المصري على العمل الخلاق اذا ما توافرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصري على امتداد تاريخ طويل ميسق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت في قدرتها على استغلال الأرض الى حتمتقدم ، خصوصا اذا ما اتاحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمي للزراعة .

يضاف الى ذلك انه منذ عصور بعيدة في التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لامعد مشاكلها وفي مقدمتها

الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

من هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لاتكمن فى تحويل الارض الى الملكية العامة . وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض وتوزيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لاكبر عدد من الاجراء مع تدميم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها فكان الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ هو زيادة عدد الملاك .

وهكذا نرى ان الاشتراكية قد طبقت على الزراعة فى مصر كما طبقت فى ميدان الصناعة طبقا لتاريخ البلاد وظروفها ، كما انها وازنت موازنة دقيقة بين القطاعين العام والخاص مع سيطرة الشعب على القطاعين معا . وكفلت لأفراد الشعب تكافؤ الفرصة وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية ، وذلك بتحديد فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها .

اولها - حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لاتصبح هذه الرعاية علاجاً ودواء مجرد سلعة تباع وتشتري ، وانما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بشئ مادى . ولا بد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن ، فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

ثانيها - حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه . ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها . كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى واضافة افكار جديدة اليه كل يوم ، وهناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة .

ثالثها - حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداداه ومع العلم الذى حصل عليه . ان العمل - فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان - تأكيد للوجود الانسانى ذاته .

ومن الماحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد ادنى للأجور يكفله القانون ، كما أن هناك بحكم المبدأ حدا اعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها : أن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقهما بحيث تصبح مظلة واقية للذين ادوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمّنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

كما أن الطفولة هى صانعة المستقبل ، ومن واجب الاجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسؤولية القيادة بنجاح .

وكذلك المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ، ولا بد أن تسقط بقايا الاغلال
التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في
صنع الحياة .

ومن التطبيقات الاشتراكية في المجتمع العربي أيضا حماية الأسرة ،
واقامة قيم أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل
التي عانى منها مجتمعنا زمنا طويلا . ولا بد لهذه القيم أن تعكس نفسها
في ثقافة وطنية حرة تفجر ينباع الاحساس بالجمال في حياة الانسان
الفرد الحر .

ومن التطبيق العربي للاشتراكية تقديس حرية العقيدة الدينية في
حياتنا الجديدة الحرة . فان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان
قادرة على هداية الانسان ، وعلى إضاءة حياته بنور الإيمان ، وعلى منحه
طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

كذلك لابد أن يستقر في أذهاننا أن القانون في المجتمع الحر خادم
للحرية وليس سيفا مصلتا عليها .

ولا بد أيضا أن يستقر في ادراكنا أنه لحرية للفرد بغير تحريره أولا
من برائن الاستغلال . فذلك هو الأساس الذي يجعل الحرية الاجتماعية
مدخلا الى الحرية السياسية بل هو مدخلها الوحيد .

إن القضاء على الاستغلال والتمكن للحق الطبيعي في الفرصة
المتكافئة وتدوين الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة
ومن ثم إزالة التصادم الطبقي الذي يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن
بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله بأن يفتح من الثغرات في صفوف
الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المتربصة بالمواطن تريد أن
تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضها مسرحا لها وتجعل
من شعبه وقودا للنار .

إن إزالة التصادم الطبقي الناشئ عن المصالح التي لا يمكن أن تتلاقى
على الإطلاق بين الدين فرضوا الاستغلال وبين الدين اعتصرهم الاستغلال
في المجتمع القديم لا يمكن أن يحقق تدوين الفوارق مرة واحدة ولا يمكن
أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن إزالة هذا التصادم بإزالة الطبقة التي فرضت الاستغلال
يوفر إمكانية السعى الى تدوين الفوارق بين الطبقات سلميا ، ويفتح
أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطي الذي يقترب بالمجتمع كله من عصر
الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التي سعت اليها
قوانين بولية ووجهت من أجله ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال
والاحتكار .

إن هذا العمل الثوري العظيم جعل إمكانية الديمقراطية السليمة
أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة في مصر .

ومن التطبيقات الاشتراكية ايضا حرية الكلمة وسيادة القانون ،
وحرية الصحافة .

ولا بد لحماية هذه الحريات جميعا من دعم القوات المسلحة ، لكن
تكون بمثابة الدرع للوطن ضد الأخطار الخارجية وكل محاولة رجعية
استعمارية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى أمانيه الكبرى .

هذه هي المبادئ الاشتراكية السليمة وبعض تطبيقاتها على مجتمعنا
العربي . فهي اشتراكية عربية محض ، لا هي شرقية ولا غربية ، انما
هي اشتراكية نابعة من بيئتنا ومن تاريخنا .

هذا هو الطريق الى الحرية والديمقراطية السليمة .

هذه صورة الحياة السعيدة كما رسمها في الميثاق زعيم العروبة
المخلص اللهم الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القوى الشعبية الذي
انعقد في القاهرة في شهر مايو من عام ١٩٦٢ .

ومن واجبنا بعد ما أصبح هذا الميثاق وثيقة وطنية كبرى ، أن نلتزم
به جميعا ، فنهتدى بمبادئه السامية في كل مانفكر فيه . وفي كل عمل
قؤديه لصالح هذا الوطن .

والله ولى التوفيق .

الاستِـئـاج والمِـجـتـمـع

بقلم

الدكتور محمود محمد عبد الجوهري

التخطيط والانتاج

اتجهت سياسة الثورة في ميدان الانتاج الى تعبئة جميع الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها لتحقيق اهدافه ، فعملت على زيادة حجم الانتاج وتنويعه لمواجهة الزيادة في عدد السكان ، واقامة نظام اقتصادي متوازن لا يتعرض للهزات الاقتصادية الخارجية ، ولا يكون ايضا شديدا الحساسية لعوامل التغير في بعض اوجه النشاط الاقتصادي الداخلي ، ولقد شمل نشاط الدولة في هذه الناحية ادخال الصناعة الثقيلة والاهتمام بتوليد القوة المحركة والتنقيب عن البترول وتنمية الصناعات والتوسع الرأسي والافقي في الانتاج الزراعي .

ولا شك ان الشعب الوامي الذي عانى طويلا من المشاكل الموروثة من عهود الاستعمار والاستغلال ومشاكل الاقتصاد المتخلف والانتاج القليل والدخل المنخفض والبطالة البغيضة والتواكل المعقوت ، ليشعر اليوم بان الدولة بكل مرافقها وامكانياتها وسلطانها انما تعمل على اسعاده وتحقيق اكبر قدر من الرفاهية والرخاء له دون تمييز او تفرقة .

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

وكان الحل الوحيد للوصول الى التحل السليم لمشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية هو خطة التنمية الاقتصادية لمضاعفة الدخل في عشرين سنة لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧/١٩٦٠ باعتماد الخطة تطبيقا لنص الدستور الذي يقضي بتنظيم الاقتصاد القومي وفقا لخطة مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وقد تم اعداد الخطة على ان يتم تنفيذها على مرحلتين ، وبدأ تنفيذ المرحلة الاولى منها « ١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٥/١٩٦٥ » .

وقد تم توزيع جملة الاستثمارات بين القطاعات الرئيسية على الوجه الامي (١) :

وجهاز التخطيط الذي اخرج هذه الخطة ، وضعت نواحيه في عام ١٩٥٥ ، ومن يومها وهو يعمل في برامج التدريب والاعداد للحسابات القومية وتقديرات الدخل القومي والتنبؤ بالنمو السكاني وقوة العمل ،

(١) من خطاب السيد عبد اللطيف محمود البغدادي في المؤتمر العام للاتحاد القومي عام ١٩٦٠ .

القطاع	ما يخصه من نسبة استثماراته « الاستثمار الى جملة مليون جنيه » الاستثمارات
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٣٩٢.٠ ٢٢.١٪
الكهرباء والصناعة	٥٧٨.٧ ٣٤.١٪
النقل والمواصلات والتخزين « شاملا قناة السويس »	٢٧١.٨ ١٦.١٪
الاسكان	١٧٤.٦ ١٠.٣٪
المرافق العامة	٤٨.٨ ٢.٩٪
الخدمات	١١١.٠ ٦.٥٪
التغير فى المخزون	١٢.٠ ٧.٠٪
المجموع	١٦٦٦.٩ ١٠٠٪

ثم أميد تنظيم الجهاز فى عام ١٩٥٧ على أحدث الاسس العلمية
السليمة (١) .

ان اتباع اسلوب التخطيط يجنبنا التقلبات فى اقتصادنا القومى ،
والتاريخ الاقتصادى يشير الى أن الدول المتبعة لاسلوب التخطيط أقل
تعرضا للتقلبات الاقتصادية والازمات من الدول التى لا تتبع هذا
النهج ، وليست المشاكل الاقتصادية وحدها هى التى تحتّم علينا اللجوء
الى التخطيط فهناك أيضا الامتبارات الاجتماعية .

وقد سمعت الثورة الى تلميع اقتصاد سليم مستمر يقف صامدا
متينا امام أى عوامل خارجية طبيعية كانت أو غير طبيعية ، الامر الذى
أدى الى التفكير فى كثير من المشروعات التى ترمى الى زيادة الانتاج
باستغلال الطاقات المعطلة ، وتركيب طاقات انتاجية جديدة فى قطاعات
الرى والزراعة والصناعة والنقل وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادى ،
وكان الحل الوحيد لتنظيم هذه المشروعات ، هو خطة التنمية الاقتصادية
والاجتماعية التى امر الرئيس جمال عبد الناصر بتنفيذها فى نوفمبر
عام ١٩٥٨ .

وتعتبر هذه الخطة القومية تمبرا صادقا عن الاجراءات التى
تتخذها الثورة لتحقيق للشعب التقدم الاقتصادى والتطوير الاجتماعى
فى اطار الفلسفة القومية وسعيا الى اقامة المجتمع الديمقراطى الاشتراكى
التعاونى الذى نصبو اليه .

وتتلخص عناصرها فى الآتى :

أولا - الانتاج القومى ، وهو القاعدة الرئيسية التى تستمد منها
الخطة عناصر حياتها وأدفاعها الى الامام نحو اهدافها ، ومكونات هذا

(١) من خطاب للسيد عبد اللطيف محمود البغدادي فى المؤتمر العام
للاتحاد القومى عام ١٩٦٠ .

الإنتاج ، من سلع وخدمات متنوعة ، وتكاليف هذا الإنتاج وتصريفه فى الداخل والخارج وأهداف الخطة فى كل هذه النواحي .

ثانيا - الدخل ، وهو ما يفيض للمجتمع من الإنتاج بعد استئصال مستلزماته التى يبدلها المجتمع فى سبيل الحصول عليه ، ومدى توافر هذه المستلزمات .

ثالثا - الاستهلاك وهو ما يستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ونمطه الذى يساهم فى تحقيق الهدف .

رابعا - الادخار ، وهو ما يفيض من الدخل بعد ما ينفق فى الاستهلاك .

خامسا - الاستثمار ، وهو استعمال المدخرات فى مشاريع التنمية .

سادسا - العمالة ، وتحتل مكانا بارزا فى أهداف الخطة، وإنتاجية العامل وسائل رفعا تحقيقا للتنمية .

عموما لقد تطور جهازنا التخطيطى تطورا عظيما ، وأصبح قادرا على النهوض بالمسئوليات الجسام الملقاة عليه فى هذه المرحلة الهامة من تاريخنا ، وقد أمكن تدعيمه بالخبراء ، الى جانب معهد للتخطيط على أعلى مستوى .

التخطيط والميثاق :

ان الهدف الذى وضعناه لأنفسنا فى نطاق الإنتاج ، بضعنا أمام نوع من التحدى يجب علينا مواجهته ، والتغلب عليه ، أننا نريد زيادة الإنتاج بمعدل يحقق أعلى قدر ممكن من الرفاهية لشعبنا الذى يتزايد تزايدا كبيرا ، ولكي يزيد الإنتاج ، لابد أن نزيد دائما من الادخار ، ونقييد الاستهلاك حتى نستطيع عن طريق زيادة الادخار التوسع فى الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج ، ولكننا فى الوقت نفسه ، نهدف الى زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة استهلاك السلع المادية ، والتوسع فى الخدمات ، أن هذا الهدف الأخير قد يتعارض مع هدفنا فى زيادة المدخرات ، ومن هنا ينشأ التحدى الذى يجب علينا مواجهته .

المعادلة الصعبة والتحدى :

يقول الميثاق فى الباب السادس تحت عنوان « فى حتمية الحل الاشتراكي » أن مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط هى :

- ١ - تجميع المدخرات الوطنية .
- ٢ - وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات .
- ٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

والتخطيط ينبغي ان يعمد على خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب المكن ولكنه عملية تحقيق الامل .

ومن ثم فان التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا ، هذه المعادلة هى :

كيف يمكن أن نزيد الانتاج ؟

وفى الوقت نفسه نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات .

هكذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من اجل الاستثمارات الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية ، تتطلب ايجاد تنظيم ذى كفاءة عالية ، وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفاءتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الانتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هى توسيع نطاق الخدمات ، وأن الخدمات بدورها قوة دافعة لمجالات الانتاج ، وأن الصلة بين الانتاج والخدمات وسهولة جريانها يصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ، ولحياة كل انسان فيه .

ان هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية فى التخطيط ، وعلى لا مركزية فى التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وافراده .

اننا نؤمن بما بينه « الميثاق » من دور التخطيط فى تحقيق الكفاءة بزيادة الانتاج ، فهو الذى سيضع البرامج لبلوغ هدف اشتراكيتهما الثانى ، وهو عدالة التوزيع ، عدالة توزيع الثروة والدخل ، وعدالة توزيع السلع والخدمات بين المناطق المختلفة .

ان التخطيط الذى سيحقق لنا ذلك كله ، هو التخطيط العلمى الذى يعتمد على حصر دقيق للموارد الوطنية ، وعلى مجهود عميق لتوزيعها بين افضل الاستخدامات الممكنة ، وعلى تنسيق دقيق بين الاستخدامات المتعددة .

ان التخطيط على مستوى الجمهورية لابد ، بطبيعته ، أن يكون مركزيا ، وان كان من الواجب أن يستهدى التخطيط المركزى بدراساته وخطط أولية تقوم بها السلطات المحلية .

ان هذه السلطات أقدر على حصر مواردها ومعرفة امكانياتها ، وبقتضى تحقيق الكفاءة فى التنفيذ ان يترك أمره للأجهزة اللامركزية وخاصة الأجهزة المحلية ، لأنها بحكم وجودها فى مناطق التنفيذ ، أقدر على سرعة العمل ومرونة الحركة (١) .

(١) تقرير الميثاق - النص الرسمى ص ٧٣ .

التمويل والانتاج :

ان القيام بالتنمية الاقتصادية يتوقف على ما يمكن ان نضمنه لها من وسائل التمويل الوطنية والاجنبية ، كما يجب ان نتأكد في وضوح ان المدخرات القومية التي يقوم الشعب بتكوينها هي المصدر الاساسي للقيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية .

ان عملية الادخار بما تتطلبه من تضحيات في الحاضر ، تفتح الباب واسعا امام مستقبل تسوده الرفاهية والرخاء ، وعلى الشعب في سبيل ضمان هذا المستقبل ، ان يتوسع بكل طاقاته في توجيه المدخرات الى عمليات التمويل ، وعلينا بصفة خاصة ، ان نعمل على تنمية المدخرات الصغيرة ليشعر كل فرد انه يشارك في زيادة الانتاج .

ان علينا ان نعمل على زيادة الصادرات حتى توفر العملات الاجنبية الضرورية للتنمية .

لقد كان من اهم الاسس التي وضعت لضمان حسن سير عملية الانتاج في طريقها المحدود ، ان تكون المصارف في اطار الملكية العامة للشعب كما جاء « بالمشاق » ، فان المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة او المضاربة ، كذلك فان شركات التأمين لا بد ان تكون في اطار الملكية العامة نفسها ، صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية ، وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

على انة ليس هناك ما يمنع من ان نستفيد من المعونات الفنية والقروض الاجنبية ، على ان تكون جميعها غير مشروطة ، وقد حدد « الميثاق » في الباب السابع « الانتاج والمجتمع » الاولويات التي وضعت لذلك والتي يقبلها التطوير الوطني ، ويمكن اجمالها في الآتي :

١ - قبول كل المعونات الاجنبية غير المشروطة التي تساعد على تحقيق اهداف التطوير الوطني ، ونحن نقبلها بكل العرفان الصادق لمقدميها مهما كانت الوان اعلامهم .

٢ - قبول كل القروض غير المشروطة التي نستطيع ان نفى بها دون منق أو ارهاق فالقروض بالتجربة طريقة واضحة في حدودها ، وتنتهي مشكلتها تماما بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عليها .

٣ - قبول اشتراك رأس المال الاجنبي في أوجه النشاط الوطني كمستثمر ، على أن يكون ذلك في العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التي تقتضي خبرات جديدة يصعب توفرها في المجال الوطني .

السياحة والتمويل :

ان هدفنا لتحقيق الزيادة في الدخل القومي يمكن تحقيقه من المزايا الكثيرة التي وهبها الله لبلادنا ، والتي تحملها من أهم المناطق السياحية في العالم خاصة اذا لاحظنا ان مستوى الاسعار عندنا أقل من مستويات الاسعار في العالم طبقا لما تعلنه تقارير الامم المتحدة ، ولكي نشجع

السياحة لابد من توفير كل السبل التي تجلب السائح وتيسر دخوله وإقامته .

وأنا أقدر كل التقدير الجهود التي بذلتها الدولة في الآونة الأخيرة لتشجيع السياحة عندنا . ونأمل أن تستمر هذه الجهود حتى تصل السياحة إلى ما يجب أن تكون عليه كمصدر لجزء هام من الدخل القومي والنقد الأجنبي معا .

لقد رسم « الميثاق » في الباب الثامن « مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله » الدور الاساسي للتخطيط في عملية الانتاج في الكلمات الآتية :

« أن العمل الوطني المنظم ، القائم على التخطيط العلمى ، هو طريق الغد ، أن العمل الوطني على أساس الخطة لابد أن يكون محددا أمام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها ، بل أن مسئولية كل فرد في هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه ، حتى يستطيع أن يعرف في أى وقت من الأوقات مكانه في العمل الوطني .

أن ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة في أهدافها الاقتصادية والاجتماعية إلى برامج تفصيلية تكون في متناول يد أجهزة الانتاج ، أن ذلك يقتضى ربط الانتاج كما ونوعا بحدود زمنية تلزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها في اطار الاستثمارات المخصصة .

أن الكم والنوع في عملية الانتاج لا يمكن فصلهما من حساب الزمن وحساب التكلفة ، والآفلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للاخطار ، والامر كذلك في برامج الخدمات .

أن وصى كل مواطن بمسئوليته المحددة في الخطة الشاملة ، كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها ، فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الأمة كلها ، بما يعزز احتمالات الوصول إلى الأهداف ، هو في الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطني من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة إلى وضوح ذهني وعملية يربط الإنسان الفرد في نضاله اليومي بحركة المجتمع كلها ، ويشده في اتجاه التاريخ ، كما أنه يوجه به حركة التاريخ في اللحظة نفسها .

أن فلسفة العمل الوطني يجب أن تصل إلى جميع العاملين في الوطن في جميع المجالات ، بل يجب أن تصل إليهم بالطريقة الأكثر ملائمة بالنسبة لكل منهم ، أن ذلك يكفل دائما أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وأن يكون الرأي النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبي .

أن التخطيط على هذا النحو الذى أوضحناه ، يعمل دائما في خدمة الانتاج ، يرسم له الطريق ، ويعالج مشكلاته ويوجد لها الحلول السليمة التي تحقق له الكفاية لخدمة المجتمع ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

اشتراكتنا والانتاج

لقد فرضت الاشتراكية نفسها حلا حتميا لجميع مشكلاتنا الاجتماعية والسياسية ، لانها نابعة من قيمنا الروحية والدينية والخلقية ، متلائمة مع بيئتنا وظروفنا الاجتماعية ، معبرة عن الآمال الملحة للجماهير في ضرورة التخلص من روااسب الماضي بما لاقتنه فيه من استغلال وسيطرة وحرمان .

ان الاشتراكية هي وحدها القادرة على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل، انها بما تضمنته من سيطرة الشعب على جميع أدوات الانتاج تتيح الفرصة امامه لاستخدام كل هذه الأدوات ، في سبيل زيادة الدخل وهذا التوزيع بين المواطنين .

لقد تميز التطبيق الاشتراكي في بلادنا بميزات عدة خلقت منه نموذجا مرييا له طابعه الخاص ، واعتمدت اشتراكتنا على وسائل عدة لتحقيق هدفها من الكفاية والعدل ، ومن هذه الوسائل تعددت خصائصها ومقوماتها ، وقد تمثلت هذه الوسائل في الآتي :

١ - توسيع قاعدة الملكية الفردية في الزراعة .

٢ - خلق قطاع عام كبير .

٣ - احترام العمل وحمايته .

٤ - الحل السلمي للمتناقضات الطبقية .

٥ - الاعتماد على التعاون في مجال الاستهلاك والانتاج .

٦ - اقامة مجتمع الرفاهية لتيسير الخدمات للشعب .

والانتاج بالنسبة للاشتراكية جناحها الايمن ، فهو الذي سيحقق لها هدفها الأول وهو الكفاية ، وهي تقتضي توجيه كل طاقات الأمة الى الانتاج في جميع نواحيه (١) ، وعندما يعود اثر هذا الانتاج على المواطنين جميعا دون تمييز يتحقق الهدف الثاني وهو العدل .

التطبيق الاشتراكي في بلادنا :

لقد انتهى التطبيق الاشتراكي في بلادنا الى اقامة اشتراكية مربية متميزة فهي تؤمن بالله وبرسالاه وبالقيم الدينية والخلقية .

(١) الثورة الاجتماعية والميثاق للدكتور محمود نحميد الجوهري ص «٧» .

وهي تؤمن بالجماعة ، وتقدم مصالحها على كل اعتبار آخر ، ولكنها في الوقت نفسه تحترم كرامة الانسانية وحرية الفرد .

وهي ، اذ تسعى لتحقيق الكفاية ، لا تضحي بالجيل الحاضر في سبيل رفاهية الاجيال القادمة ، وانما تقيم التوازن بين تضحيات الاجيال المتلاحقة .

وهي تؤمن بالملكية الفردية غير المستغلة ، وبحق الارث الشرعي ، وبالمبادرة الفردية الاخلاقية التي لا تنحرف عن المصلحة العامة ، وهي في هذا تختلف عن الاشتراكية التي تُلغى الملكية الفردية لوسائل الانتاج الفاء تاما .

وهي تؤمن بوحدة الشعب وسيادته ، فلا تسمع بدكتاتورية أية طبقة او سيطرتها ، وانما تعمل على تلويب الفوارق بين الطبقات .

وهي تؤمن بحل المناقضات الطبقيّة حلا سلميا ، فتنكر العنف وسيلة لحل هذه المناقضات .

وهي في أسلوب عملها اشتراكية علمية ، تعتمد في تحقيق الكفاية والمعدل على الأسس العلمية ، وعلى كل ما وصل اليه العلم الحديث من نتائج .

هذا هو الطريق الاشتراكي الذي سلكناه ، له خصائصه ومميزاته الدائبة .

ان الشيوعية ليست اذن هي البديل الوحيد للطريق الرأسمالي . لقد حتمت علينا ظروفنا وقيمنا ومبادئنا سلوك طريق يختلف عن الطريقين الآخرين معا .

هذه هي سمات اشتراكيّتنا العربية (١) .

الحل لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي :

يقول « الميثاق » في الباب السادس ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، وصولا لثوريات (٢) الى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري ، وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الاحمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتفجرة للعالم في النصف الاخير من القرن العشرين .

ان العمل من اجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن ان يتروك لعفوية رأس المال المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطني على اساس من المعدل ، لا يمكن ان يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

(١) تقرير الميثاق النص الرسمي ص (٧١) .

(٢) يريد أن يقول « من اجل الوصول الثوري » .

ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها ان تحقق أهدافها ، وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وهو طريق الديمقراطية بكل اشكالها السياسية والاجتماعية

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ، ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الارث الشرعي المترتب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

الأول - خلق قطاع عام قادر على ان يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

الثاني - وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال ، على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات مسيطرة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكي ، هو الطريق الوحيد الذي يمكن ان تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الإنتاج على قواعد علمية وإنسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطبقات التي تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

» ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكي العظيم الذي حققته - تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي .

ان هذه القوانين - امتدادا للمدركات سبقتها - كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التي تمت بها ، وبالجو السلمي الذي تحققت فيه لولا قوة إيمان الشعب ولولا وعيه ولولا استجماعه لكل قواه في مواجهة حاسمة من الرجعية استطاع فيها ان يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعه ، ويؤكد سيادته على مقدرات الثورة في بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة ، والطريقة العاسمة التي تمت بها ، والجهود الموفقة الشجاعة التي بذلتها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين في المؤسسات التي انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين في الفترة الحرجة التي اعقبت التحول الواسع المدى ، قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

القطاع العام والإنتاج :

ان تملك الشعب لجزء كبير من وسائل الانتاج في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمال ، يعتبر أمرا ضروريا لتوجيه الامكانيات القومية بما يضمن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك فان قيام القطاع العام القوي يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق الفرصة المتكافئة للمواطنين في نصيب عادل من الثروة والدخل ، يملكونه من خلال ملكية الشعب كله لهذا القطاع ، وفي سبيل انشاء هذا القطاع ، انشأت الثورة كثيرا من المشروعات العامة ، كما أمتت كثيرا من المشروعات الاساسية والهامة التي كانت ملكا للقطاع الخاص .

ان اشتراكيتنا تسمح بوجود قطاع خاص الى جانب القطاع العام ،
يشترك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار الخطة الشاملة
دون استغلال أو احتكار ، فإذا كانت ملكية الشعب للقطاع العام قد
ضمنت سيطرته على الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج ، فإن سيطرته
تمتد أيضا الى القطاع الخاص بما يباشره عليه من رقابة وتوجيه ، وعلى
ذلك فإن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج في المجتمع تحقق
بالملكية العامة للشعب ، وكذلك بالرقابة والتوجيه ، كما أن رأس المال
الخاص في وضعه الجديد لابد أن يعمل على تطوير نفسه ، وأن يشارك
في تحقيق التقدم الاقتصادي ، وأن يبعد عن الاستغلال .

إن اشتراكيتنا تفرق أيضا بين نوعين من الملكية الخاصة : هما
الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة ، فهي تسمح بالملكية الخاصة في
الاطار الذي حدده « الميثاق » على أن تبعد عن الاستغلال والا كان من
حق الدولة أن تصدر نشاط القطاع الخاص إذا ما انحرف أو استغل ،
كما أنها تركت الباب مفتوحا لرأس المال الخاص ليمارس نشاطه - دون
تحديد - في المباني ، وفي مجال الصناعات التعدينية والصناعات
الخفيفة ، ثم ليمارس نشاطه في مجال تجارة الصادرات بما يعادل ربع
حجمها وفي مجال التجارة الداخلية بما يعادل ثلاثة أرباع حجمها ،
كل ذلك بشرط أن تكون المبادرة الفردية قائمة على الكفاءة والعمل ،
لا على الانهازية والحماية ، بشرط أن تطور القطاع الخاص نفسه بما
يضمن أن يكون في خدمة مصلحة التطور الاشتراكي بقدر ما يكون في
خدمة مصالح أصحابه في الربح المشروع دون استغلال . أن تحديد
هذه النسب يرسى حدودا أملاها الواقع وفرغتها الدراسة الدقيقة .

إن قيام القطاع العام والقطاع الخاص غير المستغل وعملهما معا
لتحقيق التنمية الاشتراكية يضمن بالضرورة فرصة المنافسة المتكافئة
العادلة بينهما . وهذه المنافسة المتكافئة العادلة هي وحدها التي تضمن
لهما معا الانطلاق الكفء في تنمية الإنتاج وزيادته (١) .

تطوير القطاع العام :

إنه من الضروري ، على ضوء ما تقدم ، خصوصا في هذه المرحلة
التي تهدف الى تحقيق الكفاية والعدل ، أن نعمل وبصفة دائمة على
تطوير القطاع العام بما يضمن اتمام عملية التحول الاشتراكي بسرعة
ونجاح ، وهذا يتطلب (٢) :

١ - الا يقف المروطين الحكومي حائلا دون العمل الثوري .

(١) تقرير الميثاق - النص الرسمي - ص (٧٠) .

(٢) الطريق الى الاتحاد الاشتراكي العربي للدكتور محمود محمد
الجوهري ص (١١) .

- ٢ - عدم قيام عقلية بيروقراطية تعطل الأجهزة الحكومية وتستغلها
- ٣ - وضع كل عامل في العمل الذي يتناسب مع كفايته واستعداد
- ٤ - تحديد الأجور والمزبات بحسب نوع العمل واثابته .
- ٥ - القضاء على الاسراف حتى يحصل الشعب على السلع والخدمات الضرورية بأسعار معقولة .

التأميم والإنتاج :

يقول الميثاق :

« انه من الأمور البالغة الأهمية أن تتخلص نظرتنا الى التأميم من كل الشوائب التي حاولت المصالح الخاصة أن تلتصقها به ، أن التأميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك غربة للمبادرة الفردية ، كما ينادي أعداء الاشتراكية . وإنما هي توسيع لآطار المنفعة ، وضمان لها في الحالات التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي الذي يتم لصالح الشعب .

كذلك فإن التأميم لا يؤدي الى خفض الإنتاج ، بل ان التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات ، وبأعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق أهداف الإنتاج أو في رفع مستواه النوعي .

وليس التأميم كما تتنادى بعض العناصر الإنهازية عقوبة تحل برأس المال الخاص حين ينحرف ، ولا ينبى من ثم ممارسته في غير أحوال العقوبة . ان نقل أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الملكية العامة ، أكبر من معنى العقوبة وأهم .

لقد كانت فكرة تملك الدولة لبعض وسائل الإنتاج أو المشاركة فيها مشار جليل شديد بين رجال الاقتصاد في الماضي ، إلا أنها اليوم أصبحت من المبادئ المسلم بها بين رجال الاقتصاد المعاصرين ، وانتقل الجدل منها الى المدى والوسيلة .

فالديمقراطية الشعبية ترى ان تملك الدولة لكل وسائل الإنتاج ضرورة حتمية لقيام النظام الشيوعي ، وهي تلجأ في ذلك الى المصادرة دون تعويض ، ومن ناحية أخرى ترى بعض الدول الاشتراكية في تملك الشعب لوسائل الإنتاج الأساسية والإشراف عليها ، ضمانا للتوجيه والتخطيط ، لذلك تلجأ الى التأميم كوسيلة لضمان توجيه الدولة ، حتى في أمريكا نفسها ، وهي العريقة في الرأسمالية ، لجأت الدولة الى تملك بعض وسائل الإنتاج ، ومشروع وادي التينسي أكبر مثال على ذلك ، فضلا عن الكثير من المصانع والمؤسسات التي أقامتها الحكومة الاتحادية خلال الحرب الماضية وما بعدها .

لكن الى اى مدى ينبغي ان يمتلك الشعب وسائل الانتاج ؟
والاجابة عن هذا السؤال لا تحتمل الكثير من الجدل ، فالمدى
المناسب يتوقف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ، وطالما
ان الهدف الاوحد هو تنمية الانتاج ، فالمدى المناسب هو سد الثغرات
فى الاقتصاد النامى .

اذن ما الوسيلة المثلى لتحقيق هذه الغاية ؟ اهي المصادرة ، كما
حدث فى البلاد الشيوعية ؟ ام التأميم كما حدث فى البلاد الاشتراكية ؟
ان الوسيلة المثلى هي التى تحقق مبادئ العدالة ، وتكون اقل كلفة
من غيرها ، من اجل هذا لجأنا الى التأميم لمعالجة اوجه النقص فى
نظامنا الاقتصادى ، ودفعنا التعويضات اللازمة فى كل الحالات ، ولم
تلجأ الى المصادرة دون تمويض ، كما فعلت وتعمل الدول الشيوعية الا
ان نظامنا يقوم اساسا على العدل .

التعاون والانتاج :

ان الحركة التعاونية فى جوهرها حركة شعبية منبعثة من رغبة
الشعب وممتدة على نفسها فى الادارة والاشراف والتمويل من طريق
اتحاداتها والجمعيات المشتركة والعامة التى تكونها الجمعيات التعاونية
على اختلاف أنواعها ، وسياستنا التعاونية ، سياسة انتاجية ، تعمل
على دعم تمويل الانتاج وتسويقه وبيعه للمستهلكين ، كما انها تعتمد على
سياسة تخليص الزراعيين من ربقة الوسطاء والمستغلين .

ولا يقتصر النظام التعاونى الذى تسمى الدولة الى تحقيقه على
القطاع الزراعى ، بل هي تهتم ايضا بالنظام التعاونى فى الانتاج او
التوزيع او الخدمات ، وتشجع الحركة التعاونية بجميع انواعها
ومظاهرها من زراعية الى صناعية الى استهلاكية الى توزيعية الى
منزلية ومدرسية (١) .

وقد اصبح التعاون اساسا مكيثا لنظامنا الاقتصادى ، لانه يمنع
الاستغلال والانتهازية ولما له فى مجال الاستهلاك من ميزة توفير السلع
للمواطنين دون تعرضهم لاي استغلال ولما له فى مجال التسويق من
ميزة تحقيق سعر مجز للمنتج الصغير ، ولا تالو الحكومة جهدا فى دعم
اجهزة التعاون حتى يتحقق نفعه ، ويمتنع به التحكم والاحتكار والانتهازية
وذلك بالآتى :

١ - توسيع اطار الحركة التعاونية بنشر الجمعيات وزيادة العضوية
فيها .

٢ - زيادة كفايتها حتى تكون اداة القطاع الخاص فى التنمية
وليتكامل فى ذلك مع برامج القطاع العام فى الخطة الخمسية .

(١) الثورة الاجتماعية والميثاق للدكتور محمود محمد الجوهري

من « ٢٥ » .

ان التعاون هو وسيلة تنظيم النشاط الخاص وتدريبه والمحافظة عليه ، سواء في الزراعة أو في الصناعة ، فلم يكن من المعقول مثلا أن تكون الاشتراكية هي مجرد تحويل الأجر إلى مالك أرض ، وإنما الاشتراكية الحقيقية تتحقق حين يواصل التعاون دوره بعد توزيع الأرض على مالكيها الجديد ، فيوفر له كل احتياجات الإنتاج وبجميعه من الاستغلال .

كذلك الحال في الصناعة ، فإن الاشتراكية ليست مجرد تشجيع أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة ، بل أن الاشتراكية الحقيقية تتحقق حين يتحول هذا التشجيع إلى حماية تعاونية ، تستهدف تسهيل الحصول على المواد الخام ، وتصريف الإنتاج دون التعرض للمضاربة والاحتكار .

التعاون في الميثاق :

ولقد بين « الميثاق » في أبوابه المتعددة الدور الهام الذي يمكن أن يقوم التعاون به في النطاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي . أن نشر التعاون يخدم أهداف اشتراكيتنا التي تسعى لتحقيق الكفاية والعدل فمن طريق التعاون المحكم التنظيم ، يمكن زيادة الإنتاج الزراعي وتجميع مجهود الحرفيين في سبيل تحسين نشاطهم الإنتاجي وتقويته كما يمكن عن طريقه إقامة تنظيم يمين على القضاء على الاحتكار والاستغلال في ميدان التجارة الداخلية ، ويقيم توازنا سليما في أسعار المنتجات ، يضاف إلى ذلك أنه من طريق التنظيمات التعاونية ، يمكن العمل على زيادة المدخرات الشعبية التي تسهم في تمويل التنمية الاقتصادية (1) :

فإذا كانت اشتراكيتنا قد تمشت مع طبيعة ظروفنا ومع إمكانيات الفلاح المصري ، فوضعت مبدأ نشر الملكيات الفردية الزراعية الصغيرة فإن دواعي زيادة الإنتاج تحتم قيام الجمعيات التعاونية بدور هام في تحقيق مزايا الإنتاج الكبير لهذه الملكيات ، كما يجب أن يمتد التعاون من عملية توفير البذور حتى عملية تسويق الإنتاج الزراعي واصنعيه .

تجميع الاستغلال الزراعي والإنتاج :

ان تجميع الاستغلال الزراعي يساعد على التغلب على مساوي تفتت الحيازات ، وعلى إضرار تجاوز المحاصيل المختلفة ، ويسر مقاومة الآفات واستخدام الآلات على نطاق واسع ، والافلال من استخدام الحيوان في العمل الزراعي ، مما يسمح بزيادة الإنتاج الحيواني ، وبذلك يصبح التجميع عاجلا هائلا في تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي وزيادة حجمه .

التعاون الانتاجى :

ان التعاون الانتاجى فيه الحل الملائم لمشكلات ضعف المنتجين الحرفيين ، والنهوض بمستوى الصناعات البيئية ، حتى يمكن رفع الدخل وتحسين مستوى الانتاج وزيادة كفاءته ، كذلك يمكن للتعاون الانتاجى فتح مجالات هامة فى ميدان التصنيع الريفى فى اطار الجمعيات التعاونية الزراعية ، او عن طريق جمعيات خاصة يكون هدفها زيادة الانتاج والعمالة ، وشغل أوقات الفراغ .

التعاون الاستهلاكى :

يجب ان يكون التعاون الاستهلاكى اداة لمقاومة الاستغلال والاحتكار فى التجارة الداخلية ، ووسيلة لتوفير السلع فى المناطق النائية وفى الريف وفى جميع المجالات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية ، كما ينبغى اقامة الاتحادات التعاونية على اساس طبيعى بحيث تربط الاتحادات الاقليمية بعد ذلك باتحاد تعاونى عام للجمهورية كلها .

كذلك يجب ان نهتم بالثروة السمكية وتنميتها ، وذلك بفتح تقوية الجمعيات التعاونية لصيادى الاسماك ومدها بالمعدات الحديثة ، وتدريب العاملين فيها وتمويلها على نحو يزيد من فاعليتها فى خدمة الانتاج القومى .

ان التعاون يخدم اهداف اشتراكيتنا ، ويحقق زيادة الانتاج فى جميع القطاعات والمجالات ، وبذلك أصبح احد الاعمدة التى يرتكز عليها مجتمعنا الديمقراطى الاشتراكى التعاونى .

العمال والانتاج

يقول « الميثاق » :

« الطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة الى تحقيق أهداف الانتاج » ..

« ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، بالعمل الاشتراكي العظيم الذي حققته ، تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

لقد حققت هذه القوانين للعمال كثيرا من الحقوق ، كما فرضت عليهم كثيرا من الواجبات .. وقد حددتها « الميثاق » فى الكلمات الآتية:

« ان هذه الحقوق الثورية ، جعلت الآلات ملكا للعامل ، ولم يجعل العامل ملكا للآلات ، لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج ، ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا أدنى للأجور ، واشتركا إيجابيا فى الإدارة ، يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للإنسان . وعلى هذا الأساس ، فقد أصبح يوم العمل هو سبع ساعات ، ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية ، لا بد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية . إن مسؤولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الانتاج التى وضعها المجتمع تحت إرادته ، لقد أصبحت مسؤولية العمل بأدوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاءة وأمان ، وبالإشتراك فى الإدارة والأرباح ، مسؤولية كاملة فى عملية الانتاج » .

مسئوليات العمال والانتاج :

لقد غيرت الثورة طبيعة العمل فى مجتمعنا الاشتراكي ، فبعد أن كان العمل سلعة ، وبعد أن كان العمال يبددون جزءا كبيرا من طاقتهم فى الكفاح من أجل انتزاع حقوقهم ، وبعد أن كان ذلك يفقدهم الثقة ويصرفهم عن التفرغ للانتاج ، ودت اشتراكيتنا للعامل إنسانيته وكرامته ، وأعطته حقه العادل فى فائض الانتاج ، وضمنت له الاشتراك فى إدارة المشروعات .

ان هذه الحقوق التى ردها اشتراكيتنا للعمال لا بد أن تقابلها واجبات ترتفع الى مستوى هذه الحقوق ، فيجب أن يبذل العمال أقصى جهدهم لزيادة الانتاج ولتحسين نوعه ، وأن يحافظوا على الآلات التى أصبحت مملوكة للشعب كله ، وأن يعملوا بكل طاقتهم على خفض

التكاليف ، ليفيدوا المجتمع كله ، وليعود عليهم نصيب أكبر من فائض الإنتاج ، وتستطيع النقابات العمالية أن تقوم بدور هام فى هذا المجال (١) .

إن النهوض بالعمال فى مجموعهم ، يحتم تكوين نقابات للعمال الزراعيين ، حتى يفيدوا من الامكانيات الضخمة التى يحققها التكوين النقابى ، كذلك ينبغي توفير العمل الدائم والخدمات للعمال الزراعيين الموسمين ، وذلك بإنشاء أنشطة موسمية أخرى فى فترات بطالتهم الموسمية ، ولكى نحقق كل ما نصبو اليه من نهوض بالعمال الزراعيين ، يتعين ايجاد أجهزة احصائية دقيقة تقوم باعداد ميزانية قومية للقوة العاملة ، تبين مصادرها المتاحة ، وتحدد امكانيات استخدامها .

إن اعداد هذه الميزانية القومية يساعد على رسم سياسة سليمة للتوطين الملائم للصناعة وللتجوير المتوازن بين المناطق المختلفة (٢) .

إن الشعب ، بكل قواه قد تحقق له أن العمل هو الطريق الوحيد لحماية الاشتراكية ، كما أن الشعب بكل قواه العاملة حريص على الاشتراكية ، وحريص على نجاحها ، لأنها الطريق الوحيد الذى يفسن له الكفاية والعدل .

ومن هنا أصبح على العمال والفلاحين باعتبارهم القوة العاملة التى يقع على عاتقها عبء العمل والإنتاج ، أن يتحملوا مسؤوليات الاقتصاد القومى الآتية (٣) :

أولا : أن ينظروا الى العمل نظرة سليمة قوامها أن العمل إنما هو مسئولية اجتماعية قومية ، لا مجرد وسيلة من وسائل كسب العيش . فالعمل ليس - كما يتوهم البعض - سخرة لا مفر منها للحصول على لقمة العيش ، وإنما هو جهد شريف يبذله الإنسان من أجل الاضطلاع بواجباته كمواطن ، يتمتع بحقوقه فى مقابل هذه الواجبات . فالعمل الذى نقوم به هو وسيلتنا للحصول على دخل ننفقه فى سبيل الحصول على مائحتاج اليه من سلع وخدمات ، وما نتمتع به من حقوق اجتماعية ، وليس دور العامل مقتصر على مجرد الإنتاج فحسب ، فهو منتج ومستهلك فى الوقت ذاته ، ذلك أنه يتلقى دخلا وينفق كل دخله أو جزءا كبيرا منه ، ولهذا يجب على العامل أن يوازن بين دوره كمنتج للثروة من ناحية ، ودوره كمستهلك للثروة من ناحية أخرى ، أى يجب

(١) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهري - ص (١٦) .

(٢) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهري - ص (١٧) .

(٣) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهري - ص (١٢) .

عليه ان يضع نصب عينيه دائما ما ينطوى عليه العمل الذى يؤديه من شريف له باعتباره شريكا فى انتاج ثروة بلاده ، وما ينطوى عليه هذا العمل من خدمة مباشرة تعود عليه وخدمة غير مباشرة تعود على ابناء وطنه جميعا .

ثانيا : على كل منهم ان يضع فى حسبانته دائما ان نمو الثروة القومية يعود عليه هو شخصا بالقسط الاكبر من الخير ، فكلما نمت الثروة القومية ، زاد الدخل القومى ، ومن ثم زاد نصيب العامل والفلاح من الثمرة التى يحققها نمو الدخل القومى ، وزادت فرص العمل امامه ، واتسع نطاق الخدمات الاجتماعية التى تحققها له الدولة ، ويعنى هذا كله انه يجب على العامل والفلاح ان يسهم بدور فعال فى تنمية الثروة القومية ، لكى يرداد نصيبه من الزيادة التى تطرأ على الثروة القومية .

ثالثا : يجب على العامل والفلاح ان ينظر كل منهما الى العلاقة بينه وبين رؤساء العمل نظرة سليمة عمادها الايمان بالتضامن القومى والتعاون المخلص .

فالحرازمات والمشاحنات والمنازعات التى تنشأ بين العمال والفلاحين ورؤساء العمل ، نتيجة لسوء فهم ، ينبغى ألا تقوم بين الطرفين ، لأنها تعود بالضرر على كل من العمال والفلاحين والدولة والمجتمع بأسره ، ذلك ان مثل هذه المنازعات والمشاحنات تؤدى الى عرقلة الانتاج ومن ثم تؤدى الى تدهور الثروة القومية لا ازدهارها .

رابعا : عليهم ان يأخذوا انفسهم بالتثقيف والتدريب والمران ، وان يطوروا عاداتهم وأمزجتهم تطورا عسريا يتلاءم مع ما تقتضيه أساليب الانتاج الحديثة ، فالعامل المثقف يستطيع - بدون شك - ان يخدم نفسه وغيره من الناس ، وذلك من طريق الانتاج الجيد والدقة والأمانة فى العمل والحنكة والدراية والسلوك الاجتماعى السليم .

بل ان انوعى العمالى النقابى ذاته لا ينمو ولا ينتشر الا اذا كان العمال انفسهم متطورين وقادرين على تهيئة انفسهم لمقتضيات الاساليب الحديثة فى الانتاج .

ويعنى هذا كله ، ان مقتضيات نمو الثروة القومية تفرض على العمال ان يكونوا مثقفين ومدربين ومتطورين ، لكى يصبح انتاجهم متطورا ووفيرا وكافيا لسد حاجاتهم وحاجات غيرهم من أفراد الشعب جميعا .

خامسا : يجب على العمال والفلاحين ان يدركوا ان تبيد الثروة القومية ، عمل ضار يعود عليهم وعلى المجتمع بأسره بنتائج وبيلة . ومن قبيل تبيد الثروة القومية ، الاهمال فى العمل الذى يؤدى الى كثرة التالف من الانتاج ، والتبذير فى المواد الخام ، وتبيد وقت العمل تبديدا لا مبرر له ، والاستهتار فى تحمل المسئولية . . . وغير ذلك من العوامل التى تؤدى الى نقص الانتاج وهبوط مستواه .

ولهذا يجب على العمال والفلاحين أن يدركوا أن الوقت من ذهب وأن الخامات والآلات والأرض من ذهب ، وأن كل قطعة تالفة من الإنتاج إنما هي جزء من الثروة القومية ضاع مبثا دون أن ينتفع به أحد .

لذا يجب على العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية باعتبارهم قوى الشعب العاملة التي يضمها التحالف الوطني الجديد ، أن يعرفوا أن البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، يفرض عليهم أن يأخذوا بمبدأ التضامن في المسؤولية القومية ، وبمبدأ العمل على حماية الدولة من كيد الكائدين وأمر المتأمرين ، ولهذا يجب عليهم أن يعملوا من أنفسهم سدا منيعا يقف في وجه الرجعية والاحتكار والاستعمار والمبادئ الهدامة .

دور النقابات العمالية والإنتاج :

يقول « الميثاق » :

أن النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسؤولياتها القيادية عن طريق الإسهام الجدى في دفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال ، كذلك هي تستطيع ممارسة مسؤولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ، ورفع مستواهم المادى والثقافى ، ويدخل في ذلك اهتمامها بمشروعات الإسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة المحدية صحيا ونفسيا وفكريا من أوقات الفراغ والأجازات بما يساهم في تحقيق الرفاهية للمجموع العاملة ..

التنظيمات النقابية في إطار الاتحاد الاشتراكي العربى :

انه من الطبيعى ، أن يكون الاتحاد الاشتراكي العربى اطارا يجمع في داخله كل فئات الشعب وتنظيماته المختلفة ، وترتبا على ذلك ، فإن التنظيمات النقابية ، يجب أن يكون تشكيلها في إطار الاتحاد الاشتراكي العربى .

وإذا كان التنظيم النقابى في المجتمعات الراسمالية قد نشأ نتيجة لاستغلال رأس المال للطبقات العاملة ، فكان تنظيما دافعا يبلور صراع الطبقات ، ويدفع عن النقابيين ظلم المجتمع المستغل ، فإنه في المجتمع الاشتراكي لابد أن يأخذ وضعا آخر يتفق مع طبيعة التطور الاشتراكي وأهدافه .

لذلك فقد أصبح على التنظيمات النقابية أن تطور نفسها في خدمة المجتمع ، وأن تكون سبيل الامتزاج الكامل بين أعضائها ، مما يجعلها طريقا مفتوحا لتحقيق تذويب الفوارق بين الطبقات ، كما يجب عليها أن تباشر مسؤولياتها الكاملة في رفع الكفاية الفكرية والفنية للمنضمين اليها ، مما يؤدي الى رفع كفاءتهم الإنتاجية ، ومن هنا فقد استقر في تقديرنا أن التنظيمات النقابية لقوى الشعب العاملة في

جميع مستوياتها ، يجب أن تؤكد بصورة صلبة وفعالة التخلف الطبيعي بين القوى العاملة كلها وبين جميع قطاعات الإنتاج والخدمات .

الديمقراطية في مراكز الإنتاج :

إن التنظيمات النقابية ، إذ تقوم على حرية الانتخاب وحرية الرأي وحق النقد الذاتي ، وحق النقد عموما ، فتفتح آفاقا جديدة للممارسة الديمقراطية السليمة ، كما أنها إذ تأخذ في تشكيلها بأسلوب جماهيري القيادة ، وإذا توثقت باستمرار الصلة بين هذه القيادة ومناخها الأصلية ، تؤكد كذلك وبصورة حاسمة ، الأسلوب الديمقراطي داخل قطاعات قوى الإنتاج ذاتها .

يقول «الميثاق» في الباب الخامس من «الديمقراطية السليمة» :

إن ملايين الفلاحين - حتى من ملاك الأرض الصغار - طحتهم الإقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين في مصرها ، ولم يتمكنوا على الإطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على إنتاجية أرضهم ، ومن ثم تعطيم القدرة على الصمود وعلى أسماع صوبهم للأجهزة المحلية ، فضلا عن قصور الحكم في العاصمة .

كذلك فإن الملايين من العمال الزراعيين عاشوا في ظروف أقرب ما تكون إلى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع ، كما أن مهملهم كان يجري من غير أى ضمان للمستقبل ولم يكن في طاقاتهم إلا أن يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كذلك فإن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة ، لم تكن في قدرتهم أية طاقة على تحدى إرادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الإقطاع والسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع وأصبح العمل سلعة من السلع في عملية الإنتاج ، يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط الموافقة لمصالحه ، ولقد واجهت الحركة النقابية التي كان في يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال ، صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت إفسادها .

وتربط على ذلك حدد «الميثاق» دور النقابات في الكلمات الآتية :

«إن التنظيمات الشعبية ، وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة .

إن هذه التنظيمات لا بد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، وأن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لانبضاب للقيادات الوامية التي تلمس بأصابعها مباشرة أمصاب الجماهير وتشنع بقوة نبضتها .

ولقد سقط الضغط الذي كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها ، إن تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الانتاجي ، هي

منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها . كذلك فلقد آن الوقت لكي تقوم نقابات العمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات ، قد توصلت بقوانين يوليؤ: المنظمة الى مركز طبيعي في قيادة النضال الوطني » .

اما الباب الثامن ، فقد حدد لنا مبدأ هاماً بالنسبة للديمقراطية في مراكز الانتاج ، فقد جاء به :

« ان العمل الوطني كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سليماً الى اهدافه الا بطريق الديمقراطية ، ووسيلة الديمقراطية أن تتوفر الحرية في مراكز الانتاج جميعها ، لكي يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفني والوطني من أجل كمال العمل . وعلى أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسؤولية ، كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج ، وفوق كل أجهزة الادارة المركزية أو المحلية ، أن ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الانتاج ، وأن يكون في الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

ان العمال لم يصبحوا سلطة في عملية الانتاج ، وانما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة في ادارتها ، شريكة في أرباحها تحت أولى الأجور وأحسن الشروط من ناحية ساعات العمل .

الثقافة والميثاق

بقلم

الدكتور محمود محمود

الدراية بالفنون الأخرى التى لا يمارسها . والرجل النابغ بمفرده قد يضيف جديدا الى التراث الثقافى الإنسانى ، ولكن خطأ القول أن نعتة « بالرجل المثقف » .

ولا أرمى مما سبق الى القول بأننا حينما نتحدث عن ثقافة الفرد لا نعنى شيئا البتة ، وإنما أريد أن أقول أن ثقافة الفرد لا يمكن أن تنفصل عن ثقافة الطائفة ، وأن ثقافة الطائفة لا يمكن أن تنعزل عن ثقافة الشعب بمجموعه . كما أود أن أقول أن السكالم الذى ننشده لابد أن يتناول الثقافة فى مجالاتها الثلاثة : الفردى ، والطائفى ، والجماعى .

وكذلك لا يترتب على ما ذكرت أن الطبقة التى تتابع لونا بعينه من ألوان النشاط الثقافى ، كالفن أو العلم أو الفلسفة ، يمكن أن تتميز أو تنعزل عن المجتمع الذى تعيش فيه ، مهما تكن درجة الثقافة فى هذا المجتمع . بل إن الأمر فى الواقع على تقيض ذلك تماما ، إذ أن التماسك الذى هو شرط لازم من شروط الثقافة لا يتحقق الا اذا اتصلت نواحى الثقافة كلها بعضها ببعض ، وأسهم القائمون على كل منها بنصيب - مهما يكن يسيرا - فى النواحى الأخرى ، وكان لهم تقدير لها ولضرورتها وأهميتها . فالدين لا يحتاج الى رجال مختصين فيه ، يلمون بأصوله وقواعده ، فحسب ، وإنما يحتاج ايضا الى صفوف من العابدين المصلين وراء الأئمة العارفين .

ومن المعروف أن الشعوب البدائية لا تفرق بين ناحية من نواحى الثقافة ونواحيها الأخرى . فقد يننى الرجل السفينة التى يستخدمها فى الصيد ، وفى الطقوس الدينية ، وفى الحروب البحرية . هنا يختلط الفن بالدين ، والعلم بالعمل والحروب بفرتمييز . وكلما تقدمت الحضارة ظهر التخصص ، حتم يتم الفصل الى درجة كبيرة بين الدين والعلم والسياسة . وكما أن ضروب الأعمال المختلفة التى يؤدونها الأفراد تصبح وراثية ، وكما أن هذه الأعمال الموروثة هى التى تتمثل فى طبقة من الطبقات أو طائفة من الطوائف ، فيؤدى التمييز الطبقي الى الصراع بين الطبقات ، وكذلك الدين والسياسة والعلم والفن يبلغ كل منها فى تطوره حدا يؤدى الى الصراع بينها : اياها تكون له السيادة والسيطرة . وكثيرا ما يؤدى هذا الصراع الى مزيد من الخلق والابتكار

وهكذا نرى أن المجتمع فى تطوره ينتهى الى تعدد الوظائف واختلافها ، فتظهر مستويات ثقافية متنوعة ، وعندئذ تتميز ثقافة الطبقة أو الطائفة عن غيرها من ثقافات الطبقات أو الطوائف الأخرى . ومن ثم كان من المكابرة أن نذكر اختلاف المستويات الثقافية مهما اشتد ايماننا بالمساواة الاجتماعية . وإنما يختلف الراى عندما نفكر فى انتقال الثقافة الطائفية : هل يكون ذلك بالتورث ، وهل لابد لكل ثقافة طائفية من أن تعمل على انتشارها ما استطاعت ذلك - أو هل يأمل المجتمع أن يكشف عن طريقة من طرق الانتقاء والاختيار تمكننا من أن نجد لكل فرد من الأفراد السبيل الذى يقوده فى النهاية الى أن يجد مكانه فى أعلى مستوى ثقافى تؤهله له كفاياته الطبيعية

ومذاهبه . وليس من شك فى أن من واجبنا أن نبحث عن الطريق العادل للانتقاء والاختيار .

وقد يبدو لنا أن تقدم الحضارة يؤدي الى زيادة فى عدد الطوائف الثقافية المتخصصة ، غير أن هذه الزيادة المطردة قد تنتهى الى الانحلال الثقافى ، وهو أشد ضروب الانحلال المختلفة فتكا بالمجتمع . ومن ثم فإن زيادة التخصص الثقافى التى نشاهدها فى بلاد الغرب قد تكون من دواعى انهيار الحضارة فى تلك البلاد - فهناك يتفصل الدين عن الفلسفة وعن الفن الى حد يهدد بالخطر على تماسك المجتمع وعندئذ تصبح الحياة تافهة لا قيمة لها ، فى حين أن الثقافة تهدف الى أن تجعل للحياة معنى يستحق من أجله أن يعيش الإنسان .

وإذا أردنا أن نفرق بين الثقافة والحضارة ، قلنا ان الثقافة هى مجموع ما لدينا من معارف فى العلوم والفنون والآداب ، وهى معارف ذهنية قد لا نمارسها فى العمل والحياة . أما الحضارة فهى العمل بهذه المعارف والعيش طبقا لها . ولكى أوضح ما قصدت إليه أضرب لكم بعض الأمثلة :

قد يكون من الثقافة أن نلم بحقيقة القوة الكهربائية وطريقة استخدامها فى الإضاءة وتسيير الآلات وإدارة الراديو والسينما والتلفزيون وغير ذلك ، وذلك دون ممارسة لهذه الأدوات ، فالببوت قد تضاء بالزيت والقرية قد تخلو من « السينما أو التلفزيون » فى حين أن أهلها - أو بعض أهلها على الأقل ممن نالوا قسطا من التعليم - يعرفون شيئا عن حقيقتها .

وقد يسكن الرجل فى بيت بضاء بالكهرباء ، ويضم فى بيته « الراديو والتلفزيون » ويتردد على دور السينما دون أدنى صلم بالكهرباء ..

ومثل هذا الرجل يكون متحضرا ولا يكون مثقفا ..

وقد يجمع الفرد بين الثقافة والحضارة معا ، وذلك إذا عرف الكهربا من الناحية النظرية ، واستمتع بتطبيقها على هذه الأدوات .

خذ مثلا آخر : يدرس الرجل مختلف الفنون ويصل فى دراسته الى حد التدقيق الرفيع والحكم السليم ، دون أن يقتنى من القطع الفنية قطعة واحدة يزين بها مسكنه ، هذا الرجل مثقف ثقافة فنية ، ولكنه لا يعيش على المستوى الحضارى الفنى وقد تجد غيره ممن لا يعرف شيئا عن أصول الفنون ولكنه يقتنى منها روائع ، فهو متحضر من الناحية الفنية ، خال من ثقافتها وما أجمل أن يجمع المرء فى هذا المجال بين الثقافة والحضارة .

الثقافة معرفة .. والحضارة مستوى من العيش ..

وكلما ازدادت المعرفة وتنوع ارتقى المستوى الثقافى ، وكلما ارتفع مستوى العيش ارتقى المستوى الحضارى .

وفي انتقال أى شعب من الشعوب من الاستغلال بالرعى الى
الاستغلال بالزراعة ، ومن الزراعة الى التجارة ، ثم الى الحياة الصناعية
آخر الامر تدرج في سلم الثقافة ، ذلك لأن الصناعة لا تقوم الا على أساس
مكين من الالام بكثير من العلوم والفنون ، ولا يمكن لامة من الامم في العصر
الحاضر ان تبلغ ذروة الثقافة الا اذا انتقلت الى طورها الصناعي .
ومن اجل هذا حرص المستعمرون على ابقاء الشعوب المحكومة في
مستواها الرعوى أو الزراعى ، وحاولوا جهد طاقتهم الا تتصنع
الشعوب التى تخضع لحكمهم حتى لا يرتفع لديها مستوى التفكير
فتطالب باستقلالها وتنافسها فى صناعاتها . والمشاهد أن حرية
الفكر تقترون بالصناعة ، لأن الصناعة تركز على الابتكار والاختراع
اكثر مما تركز على النقل والتقليد .

ومن البديهي أن ضرورة الارتقاء الثقافى تحتم عدم التحيل أو
التعصب لثقافة بعينها دون الثقافات الأخرى . فمن واجب الامة التى
تريد لنفسها التقدم أن تدرس انتاج العقول التى نبتت فى أرض غير
أرضها ، ولا يتيسر ذلك الا اذا عنيت بدراسة اللغات التى عبرت بها
هذه العقول عن تفكيرها .

ولا يمكن أن يرتفع مستوى الثقافة فى بلد من البلدان الا اذا نشأت
فى هذا البلد الجامعات التى ترمى فروع المعرفة المختلفة وتعمل على
إنماها .

وبما أننا نعيش فى عصر العلم . . فمن الطبيعى أن تستمد الثقافة
بعض أصولها ومقوماتها من العلم . ويقول الدكتور عبد العزيز السيد
وزير التعليم العالى فى محاضرة له عن « الجامعة والثقافة » :

اننى لا أكر أن الثقافة تستمد أصولها من مصادر ومقدمات أخرى ،
ولكن العامل العلمى هو أقواها فى الحاضر لأننا نعيش فى عصر العلم .
وإذا قلنا أننا نعيش فى عصر العلم فليس معنى ذلك أننا نملك
الطائرات والدبابات ، أو نستعمل الآلات التى أنتجها العلم أو نستمتع
بخيرات العلم ومنتجاته . فقد نستمتع بهذا كله ولا نعيش فى عصر
العلم . فبعض الشعوب المتأخرة والقبائل المتبريرة تستطيع أن تشتري
السيارات والطائرات فتركبها ، وتستعمل الآلات الحديثة لكنها أبعد
ما تكون عن عصر العلم . لأن العلم ليس آلات وليس ماكينات فهذه
كلها آثار العلم . أما العلم فهو طريقة ونظرة معينة الى المسائل
واسلوب للحياة وإيمان بالذكاء الإنسانى . ولا يستطيع انسان فى هذا
العصر - عصر العلم - أن يتجاهل القيم المعنوية والروحية والاجتماعية
للعلم .

فالثقافة لا تكون الا عامة ، وتستمد أصولها على الاغلب من العلم
وربما كان تعريف الثقافة أمرا غير ميسور ، ولكننا نستطيع على الأقل
أن نشير الى بعض مقوماتها .

الثقافة فى بعض مظاهرها صفة عقلية فى الشخص المتعلم تتمثل
فى تكوينه العقلى ، وفى استقامة تفكيره واتساع أفقه ، وفى حبه للعلم ،

وهذه نقطة هامة توجه إليها النظر ، ذلك لأن أسمى وأعلى ما ينبغي أن نعلمه طلابنا في الوقت الحاضر هو تكوين عقل سليم ، ومرونة فكرية ونظرة موضوعية للأشياء وحب حقيقى للعلم ، وتلك الصفات العقلية ينبغي أن تكون هدفا رئيسيا من أهداف التعليم الجامعى .

والعنصر الثانى من عناصر الثقافة .. هو أن يتمثل الشخص العلم الذى يدرسه تمثيلا يحيله الى جزء من كيانه العقلى والنفسى . وكل علم لا يتمثل على هذه الطريقة يصبح قليل الجدوى لأفائدة فيه .

والعنصر الثالث من عناصر الثقافة .. هو أنه مهما كان تخصص الشخص فإنه ينبغي أن يكون ملما بالقضايا الكبرى للعلوم وما أحدثته من اثر فى التفكير الانسانى والحياة الانسانية ، فالرجل لا يعد مثقفا اذا اقتصر على ناحية واحدة من نواحي المعرفة دون أن يلم بعلاقة علمه بالعلوم الأخرى وبائر علمه فى الحضارة أو بتأثيره فى الحياة الاجتماعية

أما العنصر الرابع من عناصر الثقافة فهو أن يكون الشخص المثقف فى مستوى العصر الذى يعيش فيه ، بمعنى أن يكون مدركا للأفكار والقيم والنظريات العامة التى تسود العصر ، فإذا كانت نظرية دارون مثلا التى نشرها فى كتابه المعروف « أصل الأنواع » والتى نادى فيها بأن الحياة كفاح وأن الغلبة للأقوى وأن البقاء للأصلح ، اذا كانت هذه النظرية أساسا لكثير من العلوم ولسلوك الشعوب والأمم فى القرن التاسع عشر فإن فكرة التعاون التى تسود عالمنا اليوم هى أساس السياسة والاقتصاد والفلسفة وغير ذلك من أبواب المعرفة ..

أن كل جيل من الأجيال وكل عصر من العصور له فلسفته وأفكاره التى تسميه ، وأن مجموعة هذه الأفكار هى التى تكون مانعته بالثقافة»

- ٢ -

الثقافة والدين

لا يمكن لآية ثقافة من الثقافات أن تظهر أو أن تنمو إلا إذا كانت لها صلة ، بدين من الأديان ، بل أن الثقافة ليست فيما أحسب إلا مظهرا من مظاهر الدين . فالدين في معناه الأعم هو أسلوب العيش عند المؤمنين به ، يرسم لهم طريق الحياة من المهد إلى اللحد ، في الصباح والمساء . . كما يرسم لهم صورة العالم الآخر بعد الممات . وهذا الأسلوب من أساليب الحياة الذي يبنى على عقيدة من العقائد هو الثقافة ، أن الدين وحده هو الذي يكسب الحياة معناها ، ويمدنا بالاطار الذي ينبغى أن نصوغ فيه اتجاهاتنا وآمالنا ويحمى الجماهير البشرية من اليأس والملل .

وقد جاء في تقرير الميثاق أن الشعب العربي يعيش في المنطقة التي نزلت فيها رسالات السماء ، ويؤمن برسالة الدين ، ويملك من إيمانه بالله وثقته بنفسه ما يمكنه من فرض إرادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق مبادئه وأمانيه .

أن حياة الإنسان تحكمها القوى الروحية والقوى المادية معا ، ولا سبيل للفصل بينهما ، فكلتاها ضرورية لقيام المجتمع السليم .

ومن هنا ثبت في تفكيرنا ، ونحن نصوغ المبادئ والقيم التي يقوم عليها المجتمع الاشتراكي العربي أن القوى الروحية والقوى المادية ضروريان لبناء المجتمع ، وأنه يجب علينا حتى يكون هذا المجتمع قوى الجسم والعقل سليم الروح والنفس ، أن نقيم التوازن بين ماديات هذا المجتمع وروحانياته المستمدة من القيم الخالدة النابعة من الدين .

وقد أبرز الميثاق أهمية العقيدة الدينية كضمانة أساسية لبناء مجتمع يقوم على الكفاية والعدل .

وقد تمكنت الأمة العربية بعد انتشار الإسلام وبقوة الإيمان ، من أن تصل إلى الدروة على هدى من رسالته ومبادئه . وقد أبرز الميثاق صورة هذا الماضي لتكون نبراسا للعمل في الحاضر والمستقبل ، بصورة للقيم الخالدة التي يقوم عليها مجتمعنا الجديد فقال « وفي أطار التاريخ الاسلامي ، وعلى هدى من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم قام الشعب المصرى بأعظم الادوار دفاعا عن الحضارة والانسانية » .

وقد كان التراث الحضارى العربى والإيمان الدينى الواعى زادا روحيا للشعب ، يدفعه دائما الى الحفاظ على مقومات حياته .

والإيمان الدينى السليم لا يتعارض مع حرية الفكر الإنسانى ، ولا مع جهاد البشر نحو حياة أفضل ، بل أن العكس هو الصحيح ، فالدين يدفع الإنسان الى التفكير الحر ، ويصده عن الجمود الفكرى والتعصب .

وقد حض الدين على متابعة التقدم العلمى ، ورفع من شأن العلم ، فقد قال تعالى : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » .

كما قال : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » .

لذلك كان من المنطق أن إيماننا السليم بالدين يجعلنا نرفض التعصب والجمود الفكرى ، ويدفعنا الى ملاحقة التطور البشرى نحو مجتمع افضل .

ومن أجل ذلك ذكر الميثاق « أن الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان ، والإيمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ، ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان . »

وإن أمة محاولة لتمطيل تجلية جوهر الدين المتألق ، وكشف العظمة الحقيقية للأديان ، باعتبارها ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وتقدمه وسعادته ، فهى جريمة فى حق الدين وفى حق الإنسانية وفى حق الشعب الذى يريد أن يتبين طريق حياته فى المستقبل على هدى من رسالات الله العلى القدير .

وذلك ما عناه الميثاق حين قال « أن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وإنما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه ، لمرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الإلهية السامية . »

إن الدين يعنى مناية كبيرة بتنظيم طريق الإنسان فى الحياة الدنيا الى جانب عنايته بتنظيم صلة الإنسان بخالقه وطريقه للحياة الآخرة .

لقد سخر الله الكون كله للإنسان وطالبه بأن يبحث فى آيات صنعه ، ويفكر فيها ليستعملها لما فيه خير البشرية وسعادتها . وليس العلم إلا وصفاً وبحثاً فيما صنع الله فى آفاق الأرض والسمااء وتقريراً لما بث فيهما من قوى وخصائص .

إن الدين الحق ، والعلم الحق ، هما تصوير متكامل لجوانب الوجود . إن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان فى الحرية وفى الحياة .

وفى هذا يقول الميثاق : « أن القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الإنسان ، وعلى إضاءة حياته بنور الإيمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة » .

الدين يكفل للمرء حرية ومزته وكرامته ، كما يدعو الى الأخوة

الانسانية وعدم التفرقة بين الناس ، والى المساواة والديمقراطية الصحيحة . « وأمرهم شورى بينهم » .

وكما يرفع الدين من مكانة العلم ، يكرم العمل ويدفع اليه ، قال الرسول الأمين : « أطيب كسب الرجل عمل يده . »

ولما كنا ندرلك مكانة القيم الروحية النابعة من الأديان ، وقدرتها على توجيه الحياة في طريقها الأنساني الخير العادل ، وجب أن نوفر للأديان حريتها وقداستها . وفي ذلك يقول الميثاق : « أن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة . »

وكما أن للدين كل هذا القدر وهذه القيمة في أسلوب حياتنا وفي ثقافة شعبنا ، فإن للغة أيضا أهميتها ، لأن اللغة هي التعبير عن الثقافة ، ومن ثم كان الاهتمام بدراسة اللغة العربية وتعمق آدابها ضروريا .

وعلى أن نهىء كل الظروف الملائمة لنمو الثقافة الدينية والدراسة اللغوية وتطورها ، حتى يتبلور في المجتمع فكر ديني واع ، حر طليق ، يحقق الرسالة السامية للدين ، ويمكن التعبير عنه بلغة سليمة فصحة

الثقافة والعلم

فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية التى انعقدت فى شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٦١ نادى الرئيس جمال عبد الناصر بضرورة احداث الثورة فى المجال الثقافى ، والى تطبيق العلم على الحياة ، فدما ذلك اعضاء اللجنة الى البحث فى العلاقة بين العلم والثقافة .

العلم معرفة ، والعلم لا وطن له .

والثقافة أسلوب من أساليب العيش فى وطن من الاوطان .

« العلم يسعى الى العالمية والى البحث عن الحقيقة من اجل الحقيقة . ولكننا الآن فى مرحلتنا الثورية هذه نريد أن نبحث عن الحق كما بحثنا من الحقيقة . ولن نستطيع أن نفعل ذلك الا اذا سلكنا سبيلنا الى هذه الثورة الثقافية ، وهى تختلف عن الثورة الفكرية . فتورة الفكر قائمة عندنا ، ولكن ثورة الفكر أمر يتصل بالافراد ، أما الثقافة فانها تتصل بمجموع الشعب .

فالعلم — كما قلنا — لا وطن له ، والثقافة لها وطن وترتبط بالأرض والمجتمع ، ولا تعرف الطوائف ولا تعرف هذه الجامعات فى أبراجها العاجية .

وحرام أن يبقى الفكر والتعليم والثقافة فى بلدنا أداة للانزلال بين الطبقات ، وأداة ليرتفع المتعلم عن بيئته وذويه وينقطع عن أهله . فاذا اختلط العلماء بالشعب كانوا كالزيت حين يختلط بالماء ثم لا يلبث أن يطفو على السطح . نحن لانريدهم كذلك وانما نريدهم أن يذوبوا فى الشعب كما يذوب الملح فى الماء .

ان العلم لا يطلب لذاته . واذا كان الأمر كذلك فليس من المفالة فى شئ أن نقول انه بلا غاية تستحق سعى الدولة والجامعات اليه . لانه حينئذ يتعلق بمجرد المتعة الشخصية من جهة ، ثم أن اتساع العلم وتشعب آفاقه يجعل طلبه لذاته — من جهة أخرى — عبثا واضاعة للوقت فى بعض الأحيان ، ولا يضيف الى الثروة الإنسانية من محصولة ما يستاهل ما بذل فيه من جهد وما ضيع فيه من وقت .

واذن فلا بد أن يدخل عامل الانتقاء ، ولا بد أن نصطفى بعض المعايير لاختيار ما نكرس له وقتنا من العلم .

وقد يذهب بعض الناس الى القول بأن غاية العلم هى المنفعة . غير انه اذا كانت غاية العلم هى المنفعة وفسرت هذه المنفعة على انها المنفعة

المادية وما يمكن ان تؤدي اليه من تطبيقات لأصبح العلم عقيما لانه يمسى متصلا بناحية واحدة من نواحي الحياة الانسانية فهو لا يستاهل الجامعة ، وأولى به المدرسة والمصنع ..

وحقيقة الأمر ان العلم انما يطلب لغاية اسمى وأعلى من الغاية المادية المجردة ، فالحياة افضى واشمل من هذه النواحي المادية . والإنسان انما يطلب العلم ويسعى اليه ابتغاء الملاءمة بينه وبين الكون الذى يعيش فيه . يطلبه ليزداد معرفة بنفسه وبالعالم الذى يحيط به ، وطلبه ليحدد مكانه فى الكون ، يطلبه لزيادة معرفته بما ينبغى ان تكون عليه علاقته مع غيره سواء بين الفرد والفرد ، او بين الفرد والجماعة ، او بين الجماعة والجماعة . يطلبه ليحدد علاقته بخالقه .. يطلبه فوق ذلك ليسعد نفسه ماديا ويسخر الطبيعة فى خدمته فيوفر لنفسه وسائل الرفاهية .. كل هذه الغايات مجتمعة هى غاية العلم . ينبغى الا تضيق فتقتصر على الناحية المادية فحسب ، بل يجب ان تتسع لما ذكرت حتى يصبح العلم غاية يسعى اليها الانسان لاسعاد نفسه روحيا وماديا ونفسيا .

هندلث يصبح العلم عنصرا هاما من عناصر الثقافة .

وقد جاء فى تقرير الميثاق ان العلم وقد أصبح طريق التقدم وسلاح العمل من أجل بناء المجتمع الحر ، أصبحت له اليوم وظيفة اجتماعية الى جانب انه وسيلة لتقدم المعرفة الانسانية .

ان عملية بناء مجتمعنا لابد ان تقوم على أسس علمية ، وأن تسير على منهج سليم يرتكز على التخطيط العلمى ، ويستند الى البحث العلمى ، ويستخدم فى التنفيذ كل تطبيقات العلم الحديث فى مختلف ميادين الانتاج والخدمات . وهذا هو ما قصد اليه الميثاق عندما نص على « أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لاييجاد المنهج الصحيح للتقدم . »

ان الإرادة الشعبية فى بناء المجتمع الاشتراكى العربى تحتم علينا الانطلاق فى ثورة علمية وفكرية شاملة لتحطيم اغلال التخلف الذى فرضته علينا عصور الاستعمار والرجمية ، ولنلحق بركب التقدم الحديث ، ثم نمضى فى سرعة وقوة . وفى ذلك يقول الميثاق « ان الأمم التى أرغمت على التخلف اذا استطاعت ان تبدأ الآن معتمدة على العلم المتقدم تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الدين سبقوها الى المستقبل ، ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم . »

ان البحث العلمى يجب ان يكون رائدا يكشف الطريق أمام المجتمع فى مراحل تطوره وتقدمه ، كما ان التطبيق العلمى يجب ان يسير بهذه المراحل الى ما يحقق اهدافنا فى بناء المجتمع الجديد .

وان واقع الأمر فى ثورتنا البناء المستقبل يجعل التقدم العلمى والفكرى الى مستوى العصر الذى نعيش فيه ضرورة حتمية لتحقيق ارادة الشعب فى اقامة المجتمع الاشتراكى ، وتحقيق الكفاية والعدل ، ومن

هنا كان ضروريا ان يرتبط العلم فى كل صورة بالمجتمع ليتحرك به ويتحرك معه الى اهدافه فى سرعة وقوة وأمان .

ان تطبيق النتائج العلمية ليس وقفا على رجال العلم والبحث العلمى ، وانما هو يعتمد كذلك على الفنيين والخبراء ومن اليهم ، ثم على الأيدى العاملة فى الانتاج والخدمات . وعلى الدولة ايجاد الوسائل الكفيلة بالربط بين هذه القطاعات الثلاثة .

وان ارتباط العلم بالمجتمع لا يعنى وضع أى قيد على حرية الانطلاق الفكرى التى تهيب للعلماء والمفكرين فرص الخلق والابتكار . وهو لا يعنى ايضا استبعاد البحث النظرى ، لأن البحوث النظرية يجب ان تسمجنا الى جنب مع البحوث التطبيقية ، تبعا لاحتياجات المجتمع وتطوره .
جاء فى الميثاق : ليس العلم للمجتمع عبء تفرض على العلماء ان يلتزموا بمشكلات الخبرة المباشرة وحدها . ان ذلك يصبح تفسيراً ضيقا لرغيف الخبر الذى نريده .

ان على العلم ان يسهم ايجابيا فى حل المشكلات المختلفة للمجتمع ، ولا يعنى ذلك المشكلات الراهنة فحسب ، وانما يجب على المسلم ان يشخص بصره بعيدا الى المستقبل فيمهد للشعب طريق التقدم ، حتى يسير بخطوات سريعة نحو اهدافه .

ان عبء الأمانة التى تقع على جامعاتنا ومهاهدنا ومراكز البحوث عندنا فى مرحلة نمو الثورة لعبء ضخم .

ومن هنا يبرز دور القيادات العلمية والفكرية . ان أهميتها ومسئوليتها كما جاء فى الميثاق ، لا تقل عن أهمية القيادات الشعبية ومسئوليتها .

ولئن كان واجب المجتمع الاشتراكى ان يهيئ السبل لاكتشاف قيادات علمية وفكرية تؤمن بمبادئ المجتمع الاشتراكى العربى ، داعية بأهدافه وآماله العريضة ، وأن يدعم هذه القيادات ويحملها المسؤولية الكاملة للثورة العلمية والفكرية . ان واجب الجامعيين والعلماء والمفكرين ان يؤدوا ضريبة العلم والمعرفة لشعبنا وللأمة العربية كلها ، كأوفى ما يكون الاداء .

ان عليهم ان يقوموا بتطوير التعليم الجامعى والعالى تطورا جليا ، فى المناهج والأساليب على السواء ، بما يمشى واحتياجات مجتمعنا الاشتراكى ويتفق مع مبادئه السياسية وقيمه الخلقية ومناهجه الاجتماعية .

ولكن ثورتنا فى مجال العلم والثقافة لا تنحصر فى التعليم الجامعى ومجال البحوث العلمية والاجتماعية والانسانية ، وانما هى فى واقع الأمر تمتد فى مراحل على التعليم والثقافة جميعا .

يجب ان يقوم التعليم فى مراحل المختلفة على أساس تخطيط شامل يطابق احتياجات المجتمع فى مراحل تطوره ، ويؤهل العناصر

إنشورية في النواحي والمستويات العلمية والمهنية والفنية والأدبية وغيرها كما تتطلبها خطة التنمية في الإنتاج والخدمات للوصول بها إلى أهدافها في التوقيت الزمني الموضوع لها .

ويجب أن تهدف الخطة - إلى جانب ذلك - إلى تنمية الثقافة القومية ، وإلى تيسير سبل الثقافة للمواطنين .

إن التعليم يلرب عقل المواطن ويزوده بمعرفة نافعة تكون سلاحاً له في الحياة والعمل والإنتاج ، ولكن الثقافة توسع مداركه ، وتفتح فكره وتنمي أحاسيسه بالخير والجمال في الحياة .

إن العلم تعمق بالمعرفة في اتجاه رأسى ، ولكن الثقافة امتداد بالمعرفة الإنسانية في اتجاه أفقى يربط بين ألوان الفكر والمشاعر الإنسانية في أوسع أفق .

إن وحدة الهدف ووحدة المشاعر والأمال بين المواطنين لا يمكن أن تقوم إلا على أساس من الثقافة القومية المشتركة ، وإن شخصية الأمة لا تتضح إلا بقدر ما يكون لها من طابع ثقافى مميز .

إن اللغة وعاء المعرفة والفكر والثقافة كما أنها دعامة أساسية للقومية وقد كان ذلك من وراء عنايتنا الكبرى بلغتنا العربية . وسيكون حافزاً لنا على مضاعفة الجهد لتعريب ثمرات الفكر العالمى حتى تصبح في متناول القارئ العربى على أوسع نطاق .

إننا بهذه الثورة الثقافية نكتشف شخصيتنا ، ونبرز قوانا الأخلاقية ونربط بأمتنا العربية ، ونحدد مكانها بين الأمم ، وما أضافته بثقافتها وعلمها إلى التراث الإنسانى الخالد .

إن مجتمعنا الجديد يهدف لأن يضمن لكل طفل مكاناً في المدرسة وأن يهيئ له قدراً من التعليم والثقافة يؤهله للقيام فى المستقبل بدوره فى المجتمع الاشتراكى من وعى ودراية . لأن ذلك ضرورة لبناء الديمقراطية السلمية .

وهو يهدف لأن يكفل تكافؤ الفرص للمواطنين من الجنسين للاستمرار فى مراحل التعليم المختلفة ، كل بحسب استعداداته الذهنية وجده واجتهاده ، وذلك تبعاً لاحتياجات المجتمع المتطورة لكل نوع من أنواع التعليم .

لقد بذلت الثورة خلال السنوات العشر الماضية جهوداً كبيرة موفقة فى سبيل نشر التعليم فى مستوياته المختلفة ، وتطوير مناهجه وتخليصها مما فرضته عليها ظروف القهر الاستعماري الرجعى .

وقد كان ذلك كله تمهيداً لما يستتبعه التحول الثورى الاشتراكى من تغيير أعمق وأشمل فى مناهج التعليم ، حتى يمكنه أن يقوم بالدور الهام الذى يتفق ومبادئ المجتمع الاشتراكى العربى ، وأن يثبت قيمه الروحية ومفاهيمه ، وأن يبرز شخصيتنا الثقافية . ويجب أن تؤكد

فى هذا المجال ان علينا ان نعمل دائما على ان ننفذ برامجنا ومناهجنا الجديدة المتطورة ، ونطبقها عمليا بالطرق والاساليب التى تحقق لها فاعليتها ، وتضمن لها الوصول الى الاهداف والنتائج المرجوة فيها .

وان الشعب بأمواله وعرقه هو الذى ييسر للعلماء والمتعلمين اسباب العلم والمعرفة . وعليهم الآن رد هذا الصنيع بأن يسهموا فى توسيع قاعدة العلم والثقافة ، لتشمل أولئك الذين فاتتهم فرصة التعليم .

ان على الذين اخذوا نصيبهم من العلم والثقافة أن يعملوا للذين لم ينالوا نصيبا فى الماضى . انهم بذلك يؤدون فريضة العلم وزكاة الثقافة .

ان علينا أن نحشد قوى المثقفين لمحو الامية فى اقرب وقت .

ونحن ، اذ نفعل ذلك كله فى مجال المعرفة والثقافة ، ندرك ان التوعية سبيلنا الى تحقيق الوحدة المستنيرة بين جميع المواطنين .

ان بناء المجتمع الاشتراكى العربى يتطلب منا حشد الطاقات المنوية لكل فئات المجتمع وتوجيهها للنعم المبادئ والقيم والمثل العليا التى ارتضاها الشعب ، ولتوعية المواطنين بكل ما يهدد مجتمعهم فى الوصول الى اهدافه بقوة وسرعة .

ومن الواجب وضع خطة هامة للتوعية تلتزمها كل اجهزة التوجيه المعنوى والارشاد والتعليم ، ويسهم فى تنفيذها كل جهاز بأسلوبه داخل الاطار العام لمبادئ المجتمع الاشتراكى العربى .

ان للادب والفن اهمية كبيرة فى التوعية ، وذلك الى جانب رسالة الادب والفن السامية فى تهيئة السعادة للفرد ، واضاءة سبيله بالخير والمحبة والجمال والسلام .

لقد كان الادب والفن الشعبى دائما سلاحين فى يد الشعب، حارب بهما الاستعمار حربا لاذعة ساخرة ، حفظت للشعب روحه العالية برغم ازيمات العنت والضغط .

ان فننا لم يقف فى يوم من الايام عند حدودنا القريبة ، وانما جاوز اشعاعه هذه الحدود ، ليربطنا بأهل لنا فى الشرق والغرب وفى الجنوب . وقد كان الفن الاسلامى ، ولا يزال ، رباطا لوحدة المشارب فى الأمة العربية . وكان الادب العربى ، ولا يزال ، وعاء الحياة الفكرية المشتركة بيننا وبين اخواننا العرب فى كل مكان .

وقد قام الادب والفن بدور هام وفعال ، فى هذه المرحلة الشورية من حشد القوى المنوية للشعب ضد اعدائه من المستعمرين والرجعيين والانتهازيين ، وبرز هذا الدور فى اجلى صوره فى اثناء معركة بورسميد .

لقد اصبح الادب والفن وسيلة هامة للتعبير والاتصال بين الجماهير

بعد أن انتهى عهد ادب القصور وفنها الى غير رجعة ، وأصبح جمهور الادب والفن هو الشعب كله .

ان كل ذلك يدعو الى تأكيد ما للادب والفن من فاعلية واثر بالغ في التوعية بمبادئ مجتمعنا ووقايته من أخطار المراهقة الفكرية وأخطار الانحراف عن المبادئ التي ارتضاها المجتمع .

وان هذا يؤكد في الوقت ذاته أهمية ما يقوم به مجتمعنا من اتاحة الفرص وتهيئة السبل للمواهب الفنية والأدبية ورعايتها وتشجيعها ، وصيانة الحرية التي تتيح لها فرص الإبداع والابتكار، في حدود مسئولية ضميرها أمام هذا المجتمع الاشتراكي .

ان الثورة العلمية والثقافية هي سبيلنا لتحقيق ما نهدف اليه في مجتمعنا الجديد من كفاية وعدل .

- ٤ - أجهزة الثقافة

ليست الثقافة اذن كما قدمنا لونا من ألوان الترف تتمتع به طبقة من الشعب دون سواها ، انما هى خصيصه من خصائص الشعب بأسره يثمير بها من غير ه من الشعوب .

ومن واجب الجيل الذى بلغ القمة أن ينقل ثقافته الى الجيل الصاعد الذى يتلوه ، يحمل مشعله ، وقد يحتفظ به كما هو ، أو ينميه ويضيف اليه ويطوره الى صورة أرقى .

والوسيلة التقليدية لنقل الثقافة هى التعليم والتربية فى المدارس والمعاهد والجامعات . وتعتمد هذه المؤسسات على الكلمة المطبوعة فى الكتاب . وهناك مدرسة شعبية كبرى الى جوار هذه المعاهد تنقل ألوان المعارف والثقافات الى جميع أفراد الشعب فى المدينة والقرية ، فى البداية والحضر ، وفى كل مكان ، وتلك هى الصحافة بما تصدره من جرائد ومجلات دورية ، مرة كل يوم ، أو كل أسبوع ، أو كل شهر .

وتتوالى الدولة - أو بعض الهيئات الأخرى - إدارة أجهزة أخرى مستحدثة تقوم هى أيضا بنشر الثقافة على أوسع نطاق ، وأهم هذه الأجهزة « السينما والأذاعة والتلفزيون » .

ويقول الدكتور محمد مندور فى كتابه « الثقافة وأجهزتها » : اننا اذا أبعدنا عن حكمنا المدارس والمعاهد والجامعات وجدنا أن أشد هذه الأجهزة جميعا أثرا فى انتشيف هو الكلمة المطبوعة فى صحيفة أو مجلة أو كتاب . وذلك لأن الكتابة هى مجال البحث والتعمق ، وهى التى تتيح لنقارئ الذى ينشد الثقافة أن يتدبر معنى ما يطالع ، وأن يعطى من وقته ما يستحق الموضوع من عمق التفكير والدراسة ، فيستطيع النقد والحكم الصحيح . والثقافة الحققة ليست فى النهاية الا تحقيق القدرة على فهم السلوك والأشياء فهما صحيحا والحكم عليها حكما سليما . وهذا الفهم وذلك الحكم لا يمكن الوصول اليهما الا اذا جمع الفرد بين وسيلتين هامتين : هما الدراسة من ناحية والتفكير من ناحية أخرى . فالدراسة بغير تفكير لا يمكن أن تنتهى الى فهم صحيح . والاكتفاء بالتفكير الدائى دون دراسة لا يمكن أن يؤمن معه الضلال عن الفهم الصحيح .

والكتاب الجاد هو الذى يجمع بين الدراسة وتقديم المعرفة من جهة وإثارة التفكير أو الإيحاء به من جهة أخرى .

غير أنه بالرغم من كل هذه الحقائق ، وبالرغم من ازدياد حاجة العالم الى الثقافة باعتبارها وسائل حياة فى هذا العالم الذى يزداد كل يوم تعقيدا ، فاننا نلاحظ أن الكتاب المطبوع قد أخذ يتعرض لثنا قسين خطرين

يجب أن ننظر في مدى قدرتهم على تحقيق مثل ما يحققه الكتاب في تثقيف الناس وتمكينهم من وسائل الحياة التي تزداد حاجتهم اليها . وكانت الصحف والمجلات أول منافس ظهر للكتاب في تاريخ الإنسانية الحديث ، وذلك لسعة انتشارها وسهولة تناولها وخص ثمنها .

ولما كان للصحافة هذه المكانة بالإضافة إلى ما لديها من إمكانيات ضخمة فمن واجباها الوطني ألا تقتصر على الأنباء العارضة اليومية ، والأخبار في رواية هذه الأنباء ، أو تنشرها لمصلحة فرد بعينه أو طقة بعينها ، وعليها أن تنشر الرأي إلى جوار الخبر ، وأن تقبل النقد ، وتفسح صدرها لكل كاتب ذي نظر ، لكي تكون أداة فصاله لتثقيف الشعب ، لا وسيلة من وسائل الكسب فحسب .

على أنه إذا كانت الصحف والمجلات قد أخذت تنافس الكتاب في مهمة نشر الثقافة ، وكانت منافستها قد اشتدت في بلادنا بنوع خاص حتى أصبحت منافسة خطيرة غير متكافئة ، فإن هذه المنافسة لم تقف عند الصحف ، بل ظهرت إلى جوارها أجهزة آلية بالغة القوة والأغراء ، وهي السينما والأذاعة والتلفزيون ، وهي أجهزة نستطيع أن نضمها إلى فن آخر قديم هو فن المسرح لتجتمع لدينا الأجهزة الحركية التي تفنى من القراءة والمراجعة والتأمل ، ولما تتيح فرصة للجمع بين الدراسة والتفكير اللذين قلنا عنهما أنهما الوسيطان الأساسيتان لكل تثقيف صحيح .

وهذه الوسائل الحركية يجمع بينها كلها أن الجماهير لم تستطع حتى الآن أن تنظر إليها تلك النظرة الجديدة التي تستطيع أن تجعل منها أجهزة أكيدة للثقافة . وإذا كان المفكرون والنقاد الواعون بمسئوليتهم أزاء شعوبهم يحاولون أن يجعلوا من هذه الأجهزة تلك الأدوات الثقافية الحققة فإن هذا المجهود الضخم لا يستطيع وحده أن يؤتي ثماره ، وبخاصة بعد أن تحولت تلك الأجهزة في كثير من الحالات إلى صناعة وتجارة يبغى منها بعض الناس مجرد الربح ، حالاً كان أو حراماً، وهؤلاء الأفراد قد تستطيع الدولة أن تكفأ أذاهم عن الشعوب بقوة الحديد والنار .

ومن الأفضل ألا تلجأ إلى مثل هذه الوسيلة العنيفة ، ومن الخير أن يكتمل للشعوب ذلك الوعي الذي يمكنها من معرفة مصالحها الحقيقية والتمييز بين ما ينفعها وما يضرها . وعندئذ تستطيع أن تملأ على هذه الأجهزة ما يجب أن تسلكه من خطة في أداء وظيفتها الاجتماعية . ومن المؤكد أنه لو انتشر هذا الوعي بين الجماهير لأصبحت باقياها أوبانراضها الصامتين أكبر نافذ وموجه . بل رادع . ولكن إلى أن تستكمل الجماهير هذا الوعي - أي إلى أن تبلغ سن الرشد - لابد للنقاد والمفكرين وقادة الرأي من حماية الجماهير من هذه الأجهزة الخطيرة دون أن يستطيع أحد أن يحتج على هؤلاء الرواد المخلصين بما يسمونه إقبال الجماهير .

ولامراء في أن مشاهد السينما والتلفزيون والمستمع إلى الراديو لا يبذل من الجهد العصبي مثل ما يبذله قارئ الكتاب . وذلك فضلاً على أن هذه الأجهزة كثيراً ما تلجأ إلى عدة وسائل مساعدة للترويج

عن روادها وتسليةهم كالموسيقى والغناء وغيرهما ، وبذلك تنافس القراءة منافسة شديدة . وكل ذلك فضلا على ان هذه الاجهزة لا تتطلب معرفة بالقراءة ولذلك نرى تأثيرها يمتد الى البلاد التي تنفشى فيها الامية ويقل فيها الاقبال على القراءة .

بيد ان هذه الاجهزة لا يمكن ان تسد الفراغ الذي يمكن ان يخلفه اختفاء الكتاب او قلة انتشاره وتأثيره ، فماذا عسانا ان نفعل ؟

ان الكلمة المكتوبة ستظل دائما اقوى عامل في تثقيف الجماهير وتهذيبها وتوجيهها والتأثير فيها . ومن المؤكد أيضا ان الانسان المعاصر لن يستطيع التخلص مما كان يعتقده أجداده البدائيون في القوة السحرية للكلمة المكتوبة . ثم ان الكلمة المكتوبة لا تحمل لقارئها معرفة أو تثقيفا أو توجيها فحسب ، بل تعتبر محكا بشخص عليه تفكيره وتأمله الخاصين ، حتى قيل ان المقياس الحقيقي للكتاب الجيد هو مدى قدرته على ان يصيح بالنسبة للقارئ وسيلة للتفكير ، وليس مقياس الجودة مقدار ما يضم الكتاب بين دفتيه من معرفة مكسدة او مجموعة من هنا وهناك . ولذلك تعتبر الكتب وستظل ابدا مناجم المعرفة والثقافة التي منها تمنح الاجهزة الأخرى . بل نستطيع ان نلحق الصحف والمجلات ، - أى كل ما هو مكتوب - بالكتب في هذا الصدد . ونحن نرى الإذاعة مثلا تستمد الكثير من برامجها مما هو مكتوب في الكتب أو الصحف أو المجلات ، تنقل عنها المعارف والأخبار والتعليقات بل المقالات أحيانا كثيرة ، وما ينبغي ان تغفل الشعوب محرومة من منابع المعرفة والثقافة الأصيلة .

ولقد يقال : ان جهازا آليا كالراديو ييسر المعرفة ويقدمها للجماهير بلغة دارجة أو عامية لا يزال المؤلفون يستنكفون أن يكتبوا بها مؤلفاتهم ، ولكن هذا أقرب الى الوهم منه الى الحقيقة ، فاللغة الدارجة أو اللفظة العامية في البلاد العربية لا تزال أضيق من أن تتسع للتعبير عن حقائق العلم والثقافة التي وصل اليها العالم المتحضر والتي أصبح المأم الشعوب بها ضرورة حياة واقتصاد وسياسة واجتماع ، وذلك بحكم ان هذه اللهجات العامية لم تستخدمها الشعوب العربية الا للتعبير من حاجات حياتها الفقيرة محدودة الأفاق التي زادها الجهل والتخلف خلال قرون طويلة ضيقا وفقرًا ...

وحكمنا على السينما والمسرح كأدوات ثقافية لا يختلف من حكمنا على الإذاعة ... وهذا فضلا على ان عملية التثقيف السذائي لابد ان تكون عملية ارادية جادة تنهيا لها النفس التهور الواجب ، وتبديل في سبيلها ما تتطلب من جهد شاق مستمر ، وانها لخرافة كسرة ان نظن ان مشاهد المسرح أو السينما الذي لا يذهب الى دارهما الا ليجرد التسلية وشغل الفراغ من الممكن أن يخرج منهما بفائدة ثقافية حقة ، ذلك ان تحصيل الثقافة الإيجابية وهضمها واستيعابها بعد تقليب البصر فيها ومناقشتها ونقدتها على مهل ، ثم اتخاذها وسيلة للتفكير الخاص ، واستيحائها معاني جديدة - لا يمكن ان يتحقق على نحو أكيد الا بالقراءة المتمهلة الواعية .

ولا يمكن ان ترتفع الصحيفة اليومية - بل المجلة الدورية - الى مستوى الكتاب ، وذلك بحكم صفة الزوال فى الصحيفة والمجلة ، وصفة الدوام فى الكتاب الذى يمشى على مر السنين والاعوام ، ويلجأ اليه القارئ ، كلما عن له ان يراجع رأيا فيه .

فالكتاب اذن هو أقوى اجهزة الثقافة أثرا واشدها جدوى فى تهذيب الجماهير وتوجيهها . ومن ثم كانت ضرورة الاهتمام بتعليم القراءة فى المدارس وبث الشغف بها فى نفوس الطلاب ، ومن ثم أيضا كانت ضرورة العمل على محو أمية الكبار ، حتى يمتد أثر الكتاب على أوسع نطاق افقى ، ويشغل حياة الفرد كلها كفداء روحى ليس له غنى عنه .

نصوص من الميثاق

أريد في هذا الفصل الأخير أن أقتبس بضع فقرات من الميثاق أوردها بنصها حتى يتبين للقارئ أن كل ما بسطناه فيما تقدم من هذا الكتاب إنما هو من روح عبارات قوية أصيلة نافذة أعلنها زعيم العروبة الملمم السيد الرئيس جمال عبد الناصر في الميثاق الوطني الذي أقره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في الثلاثين من شهر يونيه من عام ١٩٦٢ كان الميثاق حريصا في غضون قراراته على حرية الفكر وحرية الكلمة ، فقال : أن من بين الضمانات التي تكفل العمل الثوري « فكسر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لا يمسدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد » .

كما قال : « أن الثورة العربية بحاجة الى قدرات خاصة منها الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير، والناجم من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الإرهاب » .

وذكر فى معرض الحديث عن الديمقراطية السليمة :

« أن حرية النقد ضلعت بضياى حرية الصحافة ، ولم يكن الأمر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، وتوسعت فى هذه المحظورات الى حد كاد يجعل الظلام دامسا وشاملا .

انما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرا لا يقل فى صوره عما أحدثته قوانين القمع والكبت » .

ويستطرد الميثاق فى ذكر ما ينبغى أن يتوافر للصحافة السليمة من حريات فيقول : « لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة وأحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة وإلى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى أن أصبحت عملية رأس مال معقدة .

أن الصحافة فى هذه الفترة ومع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال او اذا اعتمدت اعتمادا كلياً على رأس المال المستقل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

أن سلطة الدولة والتشريع استعملت (أولا) فى اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

تذلك نزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة (ثانيا) بتزايد احتياجات الهيئة نفسها لمعدات التقدم الآلى ولم يعد فى قدرتها الا أن تخضع لأرادة رأس المال المستغل وأن تتلقى منه - وليس من جماهير الشعب - وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية » .

ومن الحرية فى مجال العلم ذكر الميثاق : « ان حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الأخرى لنفس العيث تحت حكم الديمقراطية الرجعية » .

فإن الرجعية الحاكمة كان لابد لها أن تطعن الى سيطرة المفاهيم المبهرة عن مصالحها ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه وأصبحت لا تسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تفكر عليها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها على غير حقيقته وصور لها الأبطال فى تاريخها تألهين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والأكبار من حول الذين خانوا كفافها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سلك المدارس والجامعات . والهدف من التعليم كله لايزيد عن اخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لا تأبه بمصالح الشعب دون أى وصى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلا وأساسا .

ان تحالف الإقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله وإنما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها أن تكون ضمن الطلائع الثائرة ، فحس مقاومة وفرض عليها أما أن تستسلم لأغواء مايلقيه بها من فتات الامتيازات الطبقية ، وأما أن تذهب الى الانزواء والنسيان » .

وينص الميثاق على أن الديمقراطية السليمة تقتضى أن يكون النقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية ... وقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأى أعظم أدواتها . فاستبعاد الرجعية يعطى أوق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة ..

وكذلك فان ملكية الشعب للصحافة .. قد انتزع للشعب أعظم أدوات حرية الرأى ويمكن أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان العمل الديمقراطى .. سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ، عميقة فى احساسها بالإنسان، صادقة فى تعبيرها عنه، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى أعماقه خلاقة ومبدعة .

وفى موضع آخر يذكر الميثاق « ان الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة ... ان حرية الكلمة هى المقدمة الأولى

للديمقراطية وحرية الكلمة هي التعبير عن حرية الفكر فى اية صورة
من صورة » .

وفى مكان آخر يقول الميثاق : « ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى
الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى ... »

وبهذهنا الميثاق الى نضع الفكر فيقول ان المراهقة الفكرية خطر
ينبئى التصدى له والقضاء عليه ، ذلك ان المراهقة الفكرية تخلق نوعا
من الازهال المعنوى يعرقل التجربة والخطا .



هذه نصوص من الميثاق عن حرية الفكر ، وفيما يلى نصوص اخرى
من ضرورة التسلك بالدين حتى تسلم ثقافة هذا الشعب من كل باطل
زائف ، لكى تتجه نحو الاهداف الانسانية السامية .

يقول الميثاق « ان العمل الثورى لا يتحقق الا بايمان لا يتزعزع بالله
وبرسله ورسالاه القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى
الانسان فى كل زمان ومكان » .

ونحن وان كنا نهدف الى ايجاد مجتمع تتوافر فيه الرفاهية ،
يجب ان نذكر ان هذا المجتمع « قادر على ان يصوغ قيما اخلاقية
جديدة لا تؤثر عليها القوة الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى فيها
مجتمعنا زمنا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لا بد لها ان تمكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة
تفجر ينباع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد ، غير ان حرية
العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية
الانسان وعلى اضاءة خاتمه بنور الايمان وعلى منع طاقات لا حدود لها
من اجل الخير والحق والحياة »

ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت
شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الاكبر هو
الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته ...

لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية . ولكن الرجعية التى
ارادت احتكار خيرات الارض لمصلحتها وحدها اقدمت على جريمة ستر
مطامعها بالدين وراحت تلتبس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لى
توقف تيار التقدم .

ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ...
وينبئى لنا ان نذكر دائما ان حرية الانسان الفرد هى اكبر حوافز على النضال
ان العبيد يقفرون على حمل الاحجار ولما الاحرار فهم وحدهم
القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

أن الانتاع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان ، والإيمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان .»

هذه مكانة الدين من الثقافة كما عبر عنها الميثاق ، أما مكانة العلم منها فقد قال فيها الميثاق :

إنه « إذا تخلت الثورة من العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبتها الطويل ، ولكنها لا تغير من واقعها شيئا .

أن العلم هو السلاح الحقيقي للإرادة الثورية ومن هنا الدور العظيم الذى لا بد للجامعات ولأركان العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به .

العلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمل الوطنى قدما مأمون العواقب ، وبدون العلم فإن التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطئ عشرات المرات .

أن مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

أن السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع أن تثير حماسة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فإن الجامعات ليست أبراجا عاجية ، ولكنها منارات متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

أن قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد أمامنا لنموض التخلف ، بل أن النضال الوطنى إذا ما اعتمد على العلم لا يتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة أعظم للانطلاق تجعل للتخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لا بد لها من حلول علمية .

على أن مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال بأن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

أن العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لا يستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها .

لذلك فإن العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة ، على أن بلوغ النضال الوطنى لأهدافه سوف يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورها بأن نساهم إيجابيا مع العالم فى العلم للعلم .

إننا لا نستطيع أن نتعاس لحظة من الدخول منذ الآن فى عصر الذرة فقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا

التخلف - مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجمي هي التي فرضته علينا - كثيراً ، وما زال يكلفنا الكثير . لكننا مطالبون الآن وعصر الليرة بشرق فجره على الدنيا أن نبدا الفجر مع الذين بدعوه .

ان الطاقة اللدنية من أجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة اللدنية في خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات في معركة التطوير الوطني .. »

على أن الميثاق يحض على أن يقرن العلم دائما بالعمل .

« فالعمل الانساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكي يحقق أهدافه .. »

العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة .

ان العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم ..

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانساني .

يجب أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وأن يكون الراي النظري على اتصال بالتطبيق التجريبي ..

ان الواضوح الفكري اكبر ما يساعد على نجاح التجربة ، كما أن التجربة بدورها تزيد في وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصبا يؤثران في الواقع وتثاثر بهما ..

وينبغي ان تتكافأ الفرص للمواطنين في تحصيل العلم ، فالعلم حق لكل مواطن بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه . »

وان كان العلم لازما لتطور الشعوب وتقدمها فانه « يتمتع علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التي تستمدّها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضاري قادرة على صنع المعجزات .. »

الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة .. »

وهكذا نرون أن الميثاق قد خطط تخطيطا صحيحا للثقافة ، حدد معناها ، وبين مبادئها ، وأصر على توفير الحرية لصيانتها ، وهدانا الى أن نهتم بالعلم والدين ، وأن نعمل على تقديمنا المادى مع احتفاظنا بالقيم الروحية السامية .

« فإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد . »

التعبئة الروحية في المشاق

بفتاح
على الجمل الطي

التعبئة الروحية في الميثاق

معنى الروحية :

الروحية كلمة ترجع الى (الروح) .. والروح هي قوى النفس التي توجه الإنسان في اتجاه خاص وبالأخص في اتجاه السلوك العملي والتصرف الخلقى . ولو تتبعنا كلمة (الروح) لوجدناها تستخدم دائما في مقابل (الجسم) ورغباته او في مقابل القوى الحيوانية التي للإنسان . وكان الإنسان على هذا - مجموع نوعين من مصادر القوى : أحد هذين النوعين يحمله على السعى والكفاح في سبيل البقاء الشخصي والنوعى . والنوع الثانى منهما يقوده في ذات الطريق الذى تتميز به الانسانية والذى يبرز السير فيه من السلوك الانسانى الخالص .

ومن أجل أن (الروح) مصدر التوجيه السلوكى في الإنسان عنت الفلسفة القديمة - كما عنت رسالات الأديان السماوية - بها ويتوجهها وكان مظهر هذه العناية يتجلى مرة في الحث على ممارسة الرياضة النفسية حتى لا تخضع النفس لسلطان البدن ورغباته ويتجلى مرة أخرى في تنوير الإنسان بقيم الحياة الانسانية كحياة يسود بها الإنسان على ماعداه . وكذا بتنويره بقيم ماعدا هذه الحياة مما يسمى بالحياة المادية . وحينئذ عرف فى تاريخ الحياة العملية للإنسان اتجاه المتصوفة والنسك كما عرف في تاريخ الفكر البشرى ما يسمى بالفلسفة الأخلاقية وفي ثقافة المجتمع الانسانى ما يسمى بالتوجيه الدينى .

والتصوف والفلسفة الأخلاقية والتوجيه الدينى جميعها مصادر لا ينفك الإنسان في أن يكون سلوكه انسانيا أو روحيا وأذن (الروحية) و (الانسانية) سواء فيما تهدف اليه ككلاهما ، ولا تقصد بالروحية أو الانسانية سوى أن يكون الإنسان فى صفاء مع نفسه ومع غيره فى مجتمعه بحيث لا تطفئ عليه قواه الأخرى وهى القوى الحيوانية فيه .

التعبئة :

وكلمة (التعبئة) معناها الشحن ، والتعبئة الروحية اذا معناها شحن الروح بالتوجيه الانسانى أو على الأقل : تهيتها واعدادها لأن تسير فى طريق السلوك الانسانى لتحقيق القيم الانسانية الفاضلة ومخاطبة النفس ودموعها كى يبقى لها الطابع الانسانى فى تفكيرها وفى سلوكها سلوكا فرديا أو جماعيا . والقيم الانسانية هى المبادئ العليا التى تحقق حياة السلم والاستقرار فى نفس الفرد وحياة الاخاء والتعاون فى المجتمع الانسانى ، هى مبادئ الحرية والعدل والمساواة والتعاطف والمحبة وكل ما يسميه الأخلاقيون فضائل فردية أو جماعية وكذلك كل ما يابر به الدين أو يستحسن فعله من الانسان .

فاذا تضمن توجيه الانسان هذه القيم ودعا اليها كان ذلك تعبئة روحية ، واذا قامت التربية بتوجيه الانسان الى تلك القيم الانسانية التي قد تسمى بالقيم الاخلاقية او الروحية ، واذا تكونت عادات الناشئة على احترام هذه القيم وتقديرها كان ذلك كله تعبئة روحية .

واعتقد أن مجتمعنا اليوم أصبح ذا وعى قوى بضرورة التعبئة الروحية فنهضة أى مجتمع يحاول أن يتخلص من مصادر الضعف الاقتصادى والسياسى ، ويحاول أن يحقق له فى مقابل ذلك وضعاً قوياً فى مجالى الاقتصاد والسياسة - لابد أن يعنى بمجال (الروح) أو بالتعبئة الروحية . لان اقتصاد أى مجتمع لا يزدهر ألا اذا قام على تعاون وثيق بين افراده ولا يدفع الى هذا التعاون الوثيق فى مجال الاقتصاد الا ادراك افراده لقيم الاخاء والمساواة والترابط ، والا ايمانهم بهذه القيم والسمى الى تحقيقها .

قد يحمل القانون على التعاون فى هذا المجال بحكم ما يصاحب هذا القانون من سلطة تنفيذية ، ولكن سيبقى هذا النوع من التعاون متخلفا فى نتائجه من ذلك النوع الآخر القائم على الادراك والايمان والسمى الذاتى لدى الأفراد .

وان سياسة أى مجتمع داخلية او خارجية لا تنجح نجاحا واضحا الا اذا ارتبطت بما لدى الأفراد من شعور قوى بالاخاء والمساواة والعدل والحرية أى الا اذا ارتبطت بالقيم الانسانية وبالتالي الا اذا ارتبطت بالمعاني الروحية وقد تسير السياسة خطأ فى طريقها بدافع القانون ولكن شتان بين دفع القانون وذلك الدفع الذى أسس على شعور ذاتى بين الأفراد .

وان الوضع فى أية نهضة وفى أى مجتمع يتصل اتصالا وثيقا بالطاقات النفسية فلكي تكون نهضة المجتمع نهضة ذاتية يجب أن تنبثق من توجيه طاقات النفس .

واننا بعبد قيام الثورة المصرية الكبرى كان من الضرورى أن يعقب قيامها برنامج ضخم للتخطيط والتصنيع تنكافأ ضخامته مع ما فاتنا خلال السنين الطويلة التى رزحنا فيها تحت نير الاقطاع والاستعمار والفساد وكان المحتوى والثورق من الشعب وللشعب ضد أعدائه أن يتجه الباحثون الى حماية هذه الثورة والى تحمل جميع الابعاء التى تفرضها لمصلحة المجتمع ولمصلحة الفرد فى تنفيذ برنامجها المرسوم . ولكن تنفيذ هذا البرنامج المأمول كما يحتاج الى قوة بشرية كبيرة فانه يحتاج ايضا الى طاقة روحية اكبر تدمم كيانه وتضون بنائه وتهب له القوة اللازمة للنجاح وتمده بالكفاية الضرورية للتنفيذ . وهذه الطاقة الروحية التى لابد منها انما معشها فى الحقيقة هو الايمان . الايمان الذى يكشف للانسان حقيقته وحقيقة الكون ويمد بصيرته بالنور . وهذا الايمان الذى نشير اليه هو الأساس لكل ايمان ، هو الأساس لايمان الانسان بنفسه وبوطنه وبجميع الحقائق الشريفة التى وصل اليها العقل البشرى فى جميع العصور والازجال ، وانما كان كذلك لانه مصدر لجميع الافكار الانسانية التى وصل اليها الانسان فى حياته . منذ البداية كالعدل والشرف والاباء

والتضحية ، ولأنه خالق للأمل الذى بدونه تصبح الحياة عبثا لا يطاق وهذا هو الذى لم يستطع الماديون أن يدركوه فاختطوا النظرس الى الانسان وحسبوه آلة تسيرها القوانين الميكانيكية وما هو كذلك فالانسان فى الواقع قوة روحية ضخمة ، قوة تكمن فى نفسه لا يستطيع أن تقف امامها أى قوة مادية مهما بلغت وهذا هو سر تفوقه وسر بقاءه . ومجتمعنا الذى تبينه الثورة وتخطط له حياته وتدم له مستقبله بهذه الانتصارات الضخمة فى شتى الميادين ، مجتمع يحكمه الايمان بالقوة المسيطرة على كل شئ والمديرة بكل شئ والايمان بالانسان كقوة روحية هائلة . هو مجتمع لا تحكمه الا الافكار المنبعثة عن هذا الايمان الروحي ، مجتمع وجد نفسه وعرف حقيقته وأرسى قواعده حريته لأنه يريد بها وهو صاحبها ولأنه بدونها لا يبدع ولا يشق طريقه الى الغد المنتظر فى كفادة وشجاعة .

الايمان كقوة روحية هائلة بمدنا بالقوة الضرورية لبناء مجتمعنا على اسس اشتراكية ديمقراطية تعاونية ووشائج الايمان فى نفس مجتمعنا راسخة رسوخ الجبال .

منزلة الدين فى مجال التبعة الروحية :

واذا عرفت البشرية والمجتمعات الانسانية مذاهب التصوف ، ومذاهب الفلسفة الاخلاقية ورسالات الاديان السجارية كمصدر لتوجيه الروح توجيهها انسانيا يقوم على تحقيق أخص ما للانسان فى حياته وهو ماله من قيم - فان الدين من بين هذه المصادر كلها له الصدارة والمنزلة الاولى . وسبب ذلك ان الرياضة النفسية التى تطلبها مذاهب التصوف المختلفة شئ محمود فى ذاته ولكن ممارسة هذه الرياضة ليست فى استطاعة كل فرد بل انها ليست فى استطاعة اكثر الناس . ومن ثم فالاستجابة لها تكون استجابة محدودة .

وأما المذاهب الفلسفية الاخلاقية فانها وان كانت تدعو الى الفضائل وتحقيق المثل العليا فى حياة الانسان . فانها فيما بينها متفاوتة ومختلفة : سواء فى تحديد هذه الفضائل أو فى تحديد تلك القيم فمثلا الميكياكيلية ومذهب المنفعة يعلمان من المذاهب الاخلاقية الفلسفية .

وهنا يكون الدين - لأنه رسالة السماء - مصدر التوجيه الذى ارتفع عن غلو مذاهب التصوف ، وعن تفاوت واختلاف مذاهب الفلسفة الاخلاقية .

ومن أجل هذا نرى فى تاريخ المجتمعات الانسانية اقتران الدين بالروحية ويرى ارتباطا بينهما - وإذا فاق الدين الآن مذاهب التصوف والفلسفة الاخلاقية فى توجيه الروح وفى الايمان بالقيم الانسانية والسمي الى تحقيقها فاللتبعة الروحية يجب أن تكون مستوحاة من توجيهات الدين وتعاليمه كما توحى بها مصادر الدين نفسه فى سلامتها وفى وضوحها ، والدين كما نعلم ضرورة فردية وضرورة اجتماعية وهو دفع الى تكوين الحضارة الانسانية والى بقاءها ، اذ الحضارة الانسانية ليست تقدما فى الآلة والمصنع وانما هى تقدم فى الخصائص الانسانية . الحضارة

الإنسانية ثمرة الانتاج الإنسانى وليست ثمرة الآلة . ولست الآلة الآفة
خدمة الحضارة الإنسانية ولكنها ليست من مقوماتها .

والمجتمع بدون تعبئة روحية مجتمع يساق . وتعبئة روحية بدون
دين غير مشمرة .

الميثاق :

لقد كان الرئيس المفدى جمال عبد الناصر موقفا كل التوفيق حينما
اختار لفظ الميثاق ليجمعه عنوانا على المبادئ العليا التى أراد أن يرتبط
بها وأن يربط بها جميع أفراد الأمة ، ذلك بأنه يريد بها عهدا وميثاقا
يعاهدون الله عليه وتتلاقى عليه قلوبهم والسننهم وأعمالهم وتصدر عنه
قوافلهم الاصلاحية التقدمية فى السياسة والفكر والاقتصاد والعمل
والسعى والعلاقات الخاصة والعامة فى البلاد وخارجها ، وقد قدم رؤسنا
الملمم الى شعب الجمهورية العربية المتحدة وإلى الشعوب العربية
والاسيوية والافريقية وسائر شعوب العالم ميثاقنا الخالد الذى سينير
الطريق أمامنا ويسهم فى تطوير النهضة الاجتماعية للإنسانية كلها ، والميثاق
حين يتولى تحديد القيم والمفاهيم للمجتمع الجديد فهو يمثل نقطة انطلاق
ثورية للمستقبل وهو وقفة على الطريق الثورى الطويل يتجمع فيها
الشعب على نفسه ليبلور فلسفته ويصوغ مكاسبه ويضع الصمامات
الاساسية لها ثم لينطلق بعد ذلك فى ضوءها الى اهدافه البعيدة ولذلك لم
يتضمن الميثاق الا الاصول والكتليات العامة .

التعبئة الروحية فى الميثاق :

ولقد أدرك قائدنا العظيم وباعث نهضتنا الرئيس جمال أن العالم
يجتاز أزمة حضارية يشترك فى الاكتواء بنارها الشرق والغرب على حد
سواء وقد تمثلت أزمة هذه الحضارة فى ذبول العنصر الروحى فيها
وطغيان العنصر الوثنى واذا بالتقدم العلمى والصناعى الهائل الذى دفعت
إليه هذه الحضارة يتم كله بمعزل عن الجوانب الروحية للإنسان ، كما
أدرك أن أهم رسالة للشبيبة الوامية تقوم بها فى فترة تجميع طاقات
الانطلاق التى نشهدها اليوم - هى العودة الى تراثنا الروحى تتعمقه
وتستلهمه . ومالم توجه العناية الكافية الى اصلاح نفوس هذه الشبيبة
وملاء فراغها بطاقات الخير ، وما لم تؤهل تأهيلا جديا لحمل هذه الأمانة
الكبرى ، فلن يتم اصلاح جدى قادر على البقاء والاستقرار . لكل هذا
كان اتجاه الميثاق الى أبرز القيم الروحية المنيقة عن الأديان ورسالات
السماء فى جوهرها الصافى ، فهى قادرة على هداية الإنسان واضاءة حياته
بنور الإيمان .

ولقد كان معلم الثورة رائدنا العظيم عبد الناصر على يقين من أنه لكي
نتقدم لابد من الاتصال بماضينا ، وماضينا هو ديننا وهو شريان حياتنا
وهو قوتنا وعزتنا لأن فى هذا الدين كل عناصر الحياة المتجددة القومية
الفاضلة فكان منا كما قال رسول الله عليه السلام (إن الله يبعث لهذه
الأمة على رأس كل مائة سنة رجلا يجدد لها أمر دينها) ، وتجددت الحقائق

الدينية هو ابدائها قوية واضحة تنير السبيل ، وهكذا فعل رئيسنا جمال
في ميثاقه العظيم وسلك لذلك سبيلين :

السبيل الأول : قد برز في أنه لمس حقيقة الأديان وجوهر رسائلها
وأنها قبل أن تكون نصوصا إنما هي (روح) من الله لا روح تحيا بها الأبدان
ونحوها بل روح تهب الإنسان (طاقات لأحدود لها من أجل الخير والحق
والحبة) وأن حياة الإنسان هي حقيقته الباطنة حياة المبادئ والمثل
لا حياة بدنه الذي يندو ويروح بين الناس وأن الوجود المعنوي لا انجتماعي
أو (الحقيقة الإنسانية) ليست شيئا من قبيل المادة وإنما هو مجموع
المثل الفاضلة والصفات الكريمة والمبادئ الروحية التي يجب أن تحكم
حياته وتصرف إرادته : لمس كل ذلك فاتخذ هذا سبيله الأول للتعبئة
الروحية في الميثاق ويتضح هذا في أن الميثاق من أوله إلى آخره تقويم
صالح لروح الشعب عبر التاريخ من أقدم العصور إلى اليوم ثم هو
يرصد ما يكون من أمر ذلك الروح في المستقبل من تغيرات ثورية يعبر بها
عن مشيئته ، وهو يمجدر روح ذلك التاريخ وتفاعله مع ماحوله وما أفاض
عليه السلام وبث فيه من بصائر النور وطاقات الحياة والقوة فيقول في
الميثاق (وهي - أي مصر - لم تمسح حياتها في عزلة عن المنطقة المحيطة
بها بل كانت دائما بالومي - وباللاومي في بعض الأحيان - تؤثر فيما
حولها وتتأثر به كما يتفاعل الجزء مع الكل وتلك حقيقة ثابتة تظهرها
دراسة التاريخ الفرعوني صانع الحضارة المصرية الإنسانية الأولى وكان
الفتح الإسلامي ضوئا أبرز هذه الحقيقة وأثار معالمها وصنع لها ثوبا
جديدا من الفكر والوجدان الروحي) وهذا التقويم الواضح الراشد
لروح الشعب في فرعونيته وإسلامه والتنبؤ به بفضل الإسلام في تربيته
وأعاليه يجعلنا نلهج بالثناء حين ينفذ الميثاق في تقويم الدور الرائع الذي
أداه ذلك الروح في إطار مناهج الإسلام فيجعله أعظم الأدوار على الإطلاق
كما نص الميثاق (وفي إطار التاريخ الإسلامي وعلى هدى من رسالة محمد
- صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعا عن
الحضارة الإنسانية وقبل أن ينزل ظلام الغزو العثماني على المنطقة بأسرها
كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة
لصالح المنطقة كلها) فإذا جثم الظلام بالغزو العثماني اضطرب الروح الفخيم
أن يطفئ على نفسه يجمع طاقاته في انتظار الفرصة التي يستأنف بها
عمله الإيجابي تاركا للمستعمر وأعدائه أن يظنوا به الاستسلام أو الغناء
وهذا يصدق على أيام محنتنا بأسرة محمد علي والاحتلال وفي هذا يقول
الميثاق (ومن عجب أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والمتعاونون
معه أنها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر بحثا في
أصفاق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد . لقد ارتفع صوت
محمد فبيد في هذه الفترة ينادي بالإصلاح الديني) . وبعد أن نرى تقويم
الميثاق للدور الرائع الذي أداه روح الشعب الخلاق المبدع في إطار مناهج
الإسلام نرى ضمير الثورة المؤمن بقدس الدين ويؤمن به كله ويأبى أن تكون
الثورة حركة علمانية لا ترتبط بدين ولا ترتكز على عقيدة، وهنا نرى الميثاق
ينظر إلى الأديان النظرة تستصفي الروح وتستخلص الجوهر فهو روح
وقيم وثورات . جوهر إيجابي لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وهذا ضمير

الثورة المؤمن في الميثاق (يوجب العقيدة الدينية فداستها في حياتنا الجديدة الحرة) وبهيب في قوة أن تجعل (واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته) وإنا لنحمد لثورتنا المؤمنة هذه النظرة السامية للدين في عصر يعلن فيه قادة الثورات الموحدة أن الدين سبب التخلف والجمود ، بل يصفونه بأنه مخدر للشعوب ، ولكن قائدنا المؤمن يعلن في الميثاق (أن قيم الدين قادرة على منح الإنسان طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة) كما يعلن (أن رسالات السماء كلها في جوهرها ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته) وذلك لأنه لمس حقيقة الأديان وعلم أن الدين روح قدسي وفي الإنسان روح قدسي فإذا التقى وحى السماء بالسر المضمحل في كيان الإنسان نشأت الطاقات التي لا حدود لها (في مثل الحق والخير والمحبة) . وكذلك يقرر الميثاق (أن جميع الأديان ذات رسالة تقدمية) ثم لأنبث أن نرى في الميثاق أثر الدين في تحويل الإنسان إلى طاقة إيجابية تبذل أو تنتج الإنسانية أفضل مثلاً وقيمها كما أسلفنا ، فيقول الميثاق (أن القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الإنسان وعلى إضاءة حياته بنور الإيمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من الخير والحق والمحبة) . وبعد أن يشير الميثاق إلى الثورة والتقدمية في رسالات السماء وإنها لا تصادم وحقائق الحياة يقرر أنها دستور لحقوق الإنسان في الحياة والحرية والفرص المتكافئة إذ يقول (أن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان في الحياة وفي الحرية بل إن أساس الثواب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل إنسان . . أن كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ولا يرضى الدين ببطقة ثورث عقاب الفقر والجمل والمرض لغالبية الناس ويحتكر ثواب الخير لقللة منهم) ولقد جاء الميثاق وليداً لمجتمعنا الاشتراكي الديمقراطي المتساوي الذي يؤكد العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص أمام الشعب بمختلف طوائفه وهيئاته ، ولقد أكد في طياته أساساً سليمة حتى يمكن للمجتمع أن يحققها وفقاً للتخطيط الاشتراكي المنبعث من احتياجاتنا وكياننا وتاريخنا وديننا ولقد أشعر الميثاق كل فرد بأنه استعاد حقه في حياة كريمة يمكن أن يرضى جلورها بنفسه ليحقق آماله وأمانيه في الحياة (وإن الله جلت حكمته وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساساً للعمل في الدنيا والحساب في الآخرة) ، ولأكيدا لهذا الأصل الديني العام كان طبيعياً أن يؤكد الميثاق أساساً لبناء المجتمع الجديد (أن حرية الإنسان الفرد هي أكبر حوافزه على النضال وأن حرية كل فرد في وضع مستقبله وفي تحديد مكانه من المجتمع وفي التعبير عن رايه وفي اسهامه الإيجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله ، هي حقوق أساسية للإنسان لابد أن تصونها له القوانين) وعلى قدر هذا الإيمان بالقيمة الذاتية للإنسان الفرد بحريته ويقدرته على دفع التطور كان تصوير الميثاق لفلسفتنا الذاتية في الاشتراكية الديمقراطية وكلن مدخلنا الرئيسي لهذه الفلسفة الذاتية عقيدتنا في أنه (لا حرية للفرد بغير تحريره أولاً من برائن الاستغلال بكل صورته) وهو ما يجعل الحرية الاجتماعية حسبما أكد الميثاق بحق مدخلا إلى الحرية السياسية بل هي مدخلها الوحيد فليس مما ينكر أن ضمان رفيف الخبر أمر لابد منه لحرية تذكرة الانتخاب .

وأن هدف الثورة الاسمي الذي ثبتت النظر عليه هو اعداد الشعب بأسره لرسالة السلام وإبداع الخير ، وفي ذلك يقول الميثاق : « ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ السامية . . ان شعبنا قد مقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على ارضه بالحرية والحق والكتابة والعدل ، بالمحبة والسلام » وإذا جعل غيرنا ضرورة الاقتصاد غاية جهده ففائتنا الإنسانية تجعل لنا في فهم الاقتصاد وجها آخر بقرره الميثاق في قوله : « وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبر المباشرة وحدها . . ان ذلك يصبح تفسيراً صيقاً لرغيف العيش الذي نريده » . وعلى قدر ما أشاد الميثاق بالأدوار الثورية التي اعتمدت على الوسائل الحسية لتنظيم مجتمعنا ماد يقرر « وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد » ، وهناك نزعات سطحية يفلذها الغرور بأخلاق مشوشة من الثقافات الأجنبية وما تلقفت من قشور المذاهب المنحرفة مما جعل الثورة تجرد العزم لصيانة ضمير الأمة مما عسى ان يلقيه فيه اصحاب هذه النزعات وما يتسلل في نفوس الشعب من المآثم وذلك بتزييف الأهداف او غموضها أو تقريب عداها في لقمة العيش التي يتمجلونها ، وهنا ينوى الوجود الروحي في الضمائر وهي جناية على الضمير الانساني وعلى الانطلاق القومي الذي لا يجديه الا أن ينبعث عن طاقات حافلة لا عن طاقات آلت الى فراغ لا غناء فيه ، وفي هذا يقول الميثاق « ان تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير في الأمل . ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى إلى الأهداف المرجوة من النضال وليس من حق في هذه المرحلة أن نخدع الجماهير بالملئ » ويصف الميثاق تلك النزعات الطائشة بأنها « مراهة فكرية » ويعلم أنها « خطر ينبغي التصدي له والقضاء عليه » ، فان الذين يجمدون الكفاح الوطني بتفسيرات تحد قدره على الانطلاق إنما يقللون من قدرة المجتمع بقدر ضعفهم . . ان التقدم الوطني لا يحققه كلمات محفوظة عالية الرنين ، ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته ، ومن هنا يتضح أن سبيل التقويم الصادق للعمل الثوري أن ترد تلك الأعمال الى المسار الذي لا يختلف ذوو البصائر على اهتماده وهو الغاية . واننا نقرر أن ضمير الشعب النقي المؤمن اذ ألهم طلائعه الثورية حقيقة الغاية التي اعد لها الانسان إنما ألهمها إشرف غاية في الوجود . وفي هذا يقول الميثاق « لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذي راح يلقي طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى » واننا لا نشك وقد استهدت الطلائع الثورية ضميرها القومي المؤمن أننا سائرون الى مجتمع أصيل يرسي بنياده على قواعد من الايمان كما يقول الميثاق « ان شعبنا بملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة

ليصوغها من جديد وفق أمانيه » واننا لنذكر في كل المناسبات التقليدية أن ضمير الثورة يتخذ من الإيمان بالدين ما يمنح الشعوب من طاقات ملأه ما يصل بهم الى مرفأ النجاة . فعندما أشار الميثاق بدور العلم في نهضتنا بدأ يؤكد ضرورته لنا بقوله « أن العمل الثوري لأبد له أن يكون عملا علميا وإذا تخلفت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبته الطويل دون أن تغير من واقعها شيئا » ويمضي في بيان مكان العلم في حاجتنا اليه ذاكرة في أسف ماكان من تغريط في الماضي وينتهى بصيحة مصممة « اننا لا نستطيع أن نتقاسم لحظة من الدخول منذ الآن في عصر الذرة » حتى اذا اطمانت المراهقة الفكرية بدموتنا الى العلم المادي أخذهم الميثاق بهذه الدعوة المفاجئة في قوله « على أنه يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التي تستمدتها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضاري قادرة على صنع المعجزات . أن الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة كما انها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بها جميع الاحتمالات » وهي ليست مجرد تقرير نظري أو مجاملة عابرة للمؤمنين بالأديان والقوى الروحية وانما هي تحدد في وضوح غاية الحياة ومواريئ التقدم في ظل نظامنا الجديد ، ذلك ان السعى لتحقيق الرفاه المادي قانس مشترك بين الفلسفات جميعا وموضع يلتقى عنده النظم السياسية والاقتصادية على اختلاف أصولها النظرية واساليبها في التطبيق ، وانما الذي يميز الحضارة العربية الاسلامية من هذه النظم والفلسفات انما هو تحديدها لقيمة الحياة وتقويمها الخاص للجهد الانساني تقويما يعتمد على النية المصاحبة له وهو التقديم الذي يرشد اليه قوله تعالى « قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين » وكما كان الميثاق واضحا في تحديد رسالة الأديان في بناء النهضة المصلحية فقد كان امينا في تسجيل دورها في تحقيق ما تم من ثورة اصلاحية فقرر أن هذا العمل العظيم قد تحقق بفضل عدة ضمانات يتوجها جميعا « إيمان لا يتزعزع بالله وبرسوله ورسالته القدسية التي بعثها بالحق والهدى الى الانسان في كل زمان ومكان » .

ولقد جاء الميثاق واضحا في تحديد معالم الاشتراكية العربية المتحدية الذي يرفع كل لبس حول حقيقتها ثم جاء السيد الرئيس جمال عبد الناصر تأكيد عمق الفوارق التي تميز اشتراكتنا العربية من الاشتراكية الماركسية في النظر والتطبيق جميعا ، ولا نشك لحظة في أن الاسلام بمقيدته وفلسفته الاخلاقية وشريعته قد كان وسيظل دائما وراء هذه الاختلافات الرئيسية وترجع الى أمور ثلاثة :

١ - الأمر الأول يتصل بإيمان الفلسفة التي قام عليها الميثاق بالله تعالى وكتبه ورسله وإيمانها بالقوى الروحية في الانسان باعتبارها قوى أصيلة موجهة لا قوى تابعة ولا محكومة . ومعروف أن الفلسفة الماركسية تقوم على التفسير المادي المطلق من جهة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية اخرى .

٢ - الأمر الثاني يتصل بجوهر النظام الاقتصادي وهو الحق في الملكية الفردية فبينما تقوم الاشتراكية الماركسية على محاربة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج كلها نرى الميثاق يقرر صراحة « أن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تُلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعي المترتب عليها » ثم يقرر في صراحة أن « المواجهة الثورية لمشكلة الأرض في مصر كانت بزيادة عدد الملاك » كما يعود فيؤكد ضرورة وجود قطاع خاص المر جوار القطاع العام ملاحظاً أن « استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ويقوم بدور عامل منشط لها » ولا شك أن الميثاق في تقريره أصل الملكية الفردية على هذا النحو كان خاضعاً لما عليه روح الإسلام فموقف الإسلام من الملكية الفردية لا يحتمل التأويل والله تعالى يقول « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض مكرم » ويفيض في الاعتراف بملكية الأرض مع الزام مالكها بإدائها حقها من الزكاة أو الضريبة فالملكية الفردية في الإسلام حرة لا يقيدها إلا ما يقيد الحقوق كلها من ضرورة رعاية حق الله فيها قال تعالى « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » .

٣ - الأمر الثالث الذي أسهم الإسلام في تحديد موقف الميثاق منه هو نظره إلى الصراع بين الطبقات ، فالاشتراكية الماركسية تعتبر هذا الصراع بين الطبقات القوة الدافعة الكبرى ثم هي في علاجها لهذا الصراع لا تتبع أسلوباً سليماً يقرب بين الطبقات أو يمنع ظلم أحدها لسانئرها ، والقرآن يتحدث كثيراً عن طبقة « الترفين » في المدن والقرى التي أرسل إليها الأنبياء والمرسلون ويشير إلى ذلك الصراع بقوله « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » وإنما يظهر الفارق الحاسم بين الإسلام والماركسية في علاج الإسلام للظلم الاجتماعي الذي يؤدي إليه استبداد طبقة من الطبقات فبينما تحارب الماركسية الظلم بالظلم وتحرك لذلك أحقاد الطبقة المظلومة تمهيداً لاعتلائها الطبقة المنتصرة الظالمة نرى الإسلام في اعتدال وروح مسالمة بناءة يعلم المظلومين أن الظلم لا يحارب إلا بالعدل وقد أعلن النبي مبدأ العدل الإسلامي في ذلك بقوله تعالى « فإن تبتم فلکم دعوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » ، وتأثراً بهذه الروح الإسلامية المسالمة جاء الميثاق مقررًا أن الطريق الاشتراكي الذي سارت فيه البلاد يتبع الفرص « لحل الصراع الطبقي سليماً ويتيح بذلك « إمكانية تلويب الفوارق بين الطبقات » كما أكد في وضوح أنه جاء « لتدوين الفوارق بين الطبقات وإنهاء سيطرة الطبقة الواحدة » فسيبيل الاشتراكية العربية إذن هو إنهاء سيطرة الطبقة الواحدة أي طبقة وليس استبدال ظالم بظالم أو طبقة ظالمة بأخرى .

ولعل فيما قدمناه من اشتراكيتنا العربية خير تمهيد للحديث عن السبيل الآخر الذي سلكه باعث ترائس الروحي وحضارتنا الإسلامية الرئيس جمال عبد الناصر في النعشة الروحية في الميثاق .

السبيل الآخر : انه أدرك ان الاسلام هو الدين الحنيف بما رسمه لمجتمعه من حدود ومبادئ لاصلاح الفرد وتوجيهه الى اسمى المعاني النفسية والخلقية باعتباره اللبنة الأولى في بناء المجتمع ثم رسم من المبادئ والتعاليم ما يعمق في نفسه الشعور الدينى ويقوى لديه الاحساس بالكرامة الانسانية فيتجه بحبه ومشاعره الى الجماعة يعمل فيها ويتفاعل معها تفاعلا ايجابيا بناء .. لس هذا في الدين القيم فأقام دعوة الميثاق الوطنى في جوهرها وآمالها وأهدافها على دعوة الاسلام وجعل قيمه العليا تلتقى مع القيم الانسانية التى ننشدها فى مجتمعنا الاسلامى فاتخذ سبيله الآخر للتعبئة الروحية فى الميثاق المطابقة بين كتاب الله وسنة رسول الله عليه السلام وبين دعوة الميثاق لتستقر هذه الحقائق فى يقين الناس على أساس من الثقة بالكتاب العزيز والحديث الشريف ولتجد به الضمائر زادها الذى تحيا به وتبصر حقيقة الحياة .

وهذه هى المبادئ الستة المشهورة التى امت بها الثورة لمواجهة ما كانت عليه حالتنا قبل الثورة وكلها من صميم تعاليم الدين القويم ولها من كتابه اسناد واسناد وقد نوه الميثاق من هذه المبادئ فى بابها الاول :

١ - « فالقضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين هو صدى لما يطلب الاسلام لاهله من العزة قال تعالى « ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين » ويندد بأعوان الاستعمار وانقاذ اليد عند الأعداء فى قول الله « بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيتفون عندهم العزة فان العزة لله جميعا » .

٢ - « أما القضاء على الاقطاع » فان الاسلام لا يرضى عن الكسب الا اذا كان مشروعا ومن موارد طيبة لا من الاستغلال والكسب غير المشروع كما كان يفعل الكثيرون من أصحاب الملايين قال تعالى « ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيرا » وقوله جل شأنه « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » .

٣ - « والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم » هو مبدأ الاسلام فى النهى عن الاحتكار وأن المحتكرين مطرودون من رحمة الله ولا يرضى بأن يكون للمال سيطرة على الحكم قال تعالى « ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا فريقا من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون » .

٤ - « أما اقامة عدالة اجتماعية » فهى امر الاسلام باقامة العدل قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط » ويجمع بين العدل فى الحكم والعدل بين افراد المجتمع فى حياة قوامها الاحسان والبر والتضامن الاجتماعى قال تعالى « ان الله يامر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى » .

٥ - « أما اقامة جيش وطنى قوى » فهى استجابة لدعوة الدين الحنيف باعداد القوة فى كل جانب من جوانب الدولة ومن أولها الجيش

المدافع عن البلاد قال تعالى « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » .

٦ - « وأخيرا إقامة حياة ديمقراطية سليمة » وهي مبدأ الاسلام في الدعوى الى الشورى وإقامة الحكم على أساسها فيصف المؤمنين بقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » وأمر الرسول الكريم بقوله « فامع عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر » .

هذه هي المبادئ الستة التي قامت على أساسها الثورة المباركة والتي منجلها الميثاق ارتباطا مع الأمة عليها ثم يتحدث الميثاق بعد ذلك عن القدرات الثلاث التي يجب أن تسليح بها نفسها لتصمد للحركة المصرية التي تخوض غمارها وهذه هي القدرات :

١ - « الوعي القائم على الاقتناع العلمي النابع من الفكر المستنير والناشئ من المناقشة الحرة التي تتمرد على سيطرة التعصب أو الأرهاف » وهذا ما يرشد اليه الدين القيم حين ينهى عن أن يتبع الإنسان ما ليس له به علم ويعتبر الإنسان مسئولا عن مناقذ العلم فيه من سماع وبصر وقلب قال تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » ثم يدلنا على المنهج العلمي السليم من استماع سائر الأقوال ووزنها بالبحث والنظر والمناقشة الحرة الخالية عن التعصب لاتباع الأحسن بعد المعرفة قال تعالى « والذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب » .

٢ - « والحركة السريعة الطليقة التي تستجيب للظروف في مجابهة النضال مع الارتباط بأهدافه ومثله الأخلاقية فلا استجابة للظروف تتضح في قوله تعالى « ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم » فإذا انتهك الأعداء حرمة المسجد الحرام بالقتال فيه فلا تقف جامدين بل نبادلهم القتال استجابة لهذه الظروف على وجه السرعة . أما رعاية المثل الخلقية والأهداف فهي مثالية حرص عليها الميثاق وتوضح في قوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واثقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » فهو أمر بالقصاص مع مراعاة مثلهم وأخلاقهم المعبر عنها « بتقوى الله » .

٣ - « أما الوضوح في رؤية الأهداف وتجنب الانسياق الانفعالي » فذلك أساس عام في التثبت والتبين قبل الحكم على الأشياء وعدم التأثر بالانفعالات التي يؤدي التأثير بها الى الابتعاد عن الطريق القويم ثم الندم فيما بعد وهذا يتضح من قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » .

هذه فقرات تصور المبادئ التي قام عليها الميثاق وتبين أنها تلتقى بمبادئ الاسلام وهكذا يتسق الميثاق في بابه الثامن مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله « أن العمل الإنساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع

لكي يحقق أهدافه . العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب .
والعمل حياة . ان العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم . ان العمل
الوطني المنظم القائم على التخطيط العلمي هو طريق الغد » وهذا هو
الاسلام يجعل العمل رأس المال قبل كل شيء قال عليه السلام « جعل
رزقي تحت ظل رمحي » وقال تعالى « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا
فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » والقرآن يدفعنا الى العمل دفعا
فقال « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » وقوله « فاذا
قضيت الصلاة فانشروا في الأرض وابتنوا من فضل الله » والعمل في
الاسلام مطلق واسع الرحاب غير مقيد باطار طالما ليس فيه اضرار بالغير،
والاسلام حين يفتح باب العمل على مصراعيه امام المسلمين كافة انما
يدفعنا للكسب الحر النظيف في تجارة ورزق كبير قال تعالى « لا يلاف
قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فليجدوا رب هذا البيت الذي
اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » كما أمرنا أن نسلك طريق الزواجة
لنطعم وننعم قال جل شأنه « فلينظر الانسان الى طعامه انا صببنا
الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا
وزيتونا ونخلا وحداثا غلبا وفاكهة وابا متلعا لكم ولانعامكم »
ووجهنا للصناعة وما فيها من أهمية ، ويشير الى صناعة الحديد « فيه
باس شديد ومنافع للناس » وقال تعالى « وعلمناه صنعة لبوس لكم
لنحفظنكم من بأسكم » وقال تعالى في صناعة الملابس « قد انزلنا
عليكم لباسا يوارى سوءاتكم وريشا » والله يجعل العاملین مراتب
بخصب العمل قال تعالى « ولكل درجات مما عملوا » وقال « فضل
الله المجاهدين بأموالهم وانفسهم على القاعدین درجة » .

ويقول الميثاق « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن
الديمقراطية الاجتماعية ولا يمكن أن تتحقق الديمقراطية السياسية
في ظل سيطرة طبقة من الطبقات والصراع الحتمي يكون حله سليما
في اطار الوحدة الوطنية ومن طريق تدوين الفوارق بين الطبقات .
واننا لنلتم ذلك في الاسلام حينما دعا الى أن تكون ملكية الأرض
وموارد الثروة ومصادر الانتاج موزعة على صعيد شعبي متقارب
الفوارق اما اذا صار الملك والفنى في جانب والفقر والضعف في جانب
آخر فالديمقراطية السياسية سراب لا حقيقة له قال تعالى « كيلا
يكون دولة بين الأغنياء منكم » وقوله تعالى الى جانبه « وأمرهم شورى
بينهم » اذ لا يكمل أن يكون الأمر شورى في أمة ما الا اذا كان أفرادها
ذوى انصبة فيما يدبرون الرأي فيه .

وينص الميثاق على « أن التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات
التعاونية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال لتمكين الديمقراطية
السليمة » وهكذا أفسح الثوار الطريق أمام التعاون ليؤدي رسالته
المستمدة من تعليم الدين القيم ولتحقيق دعوته التي هي قبس من تلك
الدعوة السماوية التي تأمر الانسان بفعل الخير فأشار الميثاق الى
التنظيمات التعاونية والعمل على تنميتها وازدهارها باعتبارها من
أجهزة الدولة الديمقراطية الاشتراكية وقد تجلت دعوة الاسلام لها
وحثه عليها في قوله تعالى « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا »

وقوله جل شانه « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » .

● ويذكر الميثاق أن « الحرية وحدها هي القادرة على تحريرك الانسان الى ملاحقة التقدم وعلى دفعه . والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناؤه المقندر . ولابد أن يستقر في ادراكنا أن القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها » لقد اجمع العلماء على أن للفرد في الجماعة الاسلامية حقوقا وحریات لا يملك الحاكم أن يمسها أو ينال منها بغير حق بل ان الحرية ركيزة من ركائز العقيدة الاسلامية وان الحفاظ على كرامة الفرد وحرية اصل اسلامي لا يتصور اهداره بغير اهدار روح الاسلام نفسه ، فمكانة الفرد في الجماعة الاسلامية هي المكانة الرفيعة التي وضعه فيها خالقه حيث يقول « ولقد كرمنا بنى آدم » وقوله جل شانه « واذا قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة » . وأول القيم في الدين الاسلامي « الحرية » اذ جاء الاسلام لتحرير الانسان من العبودية فالحرية الدينية والحرية السياسية والحرية الفكرية والحرية الشخصية كل اولئك قيم جليلة كفلها الاسلام وحاطها بسياج من التشريع بشرط واحد هي ألا تنسئ هذه الحرية الى الفوضى التي تضر بمصلحة الفرد والجماعة ، والقرآن الكريم يقول في الحرية الشخصية « فلا صدوان الا على الظالمين » اما حرية المساكين فقد قررها بقوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنثوا وتسلموا على اهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا » اما الحرية الدينية فقررها بقوله تعالى « لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » .

وينص الميثاق على مقاومة التمييز العنصري « ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصري هو ادراك سليم للمغزى الحقيقي لسياسة التمييز العنصري فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو تهديد للترفة بين قيمة جهودهم » والاسلام يقرر أن الناس جميعا متساوون في طبيعتهم البشرية وأن ليس هناك جماعة تفضل غيرها بحسب عنصرها الانساني . وخلقها الاول وانحدارها من سلالة خاصة وأن التفاصل بين الناس انما يقوم على أمور أخرى خارجة من كل ما سبق فيقوم على أسس كفايتهم واعمالهم وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ومجتمعه والانسانية جمعاء وفي هذا يقول الله تعالى « يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير » وهكذا يقرر ذلك سيدنا رسوله الله عليه السلام في خطبة الوداع فيقول : « ايها الناس ان ربكم واحد وان اياكم واحد كلكم لادم وادم من تراب وليس لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل الا بالتقوى » ويذهب ديننا في تقديس كرامة الانسان بفض النظر عن لونه وجنسه . وعقيدته الى الامر بمعاملة المجوس كمعاملة الكتابيين . قال عليه السلام : « سنوا لهم سنة أهل الكتاب » ومعاملة الرقيق بالرقيق قال تعالى : « واتقوا الله فيما ملكت ايمانكم » .

ويذكر الميثاق حرية العقيدة فيقول : « ان حرية العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قدامتها في حياتنا الجديدة الحرة » .

وقد بالغ الاسلام في تقديس حرية العقيدة الدينية حتى منح اكراه الناس على رأى ولو كان هذا الرأى هو الاسلام نفسه قال تعالى « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » وقال جل شأنه : « افانئت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » ولم يقف الاسلام عند تقرير هذه الحرية بل قرر لاهل الكتاب حرية كاملة فى ان يبدوا الله على طريقته دون أن يكونوا فى ذلك هدفا لسخرية أو موضعا لاذى فقال عليه السلام « من آذى ذميا فقد آذانى » وقال « من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طااقته فأنا خصمه يوم القيامة » .

ومما يهش له أن اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمى التى تضم ممثلى مائتى كنيسة فى أكثر من خمسين دولة شرقية وغربية أصدرت خلال اجتماعها فى باريس قرارا أشادت فيه بالميثاق الوطنى واعتبرت اللجنة الميثاق « نبراسا لتقدير رسالة الدين ومبادئ الحرية الدينية وقواعد العدالة الاجتماعية » كما جاء فى قرار اللجنة أن « الميثاق يعتبر عملا انسانيا يقدس حرية العقيدة ويرسئ قواعد العدالة الاجتماعية على اساس قومية من الحق والخير ويرفع حقوق الانسان فوق مستوى المكارب السياسية والمصالح الدائمة » .

وينص الميثاق على حرية التعبير بقوله : « ان ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه وملازمته مع الأهداف الكبيرة للعمل » .

وكما نص الاسلام على مشاورة الحاكم للرعية قال تعالى « وشاورهم فى الأمر » فقد جعل مناصحة الرعية للحاكم واجبا عليها لذلك فرضه الله على المؤمنين فرض كفاية قياما بأصل من أصوله هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قال تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .

وتقبل الصحابة مناصحة الرعية وتوجيهها بصدر رحبة ونفوس راضية حتى قال عمر رضى الله عنه : « رحم الله امرأ اهدى الينا عيوبنا » فوضعوا توجيه الرعية فى موضعه الصحيح والحق ابن ادراك هذا الدور الذى تؤديه حرية التعبير والنقد الذاتى فى صيانة النظام الديمقراطى وجعل الرأى العام على بصيرة كاملة بمجريات المسائل العامة يجعلنا نؤمن بدعوة الاسلام له فهو مشاركة فى تبعات الحكم ووسيلة الى تحرى الحق ومعرفة الصواب من الأمر .

وينادى الميثاق بالمساواة بين الرجل والمرأة فيقول : « ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولا بد أن تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة » .

ولقد شمل الاسلام المرأة بعطفه ورمائه فى جميع شئون الحياة وسما بها الى منزلة رفيعة لم تصل المرأة الى مثلها بل لم تصل الى ما يقرب

منها في آية شريفة أخرى من شرائع العالم: قديمة ومتوسطة وحديثة وسوى بينها وبين الرجل في القيمة الإنسانية المشتركة وفي الحقوق المدنية العامة وخاصة حق التعليم وحق العمل ولم يفرق بينهما الا حيث تدعو الى هذه التفرقة طبيعة كل من الجنسين وما يصلح له ومراعاة الصالح العام وصالح الأسرة وصالح المرأة نفسها قال تعالى (فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض) .

وقال جل شأنه : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء) وقال تعالى : (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) فللمرأة من الحقوق في نظر الاسلام مثل ما عليها من الواجبات وللرجل مثلها واجبات بمقدار ماله من حقوق وحتى الدرجة التي منحها الله له وجعل له القوام على الأسرة بسببها ليست حقا خالصا من الواجبات .

وينص الميثاق على حق الطفولة فيقول : (إن الطفولة هي صانعة المستقبل ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لهم من تحمل مسئولية القيادة بنجاح) وانا لنسمع صوت الاسلام ينادي بحماية الطفولة ويدعو الى رعايتها والصناية بتعليمها وتاديبها وعطف قلوب الآباء والأمهات على أبنائها وجعلها زينة الحياة الدنيا وشرع لها من الحقوق ما لم تتركه أوروبا الا في أواخر القرن السابع عشر ولا يتسع المجال للأفاضة فيما قرره الاسلام للطفولة من حقوق توفر لها الحياة الكريمة المطمئنة قال عليه السلام : (أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله) وقال صلوات الله عليه : (من كان له صبي فليصنّب له) وهكذا نرى الاسلام قد أنصف الطفولة فمنع أذاها وقتلها قال تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم) ونراه حررها مما كانت تعانيه من عسف وقسوة ثم أخذ يوصي بهم قال عليه السلام : (الزموا أولادكم وأحسنوا أدبهم) .

وينص الميثاق على حماية الأسرة فيقول : (إن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع ولا بد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطني) وللأسرة في الاسلام مكانتها المقدسة ولذلك ربّ شئونها وجعلها تعيش في إطار من التكافؤ والمودة والتراحم ورسم لها خطوطا عريضة للوائم والوفاق وتجنب الشقاق والتشقاق لأنها الخلية الأولى التي اذا صلح أفرادها صلح المجتمع كله قال تعالى : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها) وقوله جل شأنه (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة) ثم عاد الاسلام بعد ما أكد رابطة الألفة ووشيجة المحبة والرحمة بين الزوجين ليدعو الأبناء للبر بالوالدين قال تعالى : (ووصينا الإنسان بوالديه) . وقوله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبالوالدين أحسانا أما ببلغن عندك الكبير أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) وواجب الأب وواجب الأم معا أن يقررا في حياة المنزل بينهما

«وفيما بين أولادهما سلوكا يقوم على الإيثار والتعاون الفكرى والعملى وأن تنشئ كل أسرة بنيتها وبناتها على النظام العادل الأمين الذى يستمد تعاليمه من الدين وقد قال عليه السلام : (مائحل والد ولده نحلة أفضل من أدب حسن) وأن أفضل الأدب وأنفعه أن يتلقى الناشئ فى أحضان الأسر الواعية الصالحة تربية سليمة وتوعية وطنية ثابتة لتتوافر للأسرة أسباب الحماية وقد قال عليه السلام : (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالرجل راع فى أهله ومسئول عن رعيته والمرأة راعية فى بيت زوجها وهى مسئولة عن رعيتها) وبهذه الرعاية تكون الأسرة الصالحة التى يرضاهم الإسلام ويوضح معالمها دستور الثورة فتكون دعائمها الخلق والدين والوطنية .

ويقرر الميثاق من السلام (أن شعبنا يعتقد فى السلام كبدا ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد) .

ان السلام اذا كان مبدأ الثورة بنص الميثاق ، فهو شعار المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها منذ ظهور هذا الدين الكريم حتى اليوم وهو من أعظم القيم الدينية حتى قيل ان الإسلام من السلام الذى هو ضد العدوان ، سلام بين العبد وبين نفسه وبينه وبين الله تعالى وبينه وبين غيره من الناس ، والسلام دين يدعو الى السلام ويضع هذه القيمة على رأس القيم التى فيها صلاح العالم وغيره والأخذ بيده وهادى ذى ومن ورأها الإسلام تنتصر فى العالم لأنها الحق قال تعالى : (وان جنجوا للسلام فاجنح لها وتوكل على الله) فمن جاء مسلما لينفى أن نتعاون وإياه وبهذا التعاون يتم التكآلف ويقوم العمران قال تعالى : (واذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم) .

وإذا كانت تحيتنا فى هذه الحياة وعلى هذه الأرض (السلام عليكم) وهى شعارنا الذى نهتدى به فهى شعار أصحاب الجنة فى الآخرة لأنها أعظم قيمة ينالها المرء فى دنياه وآخرته قال تعالى : (دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحيتهم فيها سلام) وقد دعانا الإسلام الى أن نهتدى بالسلام فى حياتنا وسلوكنا وأن نحمل سلامنا بالقوة اذا لزم الأمر، فهذه الآية الكريمة تشير الى السلم المسلح فى قوله تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)

ويذكر الميثاق حق المواطن فى العدل فيقول : (كذلك فان العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبغيدة المنال على المواطن ، ان العدل لابد أن يصل الى كل فرد حر ولا بد أن يصل اليه من غير موانع مادية أو تعقيدات ادارية) .

ولقد حرص الإسلام على توفير العدل لجميع المسلمين بل جعل العدل العدالة واجبا انسانيا عاما تعيش فى قانونه الإنسانية كلها على هدى مستقيم لا موح فيه وعندما نتجه الى نصوصه يؤاخذنا قول الله سبحانه : (أن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن

«الفحشاء والمنكر والبغى» ويواجهنا قوله تعالى : (أن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) بل أن العدالة الإسلامية تعم العدو والولى على السواء قال تعالى : ولا يجرمكم شنآن (عدا) قوم على ألا تعدلوا ، عدلوا هو أقرب للتقوى) بل جعل العدالة حقاً للضعيف والقوى والجاهل والعالم والدول المتقدمة والدول المتخلفة فليس للمتقدم حق فوق حق المتخلف في الوجود وإن الأحاديث النبوية تدعو إلى العدل فقد قال عليه السلام من ربه : (يا معادى انى حرمت الظلم علم نفسى وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا) وإن النبى عليه الصلاة والسلام ليصرح بأن كل عمل يقبل الغفران إلا ظلم العباد فإن الله لا يفره إذا لم يسامح العباد الذين وقع الظلم منهم وإن الاسلام قد وضع بالنسبة للعدالة المطلقة في داخل البلاد وفى علاقات الدول نظاماً لم يشهد العالم مثله عدلاً .

وينص الميثاق على حق كل مواطن في العلم فيقول : (حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه أن العلم طريق تعزير الحرية الإنسانية وتكريمها كذلك فإن العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى وإضافة أفكار جديدة إليه كل يوم وعناصر قائمة جديدة في ميادينه المختلفة)

ولم يسبق الإسلام دين وقف من العلم كموقف الإسلام من الدعوة إليه والإشادة بفضلها فأول ما نزل من القرآن على النبى الأسمى عليه السلام : (اقرأ باسم ربك الذى خلق - خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم) .

وفى القرآن والسنة من الإشادة بفضل العلماء ما بلغت النظر إلى سمو مكانة العلم في الإسلام قال تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو العلماء ودماء الشهداء يوم القيامة) ويدل على فضل العلم قوله عليه والملائكة وأولو العلم) وفى الحديث عن النبى عليه السلام : (يوزن مداد السلام :) (قليل العلم خير من كثير العبادة) ويحث الله تعالى على طلب العلم بقوله : (فاسألوا أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون) ويقسول النبى الكريم : (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) وقال عليه السلام فى فضل الرحلة فى طلب العلم : (من خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع) ولا يرى الإسلام أن للعلم حداً ينتهى عنده العالم فقال تعالى : (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) فليأخذ كل بقدر طاقته ويرى العلماء أن العلم المطلوب فى الشرع نوعان : (ما هو فرض عين) وهذا واجب على كل مكلف ومنه : (ما هو فرض كفاية) وهو واجب على جميع المكلفين لا فرداً بذاته وماعدا هذين النوعين فهو (مندوب أو مباح) ونتيجة ذلك كله أن العلم فى الإسلام هو شرف وواجب وحق فهو شرف لما ذكرناه من النصوص التى تشيد بفضل العلم وترفع مكانة العلماء . وهو واجب لما ذكرناه من أن العلم إما فرض عين أو فرض كفاية . وهو حق فإن الإسلام يفرض على العالم أن يعلم وعلى الجاهل أن يتعلم كما قدمنا ولذا كان من الواجب على الإنسان أن يسعى لتحصيل العلم وعلى الدولة والمجتمع أن تيسرا له الوصول إلى هذا الحق فهو من الحقوق الطبيعية فى الإسلام .

وأخيرا نستطيع بعد هذه الجولة أن نشير الى حقيقة ثابتة لا ندحه لنا من الإشارة اليها وهي أن الاسلام قد عنى بوضع تنظيم شامل للدولة والمجتمع الذي تقوم عليه الدولة ، وضع هذا التنظيم في صيغة مبادئ كلية وأصول عامة كما أسلفنا وعهد الى العقل الانساني أن يبني على هذه الاصول جميع الأوضاع والجهزة التنفيذية التي تعنى بحاجات عصره على ضوء ظروف هذا العصر بشرط أن يكون هذا البناء دائما في اطار هذه الاصول العامة وكانت تبعة كل جيل في كيفية تطبيق هذه الاصول العامة والتعاليم الكلية وأرتباد الوسائل العملية التي تضع هذه التعاليم موضع التنفيذ - كانت تبعة كل جيل في هذا الشأن تبعة كبيرة ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان جيلنا كان من اصديق الاجيال في حمل هذه الامانة فان مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه السيد الرئيس المفدى جمال عبد الناصر للامة العربية ولكل امة اسلامية يريد أن تهتدى بهديه هو تطبيق عملي لتعاليم الاسلام الكلية تطبيقا يلبي مطالب هذا العصر .

ولنوضح ما نشير اليه نقول : ان الاسلام عنى بوضع هذه التعاليم الكلية في فضاءها الثلاث من خلقية واقتصادية وسياسية . تعاليم سياسية صريحة الى جانب تعاليم اقتصادية حاسمة حتى تتفاعل هذه التعاليم مع التعاليم الخلقية فيستقيم امر المجتمع الانساني الى ابدا الدهر .

وهذه التعاليم بفروعها الثلاثة تتساند وتتفاعل معاني تنظيم المجتمع وهذا التساندد والتكامل في التعاليم الاسلامية بفروعها الثلاثة هو ميزة النظام الاسلامي على جميع النظم السابقة او المعاصرة وهذه آية كريمة تبرز لنا مدى هذا التساندد والتكامل قال تعالى (والذين يحبون كباثر الامم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون . والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون (فالشورى في الآية (وأمرهم شورى بينهم) هي الدعامة الأساسية للديمقراطية السليمة ويحفها من اليمين بتعاليم اخلاقية رفيعة يلتزمها المواطنون جميعا (والذين يحبون كباثر الامم ... الخ) ومن اليسار باتجاه اقتصادي معين يهدف الى توجيه سياسة الحكم الى البر بالمواطنين (ومما رزقناهم ينفقون) وهو اساس الاشتراكية الرشيدة . والفقرة الاخيرة (والذين اذا أصابهم البغي ... الخ) تنقلنا الى نطاق داخلي ودولي معا فاذا أصاب مجتمعا عدوان من مجتمع آخر فهو ينهاه عن الاستسلام ويأمرنا بصدا العدوان واعداد القوة لدفعه حتى نتنصر على البغي ، وهكذا تترن الديمقراطية السياسية بديمقراطية اقتصادية وبنهج اخلاقي يلتزمه المواطنسون والا كانت ديمقراطية زائفة فاشلة .

خاتمة

ولو ان باحثا تتبع كل كلمة في هذا الميثاق وكل مبدأ قام عليه وأراد أن يرجعها الى نظائرها من كتاب الله وسنة رسوله لاستطاع أن يأتي في ذلك بما يطمئن القلوب ويشفي الصدور ويوضح السبيل القويم الذي سلكه معلمنا الأكبر فليسوف الثورة المؤمنة جمال عبد الناصر في التنمية الروحية بالميثاق . ولاعجب في أن يسلك بنا البطل المؤمن

(جمال) هذا المسلك ليجدد ديننا وقيمنا الروحية ويربي ابنائنا تلك التربية الخلقية والدينية التي نالت أكبر قسط من عناية الأمم الإسلامية ومفكرها ، فكان التفقه في الدين والتحلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل أسمى غايات التربية الإسلامية وفي هذا يقول عليه السلام : (انما بعثت لأتم مكارم الاخلاق) وللتربية الروحية في النظم الإسلامية وسائل نظرية وأخرى عملية :

أما الوسائل النظرية فتتمثل في شرح الفضائل والرذائل وتحبيب الفضائل الى النفوس ببيان محاسنها وما لها من آثار نافعة في حياة الأفراد والجماعات ، والتنفير من الرذائل ببيان مساوئها ومالها من آثار ضارة هدامة قال تعالى : (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)

وأما الوسائل العملية فهي أهم بكثير في نظر الاسلام من الوسائل النظرية وهذه الوسائل العملية هي :

الأولى : أن تبث الاخلاق عن طريق القدوة الصالحة ومحاكاة السلوك الفضائل وفي هذا يقول الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) .

الثانية : تتمثل في أخذ الصبي وغيره بمزاولة الفضائل الخلقية والواجبات الدينية مزاولة عملية حتى تصبح هذه الفضائل وهذه الواجبات عادة وطبيعة له وفي هذا يقول عليه السلام (مروا اولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر) .

الثالثة : تتمثل في ابعاد المؤثرات الضارة بالاخلاق ، ومن ثم يرى مفكرو الاسلام أنه من الواجب أن يستبعد من الدراسة في المراحل الأولى الأدب المكشوف والخليع شعره ونثره وقصصه لما يحدثه هذا اللون من الأدب من أثر سوء في اخلاق النشء (روم من الشعر أعفاه ومن الحديث أشرفه)

ولعلنا جميعا ندرك ان بامث نهضتنا وحارس قيمنا الروحية (رئيسنا جمال) قد أخذنا بهذه الوسائل الإسلامية في شخص أرواحنا بالتوجيه الإنساني واهدادنا للسير في طريق السلوك القويم لتحقيق

القيم الأخلاقية أو الروحية أو الانسانية الفاضلة المستوحاة من توجيهات الدين وتعاليمه .

وهكذا نلمس في الميثاق نفحة من الروحانية المتدفقة ونحس انعكاسه نورانية متوهجة لتلك العقيدة المتينة المتغلظة في قلب صاحب الميثاق ونشعر بأن (عبد الناصر) لم يكن هو الذى يتحدث بالميثاق فى غلالة الاشراق المؤمن ورواء الاسلام الهادف ولكن المتحدث به كان حقا امل امة ورجاء شعب ولسان نهضة وعنوان بعث وصوت تاريخ ، انه انتفاضة اليقظة وومضة الوهم وانطلاقة القائد لامته العربية الى آفاق المستقبل الباسم والفد المشرق السعيد ...

الوحدة العربية

بمقام
مختار

الجمهورية العربية المتحدة

- ١ -

تعتبر الجمهورية العربية المتحدة أكبر دولة عربية من حيث الطاقة البشرية ، فعدد سكانها يبلغ نحو سبعة وعشرين مليوناً ، ومن حيث الدخل القومي الذي وصل الى نحو ١٤٠٠ مليون جنيه ، ومن حيث الميزانية التي بلغت عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ م ١٠١٢٦٢١٥٥٠ جنيهاً دون شركات القطاع العام ، ومن حيث امكانياتها على الدفاع والكفاح ، ومن حيث تقدمها العلمي والفني ، ومن حيث مقدرة اجهزتها الاعلامية والثقافية ، ومن حيث ثروتها الزراعية والصناعية والتعدينية ، ومن حيث سمعتها العالمية فهي صانعة الحضارات ، وهي أول مجتمع بشري متحضر ، هذا الى اهمية موقعها الجغرافي والاستراتيجي ، وايمانها العميق بقوميتها العربية وبخاصة في هذه الفترة التاريخية الحاسمة .

هذه الميزات الفائقة هي التي ارهبت اسرائيل ، وجعلتها تعيش في قلق وعدم استقرار ، وحالت بينها وبين تحقيق اطماعها التي تشمل في ان يكون لها دولة تمتد من النيل الى الفرات اذ انها تعلم علم اليقين ان الجمهورية العربية المتحدة لن تتوانى في الهجوم عليها بغنفاوة اذا ما سولت لها نفسها العدوان على أي شبر من أية أرض عربية .

وهي الميزات التي دفعت الجمهورية العربية المتحدة الى ان تعتبر نفسها مسئولة مسئولية مباشرة كما يقول الميثاق « في صنع التقدم وفي تدميمه وحمايته ، وأن هذه المسئولية تمتد لتشمل الأمة العربية كلها » .

على أن تقدم الأمة العربية أساس في هذه المرحلة التي تقتضي منا استغلال جميع طاقاتها وامكانياتها حتى نثبت للعالم أننا لسنا أمة متخلفة ، وأننا لسنا نخطراً على البشرية عالة على العالم ، وحتى نمحو من أذهان الرأي العام العالمي ما بثته فيه تخرصات وأكاذيب الصهيونية العالمية والاستعمارية من أننا مازلنا نعيش عيشة بدائية وأننا مازلنا ن فكر بعقليات المصور الوسطى ، وأننا قوم معوقون للتقدم البشري .

هذا الى أن تقدمنا في هذه المرحلة سيؤدي الى أن نبني جهودنا وننطلق بأقصى طاقاتها وأن نصبح طاقة بشرية فعالة يمكنها الدفاع عن حقوقها والنهوض بمسئولياتها .

أسس الوحدة العربية

والوحدة العربية قد وجدت صداها في قلب كل عربي مخلص واع، وأصبحت هدفا من أهداف القومية العربية، فالأمة العربية كما يقول الميثاق « لم تعد في حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها . لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة ، وأصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته » .

فالوحدة العربية قد استكملت عناصرها ، ونهيا لها من العوامل مالم ينهيا لأية وحدة أخرى فهي تقوم أولا وقبل كل شيء على الوحدة الثقافية التي تقوم على وحدة اللغة وعلى وحدة الفكر وعلى وحدة الفن بل على وحدة العادات والتقاليد والسلوك .

وهي تقوم ثانيا على وحدة التاريخ ، وحدة النضال العربي بل الوحدة السياسية والاقتصادية والدفاعية ، كانت كذلك في عهد الخلفاء ، وفي عصرى الدولتين الأموية والعباسية ، وتمرضت للضعف في أيام العثمانيين وفي عصر الاستعمار الأوربي . وهي قد دافعت من نفسها لصد التتار ، ودفع الصليبيين ثم التقت جيوشها أخيرا على ثرى فلسطين ، وسال الدم العربي دفاعا عن هذه الأرض العربية ، وفي كل بلد عربي يتذكر الأبناء تاريخهم البطولي والنضالي ، هذا التاريخ الذي يشكل حجر الزاوية في بناء وجدانهم ان صبح هذا التعبير ، والعرب في كل مكان لا يمكنهم أن يتخلوا عن هذه الذكريات ولا أن يتخلوا من هذه الأحداث التي هي جزء لا يتجزأ من ضميرهم الحي .

وهي تقوم ثالثا على وحدة الأمل وعلى الالتقاء على غاية موحدة ، هذه الغاية هي « الوحدة » ولن تجد أى عربي يمارى في هذه الغاية ! ولا يؤمن ايمانا عميقا بالوحدة ، الوحدة هي أمل العرب وهي مبتغاهم وهي طريقهم الى العزة والمنعة، ومستقبل الأمة العربية متوقف على هذه الوحدة ، ومصير الأمة العربية مرتبط بمعضه بعض ، والكيان العربي كل لا يتجزأ فإذا اقتطع منه جانب تأثرت جميع الجوانب ، واهتزت الأرض العربية كلها ، ويؤكد ذلك الواقع الحى في فلسطين المحتلة ، ومن أجل أولئك كله . لم يعد « الميثاق » الحقيقة حين قال :

« يكفى أن اللغة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل .

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان .

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير » .

الصراع داخل الوطن العربي

وإذا كانت الوحدة هي الهدف الاسمي لكل الشعوب العربية ، فما بال هذه الوحدة لم تتم حتى الآن ؟ لقد أثار ذلك الوضع دهشة الكاتب الإنجليزي أرنولد توينبي في محاضراته التي ألقاها في مصر بعنوان « لماذا تأخرت وحدة العرب ؟ » فقال ما نصه : « ومن الدهش حقاً إن إعادة الوحدة هذه لم تحدث حتى اليوم » .

ولكن هذه الدهشة ستزول حتما عندما نرى أن الوطن العربي تنقسمه دول صنع الاستعمار حدودها صنعا ، وهذه الحدود المصطنعة إنما كانت لأموال منها : تقسيم مناطق البترول بين الدول الاستعمارية الكبرى ، ومنها إيجاد مروض لمن أخلصوا للاستعمار في أثناء الحرب العالمية الأولى ، ومنها تقطيع أوصال العالم العربي وتمزيقه حتى يظل ضعيفا وأهنا لا يقوى على دفع العدوان أو التخلص من الاستعمار . ومن الطبيعي أن طبقة الملوك أو الطبقة الحاكمة التي تفيد من سلطانها ومن أموال المستعمرين يههما أولا وقبل كل شيء أن تبقى على هذا السلطان ، وأن تحرس الحرس كله على هذه الأموال حتى تعيش في أبهة ورفاهية ، وبقاء سلطانها وأموالها متوقف على الاستعمار الذي يحمي لها هذا السلطان ، ويفدق عليها الأموال فهي ترتبط به وأن يكن ذلك على حساب شعوبها أو مستقبل الأمة العربية .

ولا شك أن مثل هذا الوضع يقتضى صراما بين هذه الطبقة وبين غالبية الشعب .

هذه الغالبية التي ترى قصورا تقام ، وحرمانا تنتهك ، وأموالا تنفق على المبازل والمساخر والترف والأبهة ، وانفصالا بينهم وبين حكاهم ، وترى دولا عربية أخرى غيرت من وضعها الاجتماعي الرأسمالي المستغل ، وأطاحت بالعروش النخرة ، وأخذت تقيم المشروعات التي تعود على الشعب بالخير ، بل بحياة أفضل ، ومستقبل آمن وطمأن ، وترى العالم في ثورة اجتماعية حيث يؤصل للديمقراطية الحقة ، التي تنهض بالشعب وتعمل لخير ، وتؤمن بحقوقه .

هذه الرؤية الكاشفة القريبة والبعيدة ملكت على الشعوب العربية وجدانها ، وحدث بها إلى أن تحاول التخلص من وضعها المتخلف ، وأن تعمل على هدم الرجعية وتقويض دعائمها ، وعلى هذا الأساس قامت ثورة تموز (يوليو) سنة ١٩٥٨ في العراق حيث أطاحت بالملكية والرجعية وأن انحرقت من الخط العربي الاصيل وهو العمل للوحدة (١)

(١) هذا قبل قيام ثورة ١٤ رمضان التي رجعت إلى الخط العربي

وهو الأساس الذي قامت عليه ثورة اليمن التي اطاحت بحكم الأمراء ،
وانتهت عهد الاستبداد والاستغلال .

على أن بعضهم يزعم أن الوحدة لن تتم لأن هناك خلافا حقيقيا بين
الحكومات العربية ، ولكن هذا الخلاف لا يلبث أن يزول بعد أن يتحرر
كل شعب عربي من سيطرة الرجعية التي ربطت عجلتها بعجلة الاستعمار ،
فمن كان يظن أن حكم عبد الله ونوري السعيد سينقضي ويختفى إلى
الأبد ؟ ومن كان يحلم بأن حكم آل حميد الدين سينتهي إلى غير رجعة

إن عجلة التاريخ لن تمضي إلى الوراء ، وإن الشعوب لابد أن تنتصر ،
والخلاف المزعوم إنما هو خلاف ظاهري يخفى في طياته حقيقة الثورة
الاجتماعية التي شملت الوطن العربي بأسره وإلى هذا يشير الميثاق بقوله:

« أن الدين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها
مستدلين بقيام خلافت بين الحكومات العربية ينظرون إلى الأمور
نظرة سطحية .

إن مجرد وجود هذه الخلافات هو في حد ذاته دليل على قيام
الوحدة .

إن هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي ..
واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية في كل مكان من العالم العربي ،
والتجمع الذي تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية في العالم العربي
هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية التي تهب على الأمة
العربية ، وتحرك خطواتها وتنسحقها عبر الحدود المصطنعة .

إن التقاء القوى التقدمية الشعبية على الأمل الواحد في كل مكان
من الأرض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح المتحدة في
كل مكان من الأرض العربية هو في حد ذاته دليل على الوحدة أكثر مما
هو دليل على التفرقة » .

نعم إن الصراع القائم داخل الوطن العربي إنما هو صراع بين
القوى الشعبية التقدمية وبين الرجعية المستغلة ، صراع بين الشعوب
المتطلعة إلى أن تحكم نفسها بنفسها وبين الفئة القليلة الاقطاعية الانتهازية ،
وهو صراع عنيف حاد . وقد كان منغفه وحدته لا من حيث الكثيرة
والقلة بل من حيث اشتعانة القلة بالدول الاستعمارية التي تساندها
لأنها تحقق لها اطماعها في حقول البترول وفي ثروات الشعوب وفي
السماح لها بإقامة قواعد عسكرية ، وهي في يدها السلطان والنفوذ
والمال والسلاح ، فهي تجند أجنادها من الوصاليين وضعاف القلوب ، ومن
غبي الجاهل عقولهم وأفئدتهم لتضرب الحركات التحررية وتشرذم الثوار
المناضلين ، وتعذب ذوي المبادئ والأهداف القومية ، وإلى ذلك أشار
ارتولد توينبي في المحاضرة التي نوهنا بها سابقاً وإن لم يفصح قال :
« ورغم هذا هناك عناصر في عدد من الدول العربية قوية بما فيه
الكفاية لتضع عقبات في طريق الوحدة ، وطريق الحصول عليها » .

الرجعية والاستعمار

ولكن لم تحاول الرجعية والاستعمار الحيلولة دون الوحدة ؟ لقد حدث أن قامت وحدة بين مصر وسورية بارادة شعبيهما ثم تجمعت الرجعية والاستعمار وفي اذبالهما الصهيونية لضرب هذه الوحدة ونفسم حراها . لم حدث ذلك ؟

حدث ذلك لان الاستعمار يهمة الا تكون وحدة بين الدول العربية على الاطلاق وهو مصر على موقفه منذ أن وضع قدمه في هذه الدول ، بل قبل أن يضع قدمه فيها وكان يتنمر للاتقاض عليها . لقد فصل ذلك حين توحدت مصر وسورية في عهد محمد علي ، فأجبرها على أن تتخلى عن هذه الوحدة وأن تعود إلى الانفصال وعدم تجاوز حدودها وفعله بعد أن أعطى العهود والمواثيق في اثناء حربه العالمية الأولى بالاستقلال تحت حكم موحد ثم شاء أن يمزق ما كان متصلا ، وأن يقطع ما كان مترابلا ، وشاء حين أعطى وعد بلفور ، وحين مكن لاسرائيل في فلسطين العربية ، وفعله قبل ذلك حين استفتوا الشام فافتي بالوحدة وحدة سورية ولبنان وفلسطين وما يسمى الآن شرق الأردن . وذلك حين قدمت اللجنة الامريكية لتتعرف على مطالب الشامييين عقب الحرب العالمية الأولى ، ولكنه ضرب برأى الشعب عرض الحائط وأقدم على تمزيق الشام هذا التمزيق المثير ، ولاشك أن الاستعمار حين يفعل ذلك إنما يحافظ على كيانه ، ويبقى على نفوذه .

أما الرجعية فلها شأن آخر هو أنها تعمل على أن يظل حكمها قائما وان يكن على أجساد الشعب العربي . وقد وجد الاستعمار أقوى معين حين لم يعد في استطاعته أن يحافظ على سلطانه بالقوة المسلحة ، فلجأ الى قصور الرجعية يحتوى فيها ويدبر المؤامرات ويؤلبها ويشيرها ، ويمدها بالمال والسلاح كما صنع في سورية حين الوحدة ، لقد جند دمايته وأذاعته وصحفه ومخابراته لفصم هذه الوحدة ، ولم يجسد ما يؤيده ويشد من أزره غير الرجعية . فما أن صدرت قوانين يوليوس سنة ١٩٦١ التي تقلم أظافر الاقطاع وتعطي للشعب حقه المقتضب ، وتمكن للعدل أن يأخذ طريقه ، وأن يضع يده على وسائل الإنتاج الكبرى حتى وجد الفرصة سانحة له وإذا هو يرسم الخطط ، ويدبر المؤامرات للرجعيين ويتسلل الى قصورهم التي هي المرتع الخصب له حتى كانت النهاية التي نعرفها ، وحتى كان الانفصال (١) .

ولا شك ان الصهيونية كانت هي أيضا من وراء ذلك كله، فالصهيونيون

(١) هذا كان قبل ثورة مارس سنة ١٩٦٣ .

يرون مصلحتهم الكبرى في إيجاد الفسقة في الوطن العربي اذ انهم يؤمنون كل الايمان أن بقاءهم في المنطقة متوقف على هذه الفسقة ، وأن طردهم منها متوقف أيضا على عزل كل بلد عربي عن الآخر . ومن هنا كانت تصريحات المسؤولين في اسرائيل بأن أى تغيير فى وضع البلاد العربية كالاردن والحجاز وسورية انما يعتبر تهديدا مباشرا لها وهى من أجل ذلك ستحارب لابقاء هذا الوضع على ما هو عليه .

وقد صور الميثاق هذه الحقيقة تصويرا صائبا حين قال : « ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة ، وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون أن يدري ساهم فى تقريب يوم الثورة الاجتماعية ، وذلك حين توارى بمطاميه وراء العناصر المستغلة يوجهها ويحركها

ان الوحدة بين مصر وسورية كانت حركة شعبية فى الصميم ، اما الانفصال فقد كان حركة رجعية . وأذا كانت الرجعية قد استعانت بالوصوليين والعسكريين الذين لا يمثلون الا انفسهم فان مصرها الهزيمة الماحقة ، وعودة الأمور الطبيعية الى ما كانت عليه فلاشك كما يقول الميثاق : « ان وحدة الأمة قد وصلت فى صلابتها الى حد أنها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكرية ، ولا أساليب الانتهازية الفردية ، ولا أساليب الرجعية المتحكمة على شيء الا على ذلالتها بأن النظام القديم فى المسالم العربى يعانى جنون اليأس ، وأنه بفقد أعصابه تدريجيا ، وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى أهدافها » .

لقد كان الانفصال درسا كشف الأساليب الاستعمارية والرجعية تعلم منه النضال الشعبى العربى ، وآمن بأن عليه فى هذه المرحلة أن يواجه الاثنين معا ، يواجه الرجعية فيعمل على تقليص أظفارها ، وعلى المطالبة بالحد من نفوذها وسيطرتها وتملكها لوسائل الانتاج وبواجهه الاستعمار بكشف خططه ومؤامراته والحيولة دونه ودون التحالف مع الرجعيين فى كل بلد عربى .

وهذه المواجهة لن تكون الا ثورية وبدون هذه الثورية لن يقضى على هذين العدوين اللدودين للتقدم وللتنحرر ومضى الثورة الاجتماعية فى طريقها المرسوم ، وهذه المواجهة أيضا تحتاج الى معرفة تاريخ الأمة العربية ومواقف الاستعمار والصهيونية منها ، ففي هذا التاريخ عظات وعبر . وقد أتينا على بعض هذا التاريخ فيما ذكرناه من قبل ، ونحتاج كذلك الى الحذر والتأمل والحكمة .والى أن يعرف النضال الشعبى أين يضع قدمه ، وكيف يدبر وكيف يمضى فى طريقه فى أناة وصبر ويقظة ، وقد بين هذه الحقيقة الميثاق فى قوله :

« وليس من شك في أن الثورات الأصيلة تستفيد من حركات خصومها في مواجهتها ، وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه ، وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون. معه ، وأصبح مختما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا ، تأكيدا لانتصار الثورة السياسية في بقية أجزاء الوطن العربي ، وتدعيمها لحق الإنسان العربي في حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثوري .

والعمل العزبي في هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الأمة العربية مع تاريخها الطويل المجيد ، ويحتاج الى حكمتها العميقة بقدر حاجته الى ثورتها ، واراقتها على التغيير الحاسم » .

الوحدة لا تفرض

والوحدة لا تكون بالفرو والفتح ، وإنما تكون بالاختيار المحض ، اختيار الشعوب العربية ، فإذا اجتمعت مشيئة شعبيين أو أكثر على الوحدة باركتها الشعوب العربية الأخرى ، وعلى هذا فإننا نعتبر محاولة العراق ضم الكويت بالقوة محاولة غير طبيعية بل شاذة ولن تؤدي الهدف المنشود من الوحدة وهو أن تتم بمشيئة الشعوب لابلتسر والقوة ، وعلى هذا أيضا نعتبر وحدة مصر وسورية عام ١٩٥٨ وحدة طبيعية لأنها تمت بإرادة الشعبين والتقاء إرادتهما .

والعكس صحيح فإننا نعتبر فصح الوحدة عن طريق القوة أو الانقلابات العسكرية أو الالتجاء إلى الرجعية أو الاستعمار عملا عدائيا للهدف الأسمى للقومية العربية وهو « الوحدة » ، وإني أعتقد أن الذي يفرض الوحدة هو تطور الشعوب العربية وتحررها فلن يتوانى شعب عربي حر عن السعي إلى الوحدة العربية ، فنحن نعلم أن الشعوب المنورة الواسعة الأفق تحاول في هذا العصر أن تتكتل وأن تتوحد في الاقتصاد أو السياسة ، ومثالنا على ذلك السوق الأوروبية المشتركة حيث وجدت الدول الغربية الأمان لها من أن تتوحد اقتصاديا لتواجه الاخطار المحدقة بها وبخاصة من الشرق الأوربي ، والوحدة الاقتصادية الدمامة الركيزة للوحدة السياسية في المستقبل .

وقد قامت السوق الأوروبية المشتركة نتيجة الخطر المحدق بالدول الأعضاء ، وقامت بمحض اختيار هذه الدول لا بالضغط عليها أو تجميعها بالقوة المسلحة كما حدث ذلك في عصر الفتوحات والحروب التي شنها نابليون أو شنها غيره من القواد العسكريين .

وكان الميثاق بعيد النظر حين دل على هذه الحقيقة فقال :

« أن الوحدة لا يمكن بل ولا ينبغي أن تكون فرضا ، فإن الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها .

ومن ثم فإن القسر بأي وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

إنه ليس عملا أخلاقيا فحسب ، وإنما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم فهو خطر على وحدة الأمة العربية في طورها الشامل » .

إن فرض الوحدة بالقوة فيه إزهاق لأرواح نحن في حاجة إليها لدفع مؤامرات الاستعمار والصهيونية ، وفرض الوحدة يؤدي إلى

حزازات بين النفوس ، ونحن نعمل على صفاء القلوب ، وفرض الوحدة
فيه الهاء لنا من الشاغل الأكبر الذى يشغلنا ، الصهيونية والاستعمار .

وعلى هذا فالعالم العربى يرحب بقيام اية حكومة وطنية فى اى بلد
عربى . كما يرحب الآن بقيام الجمهورية العربية اليمنية . والامة
العربية ترحب باية وحدة تتم بين شعبين عربيين كما يذهب الميثاق
فيقول :

« ان اية حكومة وطنية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبها ونضاله
فى اطار من الاستقلال الوطنى هى خطوة نحو الوحدة من حيث انها
ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الامال النهائية فى الوحدة .

ان اية وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبين او اكثر
من شعوب الامة العربية هى خطوة وحدوية تقدمية ، تقرب من يوم
الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى اعماق الارض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدموة الى الوحدة الشاملة »

صورة الوحدة العربية

أما الوحدة فهل تكون وحدة كاملة أو تكون اتحادا فيدراليا ؟ .

لا شك أن الوحدة إذا كانت كاملة ، تسرى على البلدين المتحدتين قوانين واحدة وتعملان بدستور واحد وتحت ظل حكومة واحدة ، فهذا مثلنا الأعلى إذ أننا في ذلك الوقت سننسى شعوبيتنا أو محيطتنا ونرتقى إلى الوضع العظيم ، إلى وضع أننا « أمة عربية » وأننا بلد واحد نعمل لهدف واحد ، وندافع عن كيان واحد .

أما إذا كنا سنعمد إلى شكل « الاتحاد الفيدرالي » وإن كان هذا الشكل فيه بعض الغموض في تعريفات فقهاء الدساتير فلا بأس من ذلك ، وأماننا مثال الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن نهتدى به كما يذهب أرنولد توينبي فيقول : « أننا نجد أن العالم الحديث قد جرب كثيرا من العقبات ، عقبات الوقوف في وجه الاتحادات الإقليمية ، وقام بتجارب كثيرة للتغلب على هذه العقبات .

وإن عمل الرواد نحو الوحدة الإقليمية أعطى لنا مثلا من الآباء الذين كونوا الوحدة الأمريكية ، إذ أنهم بعد تحقيق استقلالهم وضعوا الدستور الفيدرالي الحالي للولايات المتحدة الأمريكية ، وتغلبوا به على عقبات الولايات الشمالية ، وهي ذات العقبات التي تقف في وجه الوحدة العربية اليوم (١) .

إن الصورة الدستورية للوحدة لا تهم قدر الاهتمام بالغايات الكبرى . . وهي أن هناك أمة عربية موحدة الغايات والمقاصد والأهداف ، أمة موحدة في شؤون الدفاع والاقتصاد والسياسة ، أمة لا يخرج فيها الجزء على الكل . ولدينا مثال آخر ، فالاتحاد السوفيتي قد جعل من أوكرانيا وروسيا البيضاء دولا ذات سيادة مستقلة ، ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن يذهب إلى أن هذه الدول خارجة على الكيان السياسي للاتحاد السوفيتي (٢) .

على أننا يجب أن نفهم أن مثل هذه الدول - على الرغم من استقلالها الظاهري ، واستقلالها من حيث الوضع الدولي - تتبع الاتحاد السوفيتي في نظامها الداخلي .

(١) محاضرات أرنولد توينبي ص ٩٧ نشر مجموعة « كتب ثقافية »

(٢) بحوث في القومية العربية لعبد الرحمن البراز ص ٥٥ .

وقد فطن الميثاق الى هذه الحقيقة فقال :

« وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتمدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الاخير . »

واعتقد انه ينبغي على اساتذة الحقوق المتخصصين فى القانون الدستورى ، وفى القانون الدولى ان يكفوا على وضع الشكل الذى تقوم عليه الوحدة العربية فى المستقبل وأن تلتزم بهذا الشكل الشعوب العربية ، فالوحدة آتية لا ريب فيها ، ولسنا نحن العرب الذين نقول بذلك ، بل ان منصفى القرب يذهبون ايضا هذا المذهب كارسكين تشايلدرز اذ يقول : « بالرغم من كل العقبات يحتمل أن تنمو الحركة الرامية الى مزيد من الوحدة ، فيشهد العالم يوما اتحادا عربيا قويا متعاوننا يشمل المنطقة العربية كلها » (١) .

واكثر منه تفاؤلا ارنولد توينبى حين يقول : « انكم تجدون فى نجاح الوحدة الامريكية مصدر امل وتشجيع للعالم العربى كله اليوم ، وسريعا أو فيما بعد - وإن كنت آمل أن يتحقق ذلك سريعا لا فيما بعد - سيتحد العالم العربى بالتأكيد طالما أن الشعب العربى عنده الرغبة الصادقة فى الاتحاد ، ومهما تدخلت أية قوة خارجية فانها لا تمنع هذا الاتحاد اذا كانت لديه الرغبة الصادقة ، واذا اتحد العرب فان مستقبلهم سيكون رائعا ، لأن الاتحاد قوة بكل تأكيد » (٢) .

(١) حول العالم العربى ص ١٠٦ نشر مجموعة « اخترنا لك » .

(٢) محاضرات ارنولد توينبى ص ٩٨ .

الجمهورية العربية المتحدة والوحدة

والجمهورية العربية المتحدة تؤمن ايمانا عميقا بالوحدة . فهي لم تتخل عن فلسطين في محنتها عام ١٩٤٨ م وبعثت بجيشها وبمطلوعها للدفاع عن هذه الارض العربية الحبيبة وحماية أهلها من أخطار الاستعمار والصهيونية ، وقامت بتضحيات غالية في هذه السبيل ، ودافعت عن حق فلسطين في الاستقلال في المؤتمرات الدولية ، وفي المناسبات المختلفة . اعلنت ايمانها بهذا الحق في الأمم المتحدة ، وفي مؤتمر باندونج وفي مؤتمر بريوني ، وفي كل المؤتمرات التي عقدتها أو شاركت فيها .

وهي لا تنى عن إبراز حق الشعب الفلسطيني في العودة الى ارضه السليبة ، ودم كيان فلسطين ، وتدريب جيش فلسطيني ليستطيع أن يسترد وطنه ، وأن يقاتل في أرضه هذه العصابات الصهيونية التي اقامها الاستعمار وحماها ومد لها كل معونة .

والجمهورية العربية المتحدة قد نصت في صلب دستورها الصادر في ١٩٥٦ على أنها جزء من الأمة العربية .

والجمهورية العربية المتحدة لم تتوان من تحقيق الوحدة وتطبيقها تطبيقاً عملياً حين أراد شعب سورية هذه الوحدة ، وعلى الرغم من كثير من العقبات التي رآها بشاقب فكره الرئيس جمال عبد الناصر وقت قيام الوحدة . . فانه قد قبلها ، وضحي كثيراً بوقته وجهده لدم هذه الوحدة والتغلب على هذه العقبات ، ومن أبرزها التغلب على الخلافات الناشئة حول القيادات والرياسات .

والجمهورية العربية المتحدة ايمانا منها بأن الوحدة ينبغي أن تقوم على إرادة الشعوب وأنها لا تكون قسراً ، وعلى الرغم من الانقلاب العسكري الذي حدث وأنه لا يعبر عن مشيئة الشعب السوري ! . فإن الجمهورية العربية المتحدة لم تشأ أن تقابل العنف بالعنف وأن تهدر دماء عربية زكية ، وأن تثير نوحاً من الحرب الأهلية ، وتركت الأمر للشعب السوري نفسه ليصحح الوضع ، ويعيد الأمور الى مجراها الطبيعي وإلى ما كانت عليه من قبل ايمانا منها بأن الوحدة آتية لا ريب فيها .

والجمهورية العربية المتحدة قد حمت ثورة العراق من تدبير الاستعمار السيء ، ولم تتخل من الحكومة الثورية بل أمدتها بالسلاح وأعلنت أن أي اعتداء على العراق إنما هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة .

والجمهورية العربية المتحدة قد ناصرت ثورة الجزائر منذ عام ١٩٥٤ وقد أكد هذه الحقيقة رئيس حكومتها الزعيم بن بيل ، ناصرتها بالسلح ، وناصرتها بالمال ، وكانت لسانها المبرع عنها في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية ، واعترفت بحكومتها المؤقتة ، وجعلت القاهرة مقرا لها .

ولم تحفل بتهديد فرنسا ووعيدها ، ولم تكثر بتحالف فرنسا مع اسرائيل ، ولم تابه بتحالف فرنسا وانجلترا واسرائيل في عدوانهم المسلح السافر عام ١٩٥٦ ، بل انها ضاعفت من هذه المؤازرة التي رأتها واجبا محتوما عليها ، وظلت الى جانب شقيقتها الجزائر حتى نالت استقلالها .

وقد رأت الجمهورية العربية المتحدة ان استقلال الجزائر ينبغي ان يحمى ، فاهدت اليها الطائرات والاسلحة ، واقرضتها أخيرا عشرة ملايين جنيه بدون أية فائدة ، وعلى ان يدفع القسط الأول منها بعد عامين . . . تلبية لنداء رئيس حكومتها الى الدول العربية لم يد المساعدة الى الجزائر التي تضمند الآن جراحها وتلم شملها وتقيم كيائها ، وأمدتها بالفنيين من المدرسين وغيرهم حتى تحقق الجزائر أهدافها وتقف على قدميها وتطور مجتمعا ، وتحمي استقلالها .

والجمهورية العربية المتحدة قد لبث نداء حكومة الجمهورية العربية اليمنية فأمدتها بالمعونة المخلصة غير المشروطة ، ووقفت الى جانبها ، وعقدت معها دفاعا مشتركا ، وما زالت تعينها على تثبيت دعائم استقلالها ودفع المؤامرات منها ، مؤامرات الرجعيين والاستعماريين .

فعلت كل أولئك الجمهورية العربية المتحدة ، بل فعلت اكثر منه ايمانا منها بالوحدة الشاملة كما نص الميثاق الذي أصدرته أخيرا ليكون هاديا لها ورالدا . . . فقال :

« وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى في رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة ، فان الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح الوسائل التي لا بد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما في هذه المرحلة من النضال العربي » .

الطريق الى الوحدة

ان الطريق الى الوحدة قد بدأت الآن تنكشف معالمه ، فأغلب الدول العربية قد أخذت تقضى على الاقطاع والرجمية ، وتقطع فى هذه السبيل خطوات لا شك فيها ، اى انها أخذت تتقدم وتنهض وتحاول ان تلحق بالركب الحضارى . وليس من ريب فى ان الدولة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة قد كان لها الأثر العميق فى هذا التغير والتطور ، وأنها كانت الرائدة فى هذه الطريق .

هذا الى ان الصبغات العالمية نحو النهوض بالشعوب كان لها اثرها ايضا فى نشر المذاهب الديمقراطية الاشتراكية ، وفى العمل من أجل رفاهية الشعوب ، وحياتها حياة أفضل ، وقد دوت هذه الصبغات بفضل المخترعات والكشوف الحديثة ، وتقدم وسائل المواصلات ، وقوة الاجهزة الثقافية ، وارتباط العالم ارتباطا وثيقا .

لقد أصبحت الشعوب لها اثرها الفعال ، وأصبح صوتها يملو كل صوت ، وتحاول الرجمية اسكات هذا الصوت بتقديم بعض السكنات ، ولكنها تخدع نفسها ، اذ ان المسكنات لم تعد تستطيع مقاومة تيارات الإصلاح الجارفة ، فكل شعب من الشعوب يقف الآن عن طريق الاذاعة أو الصحافة على مكاسب الشعوب الاخرى ، ويتعرف على حقوقه ، فهو يطالب بالمزيد من الإصلاح ، بل بالمزيد من التطوير .

ومع كل أولئك فان الشعوب العربية مازال أغلبها يعاني من القيود الفليضة التى يرسف فيها ، يعاني من الفقر الضارى ، يعاني من المرض الناشئ ، يعاني من الجهل المخيم ، يعاني من الظلم الجارف ، يعاني من الظلام الحالك .

لقد ظل سنوات طويلة تحت سيطرة الاستعمار ، السيطرة الفعلية أو السيطرة بطريق غير مباشر ، الاستعمار الذى خنق اقتصادياته ، وقتل مواهبه ، واستفل كنوزه وخيراته .

الاستعمار الذى حال بينه وبين المعرفة أو التعلم .

الاستعمار الذى ترك المرض يمرض فى جنباته ، بأن هبأ له التربة الخصبة ، فالاجسام الضاوية لا تستطيع مقاومة ، والدواء الذى يقضى على الداء لا يجد المرض الثمن الذى يدفعه فى شرائه والطبيب المعالج قليل نادر أو باهظ الأجر .

ان خطة الاستعمار كانت خطة مدمرة ، خطة قضاء على روح الشعوب العربية ، خطة افناء لها . خطة أن تظل فى فقر وعوز وخوف

وحاجة . خطة إن تظل هذه الشعوب مستضعفة ، غير واثقة بنفسها ،
خطة أن تظل مسودة مغلوطة على أمرها .

ولم يكن الاستعمار وحده فى هذه المنطقة ، وإنما كانت هناك
الرجعية ، الرجعية المؤمنة بخنق الشعوب وتدمير حياتها حتى تحيا
هى وترفل فى الحرير ، وتعيش عيشة ناعمة مترفة فى تلك الأرض
وتملكها لمن تشاء ، وهى تمز من تشاء ، وتذل من تشاء ، وهى فى يدها
السلطة وفى يدها القوة ، وهى التى تخنق كل حركة تحررية أو صوت
ينادى بالعدالة والمساواة .

الرجعية التى لا تعترف بحق الشعوب فى العيش . وإنما تنتهب
الثروات المعدنية والثروات الزراعية ، وتنفقها فى مبالها وفى مناعها
من غير حاسب يحاسب أو ميزانية تدبر وتداع فى الناس .

والاستعمار والرجعية تحالفا على هذا الشرق العربى حتى اضعفاه ،
ومصادمه وحاولا خنق روح الحياة فيه .

والاستعمار والرجعية لم تقتصرا على أن يسود الفقر فى هذا الوطن
العربى الكبير ، بل التجأ الى خلق المنازعات وافتعال الخلافات ، وتاليف
الأسر بعضها على بعض وأثارة الأقليات ، ونفت سموم الأحقاد بين
الطوائف والمذاهب والديانات ، هذا بالإضافة الى إقامة العروش الواهية
والحدود المصطنعة ، وضرب العروش بعضها ببعض .

كل هذه رواصب قد خلقها الاستعمار وشجعته الرجعية ، وباركتها
الصهيونية . ولكن هذه الرواسب بدأت تلذوب وتنهار ، وبدأت الشعوب
تتيقظ وتصحو ، إلا أن الوضع ما زال يتطلب مزيدا من الحرص واليقظة ،
مزيدا من الثورة حتى تنكشف فى طريق الوحدة كل التكتشف .

والى كل هذا أشار الميثاق فى تركيز فقال :

« أن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه ، - كما
اثبتت التجارب - فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر
المعادية للوحدة كى تطعنهما من الخلف .

ان تطور العمل الوجدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب أن
تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية
الناجئة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية . هذا
الاختلاف الذى فرضته قوى العزل الرجعية والاستعمارية » .

نعم ان استعجال هذا التطور فى الوحدة بين مصر وسورية ، وفى
الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة وبين اليمن لم يؤد الى استقرار

الوحدة . فالرجعية فى سورية والرجعية فى اليمن قد كانتا على حالهما من القوة ومن أجل ذلك كان الانفصال وكان انهيار الاتحاد .

ان هذين البلدين لم يحتملا قوة الدفع الثورى التى بدت فى قوانين ٢٣ يوليو عام ١٩٦١ هذه القوانين التى دعمت القطاع العام وجعلت أغلب وسائل الانتاج فى أيدي الشعب لمصلحة الشعب وامكان رفع مستواه .

وعدم احتمالها انما مرده الى قوة الرجعية فيها ، واشتداد سواعدها فما السبيل اذن الى فتح الطريق أمام الوحدة ؟ .

التعبئة الفكرية

ان التعبئة الفكرية التي تقصدها هي التعبئة التقدمية التي تهيم
الأذهان ، وتفتح الأبصار وتوقظ المشاعر وتلهبها ، وقد شاهد العصر
الحديث حركات فكرية تهدف الى رفع مستوى الشعوب ، والى حق
العامل فى حياة حرة كريمة والى المساواة بين الافراد ، والى القضاء
على الاستغلال فى كل صوره ، والى حق كل فرد فى أن يؤمن على
مستقبله والا يعيش فريسة القلق وعدم الاستقرار ، والا يكون نهبا
للمخاوف وتراقص الأشباح فمن أين يأكل حين يتبطل أو حين يعجز أو
حين يمرض أو حين يهرم ؟ وكيف يقاوم الاستبداد والظلم ؟ وكيف
يستمتع بالحياة ؟ وكيف يقضى فراغه ؟ وكيف يحضى حقوقه ؟ وما
الواجبات التى يلتزم بها نحو أخوته ووطنه ؟ الحركات الفكرية التى
تجمل مشكلات الاقتصاد وبخاصة فى الدول النامية ، الحركات الفكرية
التي تخطط للمجتمع الحر المتماusk الحى ، الحركات الفكرية التى
تؤصل للحرية والعدالة وتمكن لسيادة السلام والتعاون بين البشر لخير
البشر ورفاهيتهم .

هذه الحركات الفكرية أخذت تنتشر فى قطاعات كبرى من المجتمع
العالمى ، بل تطبق فى هذه القطاعات وليس من ريب فى أن مجتمعنا
العربى بحاجة ملحة الى نشر هذه الآراء المتحررة حتى تؤمن بها الأمة
العربية بأسرها ، والايمان مرحلة أولى من مراحل الدفع الثورى التقدمى
فلا بد أن يؤمن كل فرد من هذه الأمة العربية بهذه المبادئ القوية ،
وأن يتعرفها على وجهها الصحيح ، وأن يفهمها الفهم السليم الواضى ،
وأن تقدم اليه بطريقة عملية أو أدبية أو فنية بالأسلوب الذى يؤثر فيه
ويحمله على الايمان القويم .

ويحتاج ذلك الى تنفيذ دعاوى المفرضين من الرجميين واصوانهم
والاستعماريين وأذئابهم ، هذه الدعاوى التى تتمسح فى الدين حيناً
والدين منها براء ، والى تقوم على التزليل والتلاعب بالالفاظ ، وبأقوال
زائفة مختلفة على صحابة الرسول عليه السلام أو على تابعيهم مع أن
شريعة العدل هي شريعة الله فى أى كتاب سماوى بل فى أية دعوة
إصلاحية .

ويحتاج كذلك الى تقديم نماذج من الشخصيات التى ضحت بأرواحها
وبأعراض الحياة فى سبيل مبادئها القوية ، والدفاع عن حريات
أخوانهم ، الشخصيات البطولية الفذة التى ضربت أروع الأمثلة فى
سبيل تقدم البشرية. والسمو بالنفس الإنسانية . والى نشر المؤلفات
القيمة أو تلخيصها أو تقديم أفكارها ، المؤلفات التى تدعو الى الاشتراكية

والديمقراطية ، المؤلفات التى تعالج تثبيت حقوق الجماهرة الشعبية ، وتجعل للشعب السلطة العليا ، وتعرض المظالم التى أحدثها الاستعمار والاستبداد والاستغلال .

بل ان الامر يمتدى ذلك الى استخدام كل الأجهزة الثقافية والاعلامية فى التوعية بهذه المبادئ التقدمية ، ويكون ذلك فى صورة حديث أو عن طريق السينما أو عن طريق الإذاعة والتلفزيون أو عن طريق الصحافة أو عن طريق المسرحيات .

ان هذه الأجهزة ينبغى ان تخوض معركة الحرية ، معركة الاشتراكية ، معركة الحياة الكريمة ، معركة بناء مجتمع أفضل ، معركة الديمقراطية السلمية ، معركة العدالة الاجتماعية ، وأن تردد شعاراتها ، وأن تجند لها الأقلام وتحشد الجهود .

وانى اعتقد ان الفن والحرية متلازمان ، وأن الفن إصيل هو الذى يحيا فى ظل الحرية والديمقراطية وأن خير ما قدم الى البشرية من فن إنما كان فى عصر الحريات المفتوحة ، العصر الذى لم يغرف التعصب أو الكبت أو الجبروت .

واعتقد ايضا ان الفن الحقيقى هو الفن الذى يزدهر بالشعب ، ويقدم الى الشعب ، أما الفن الزائف فهو فن الصالونات ، الفن المتحلق ، الفن المصنوع .

ان الفن قرين الطبع لا قرين الصنعة والافتعال ، والفن والصدق توائم .

فعلى الكتاب ان لا يهابوا خوض هذه المعارك التى يمكن فيها للحرية ورفاهية المجتمع .

وما أحوج المجتمع العربى فى حاضره الى أن يبنى بناء جديدا وأمنى بالبناء البناء الفكرى ، فقد عاش هذا المجتمع زمنا طويلا أسير أفكار رجعية قد علاها الصدا وسرت فيها البرودة ، أفكار تنتسب الى عصور سواف ، بل هى تترد الى العصور الوسطى ، أفكار جامدة هامة لم تعد تساير العصر المتطور المتحرك .

ولا شك ان الأفكار لها أثر فى السلوك وفى المواقف وفى الأوضاع فإذا كنت بعقيلة العصر الذى كان يردد أن الإمبراطور أو السلطان أو الملك هو ظل الله فى أرضه لا يمكن أن يسبغ أن السلطة ينبغى أن تكون فى يد الشعب ، وأن الشعب هو السلطة العليا ، وأن الدخلى ينبغى أن يتفق لخير الجموع ، والمرء الذى يؤمن بالتعصب والانانية لا يمكن أن يرجو الخير للبشرية ، أو أن يعتنق مبادئ السلام أو يسلك سلوك المتسامح .

وفى هذا يقول الميثاق : « أل جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق ، وتتغلب على بقايا التثبنت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن

العشرين ، وما تركته دساتيرها ومناوراتها من رواسب تحجب الرؤية الصافية في بعض الظروف .

ومن الأفكار التي ينبغي أن تنشر هي ضرورة الوحدة العربية الضرورية التي يحتتها العصر الذي يسعى الى التجمع ، الضرورة التي تحتتها حماية الوطن العربي من تزيص الصهيونية والاستعمار ، الضرورة التي توجب حشد القوى العربية ، وتجميع طاقاتها ليتمكنها الانطلاق السريع ، والتقدم العظيم ، الضرورة التي تقضى بتنسيق اقتصاديات البلاد العربية ، واستغلالها استفلا سليما ، واستثمارها لخير الامة العربية بأسرها .

فالوحدة تقضى على التنافس الذي يضر باقتصاديات الوطن العربي، ويفصل هذا في وعي العلامة ارنولد توينبي فيقول : « طالما ظلت التفرقة بين الدول العربية قائمة فان مطار القاهرة سيظل ينافس بيروت ، ومطار بغداد ينافس الكويت والبحرين » (١) .

وقد اخذ هذا الكاتب المنصف يعدد المزايا التي تعود على الوطن العربي من وحدته الاقتصادية وهي مزايا مثيرة ، لست أدري كيف يجهلها المواطن العربي ويردد اللعائيات الاستعمارية التي تهون من شأن الوحدة الاقتصادية !

انه يرى ان الوحدة الاقتصادية انما هي لخير العرب، فهناك مساحات من الارض الخصبة في سورية مثلا لا تستغل لقلة الأيدي العاملة ، وكذلك الشأن في ليبيا في الجبل الأخضر ، والوحدة الاقتصادية تؤدي الى تطوير الصناعة وازدهارها ، والوحدة الاقتصادية يمكن أن تفيد من استثمارات البترول في استغلال الاراضي الزراعية على نطاق واسع ، واقامة المصانع حتى يمكن في المستقبل ، عندما ينضب معين البترول أو يتخلى عن مكانه لقوة أخرى قد تكون الذرة ، الاتنهاز اقتصاديات هذه الدول التي تعتمد الآن اعتمادا كليا على البترول .

ان الدعوة الى الوحدة العربية واجب الدول العربية الاول ولا يفت في عزمها الاخطار المحذقة بها أو الانفصالية التي أحدثتها الرجعية في سورية ، بل ان ما حدث ينبغي أن يكون حافزا للمضي في طريق الدعوة الى الوحدة باقصى قوة وحرارة وحماسة ، وان تحاول كل دولة عربية متحررة بجهد المستميت التمكين لهذه الدعوة وايصالها الى كل وطن عربي يحزص حكامه على التمسك بالشعبوية أو الاقليمية الضيقة فمسؤوليتنا خطيرة امام الاجيال القادمة ، وفي أيدينا تقديم الأجل الذي تم فيه الوحدة العربية الشاملة .

والجمهورية العربية المتحدة رأت أن تلتزم بذلك في الميثاق الذي

(١) محاضرات ارنولد توينبي ص ٩٦ .

اصدرته فاعلنته فى وضوح وصراحة فقالت : « والجمهورية العربية المتحدة وهى تؤمن بانها جزء من الامة العربية لأبد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى . ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لا بد لها أن تحرص على ألا تصبح طرفا فى المنازعات الحربية المحطية فى أى بلد عربى ، أن ذلك أمر يضع دموع الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح » .

الاتحاد الاشتراكي العربي

ظل الفرد في الدول العربية حتى القرن العشرين غير متفاعل مع مجتمعه أو قائم بدور أساسي فيه ، فالحكومات أو الطبقات الحاكمة هي التي تسيطر ، وهي التي تصدر الأوامر ، وهي التي تقود ، أما بقية الأمة فعليها أن تنصاع وأن تنقاد ، وأن تنفذ ما يؤمر به .

لم يكن الفرد له رأى في المشروعات التي تخطط له ، ولم يشترك في السلطات المحلية إلا بقدر ضئيل تافه محدود ، ولم يكن له صوت مسموع في المجالس النيابية التي كان يسيطر عليها الاقطاعيون واعوانهم الذين لهم الكلمة العليا في الأحزاب أو في مجالس المديريات أو المتصرفيات أو في المجالس النيابية . وهذا الوضع من تجاهل الأغلبية والانصراف عنها قد أدى بها إلى الانزلال ، فكان لأبد من العجل على انعاشها وعلى السير بها إلى الطريق الذي يفتح لها مجال المشاركة في الحكم ، والمشاركة في الرأي ، وهذا الطريق لن يكون كما قال بحق أرسكين تشيلدرز في كتابه « الطريق إلى السويس » هو طريق الديمقراطية الغربية إذ أن هناك فروقا جلية بين مجتمعي الشرق والغرب ، ففي الأخير نالت الجماهرة الشعبية حقوقها السياسية منذ أمد بعيد ، وهي سيدة نفسها ، وتعيش حياة أفضل وأكرم ، أما المجتمع الشرقي فكما سبق أن أوجزنا اصطلحت عليه عوامل وخطوب أقصته من السلطة ونخرت في عظامه ، واستنفدت أكثر طاقاته .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المجتمع الشرقي كان قد تخلف قرونا في المجالات والقطاعات المختلفة فكان لابد من أن تقدم الحكومة الشعبية على إجراءات من شأنها القضاء على هذا التخلف في أقصر وقت مستطاع ، وهذه الإجراءات تتمثل في التطبيق الاشتراكي من السيطرة على وسائل الإنتاج وتقوية القطاع العام حتى يمكن أن تكون هناك عدالة في التوزيع ، وحتى يمكن أن تكون زيادة الإنتاج وإقامة عديد من الصناعات ، وزيادة الرقعة المزروعة ، وكذلك زيادة المحصول ، واستغلال الثروة بأنواعها استغلالا مشعرا فعلا .

إننا نعلم أنه لن تكون حرية إلا إذا توافر الخبز لكل فرد تظله سماء الوطن ، وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع ، وتحرير المواطن من كل استبداد أو استغلال أو ذل أو خوف أي أن يؤمن المواطن على حاضره وعلى مستقبله وهذا ما تهدف إليه الدولة الاشتراكية وتعمل على تطبيقه ، وفي هذا الوقت يمكن أن يمارس الفرد حقوقه السياسية ، وأن يختار ممثليه الحقيقيين اختيارا حرا ، وأن تندفع عجلة التقدم إلى الأمام ، وهذه هي الديمقراطية السليمة ،

الديمقراطية التي يصبح الفرد فيها حراً ، وأن يصوت في الانتخابات الى جانب من يرى فيهم الكفاية والقدرة على الدفاع عن مصالحه ، وقد سرفنا أن بلادنا قد جربت الوأنا كثيرة من الديمقراطية ، جربت الحزبية وجربت الانتخابات منذ عام ١٩٢٣ ، حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأخفقت الديمقراطية الغربية المجلوبة لأن الشعب في ذلك الوقت لم تكن له الحرية السياسية ، ولم يتوافر له رغبة الخبز ، ولم يكن الفرد مطمئناً على غده أو حاضره ، مع أن البلاد كانت تحكم حكماً أقطاعياً ، أى حكم القلة المستقلة على حين قد اهدرت مصالح غالبية الشعب وخفقت حقوقها .

لقد كانت ديمقراطية زائفة ، وانتخابات صورية ، وكان لابد اذن من التفكير في نوع من الديمقراطية يناسب وضعنا ، وينبع من واقعنا ، وبمثلنا تمثيلاً صادقاً ، وجربنا أنواعاً في هذه الفترة الأخيرة جربنا « هيئة التحرير » ، وجربنا « الاتحاد القومي » وكانت نتيجة التجربتين أن تسلسل الى هذه التنظيمات الوصوليون والانتهازيون والرجعيون ، فعوقوا ما كان ينبغي أن ينطلق ، وحاولوا تشويه جمال الحركة ، وعمدوا الى النيل من قوة التنظيم والتشكيل . وفي ضوء نقدنا للدأى ودراساتنا لهذا الواقع أقمنا « الاتحاد الاشتراكي العربي » بعد مناقشات طويلة ودراسات عميقة متصلة سواء في اللجنة التحضيرية أو في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، وجعلنا أول هدف من أهدافه :

« تحقيق الديمقراطية السليمة ممثلة بالشعب وللشعب . لتكون الثورة بالشعب في أسلوبها ، وللشعب في غايتها وأهدافها » .

و « الاتحاد الاشتراكي المصري » يختلف كذلك من « الاتحاد القومي » في مدلول اسمه فالأخير يوحى بالمحلية أو الإقليمية أما الأول فهو يشير الى مفهوم أعمق فهو « اشتراكي » أى أنه يقوم على الشعب العامل ، وعلى « الثورة » لصالح الجماهير ، وهو « عربي » وهذا امتداد له الى كل بلد عربي ، وإذا كان « الاتحاد الاشتراكي العربي » كما تحدده مقدمته من أنه « الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير » وتعتبر من ارادتها وتوجه العمل الوطني ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ « الميثاق » فإن الاتحاد قد أثبت امتداده وأكد اتساع نطاقه ، وإذا كان يقوم في ظل مبادئ الميثاق فقد أشار الميثاق الى أنه إذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية فإن هذه المساندة يجب أن تظل في إطار المبادئ الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى أهدافه وفق التطور المحلي وإمكانياته .

على أن الجمهورية العربية المتحدة قد رأت لزماً عليها دفع المد الثوري في البلاد العربية وذلك من طريق « فتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية في العالم العربي » وكذلك رأت أنها

« مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة » و « فى نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم » .

وأعلنت بما لا يدع مجالا للشك « أن قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال » .

والحركات الشعبية أقدر على مرونة الحركة ، وعلى قوة الدفع الثورى أكثر مما يمكن أن تصنعه الحكومات العربية . فالحكومات العربية قد يكون بينها خلاف قائم على الأطماع أو المنافسات الأسرية أو ما إليها ، والحكومات العربية قد لا تكون جميعها بدرجة واحدة من التحرر السياسى أو الاقتصادى مما يجعلها على خلاف فى الرأى أو الاتجاه أو التصرف . وهذا قد بدأ واضحا جليا فى طريقة معالجة « الجامعة العربية » للقضايا السياسية ، بل أنه هو الذى جعل هذه الجامعة فى « مهب الريح » ولا تلبث أن تنتقل من أزمة الى أزمة ، وكثيرا ما اضطرب أمرها حتى أشفقنا من أن يطاح بها وذلك ما أشار إليه الميثاق فقال :

« أن الشعوب تريد أمانها كاملا » .

والجامعة العربية - بحكم كونها جامعة للحكومات - لا تقدر أن تصل الى أبعد من الممكن « هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الجامعة العربية قد تكون مرحلة من مراحل القومية العربية وانعكاسا لتفكير بعض القادة العرب فى وقت ضعف الدعوة الى القومية العربية أما اليوم فإن الجامعة العربية لا تعبر التعبير الصادق عن آمال الشعوب العربية التى اعتنقت مبدأ « الوحدة العربية » وأخذت تعمل له بكل طاقاتها . ولم يعد يجرؤ عربى حتى الواغل فى رجعيته على النيل من « الوحدة العربية » أو القول صراحة « بالاقليمية » .

وقد كان أرسكين تشايلدرز أميننا صادقا حين ذكر فى مناسبة إعلان الوحدة بين مصر وسورية « أعلن فى الرابع من فبراير عام ١٩٥٨ فى كل من القاهرة ودمشق عن قيام أول وحدة فعلية بين دولتين عربيتين ذاتى سيادة وقد استقبل بعاصفة ضخمة من الحماسة الأصيلة عند جماهير العرب فى طول الشرق الأوسط وعرضه (١) » .

إن هذا القول يمثل مدى ما يملقه العرب من آمال كبار على تحقيق الوحدة الفعلية فى الوطن العربى بأسره . وهذا المدى العميق هو الذى حدا بهذا الكاتب العربى أن يعلن إيمانه بالوحدة العربية قائلا « أن وحدة هذه الملايين من العرب قادمة حتما ، ولكنها قد تتأخر بعض الشيء ، وقد لا تكون فى شكل دولة جامدة مركزية الحكم تمتد من

(١) الطريق الى السويس ترجمة خيرى حماد نشر فى مجموعة « كتب سيامية » ص ٣٢٠ .

المحيط الى الخليج . ولكن اليوم الذى سيعثر فيه العرب على الواقع
السياسى والدستورى لطمهم ولقوميتهم « التى لا ترسم حدودها على
الأرض بل فى القلوب والأرواح » قادم حتما ولا ريب أن أمام العرب
مهمة شاقة وعملا مجهدا وتفكيرا مضنيا واصلاحا يجب أن يتحقق
قبل أن يتحقق الحلم (١) .

سیاستنا الخارجیۃ

بقلم

الدكتور حسین فوزی البجاری

سياسة الخارجية

تستمد السياسة الخارجية أصولها واتجاهاتها ومراميها من واقع الأمة وآمالها الوطنية . -

وقد يفرض الواقع الوطنى اتجاهاته على عمل الأمة وآمالها الوطنية .
وحين ترتبط آمال الأمة بواقعها الوطنى نقول : ان المصلحة القومية هي
التي تفرض اتجاهاتها على سياسة الدولة الخارجية .

الا ان هذا الواقع الوطنى قد يكون جائرا متعصبا انايا لا يحفل
بغير المصلحة القومية ، فتندفع الدولة الى تحقيقها على حساب غيرها
من الأمم والأجناس الأخرى ، وحينئذ تقع الدولة فى حماة الاستعمار
والتسلط وتسودها روح النهب والاستغلال .

وقد يسمو الواقع الوطنى على الاعتبارات القومية فيهدف الى خير
الانسانية عامة ويرى أن المصلحة القومية لا تتحقق الا فى ظل السلام
والتعاون الدولى من أجل الرخاء .

الا أن هذه النزعة الانسانية لم تعرفها دول الغرب فاخطلت
سياستها الخارجية على اساس السيطرة والعدوان واستنزاف خيرات
الشعوب المستضعفة فكانت موجة الاستعمار الحادة التي اغرقت كل
مبادئ المروءة والشرف والاخاء الانساني الكريم .

وامتدت الموجة الاستعمارية لتفمر العالم اجمع . فلم ينقض القرن
التاسع عشر حتى كانت كل افريقية وآسيا خاضعة للمستعمر الاوربى
يسوسها بالعديد والنار ويعلى فيها كلمة الرجل الأبيض وارادته
ليستقل خيرات الشعوب وجهود بنيتها استغلالا شائنا جائرا فى سبيل
كسبه ومصالحته المادية غير حائل بمصلحة تلك الشعوب أو حقوقها
الانسانية .

وافقت مساوئى الاستعمار فى تلك الشعوب ما يمكن أن يتخيله
عقل بشر ، ففى الكونغو مثلا وكانت ملكا شخصيا للملك ليوبولد الثانى
ملك بلجيكا ، أخذ هذا الملك الجشع يستغلها لنفسه دون وازع من
ضمير أو خلق أو مبدأ انساني غير حائل حتى بتوصيات مؤتمر برلين
فى معاملة المستعمرات على ضالتها وقلة جدواها ، واستطاع أن يحقق
لنفسه خلال عشر سنوات من الاستغلال البشع ربحا صافيا لا يقل
عن خمسة عشر مليونا من الدولارات من جمع المطاط ، وفضلا عن
الضرائب الباهظة التي يفرضها على الأهالى كان يسخرهم لجمع
المنتجات وخاصة المطاط ليبيعه فى الاسواق الاوربية يأغى الأثمان .

حتى أصبحت الكونغو كما يقول « لودفيج بوير » جحيم الأرض الذي لا يطلق .

وفي كتابه « ليوبولد الكريه » يتقصى مساويء هذا الحكم الجائر فيذكر كيف كان الأهالي يحملون قسرا الى العمل في جمع المطاط فان تفاعسوا حصدهم النيران وكيف تبقّر البطون وتعلق الأحشاء على الأكواخ وكيف تلقى الجثث في المراء وكيف تفتصب النساء فيلجا الأزواج الى تشويههن حتى لا يطعم فيهن الوجل الأبيض وكيف يقتل الاطفال امام آبائهم أو تسمّل عيونهم أو تقطع أطرافهم ليقوم الآباء بما يسخرون له من عمل .

ولم تكن الحال في المستعمرات الأخرى خيرا منها في الكونغو ، فقد فرض الاستعباد على المواطن الأفريقي كما يفرض على المواطن الآسيوي وأقيمت الحواجز بين الوطنيين والرجل الأبيض ولم يعد للوطني من أمر بلده شيء .

الا ان هذه الموجة الاستعمارية قد جرت المستعمر الأوروي الى التناحر والصراع الذي أنهى بالصدام الدولي المروع عام ١٩١٤ وعام ١٩٣٩ فكانت الحربان العالميتان الأولى والثانية حربيين استعماريين في أسبابهما وفيما تهدفان الى تحقيقه . فكان الاستعمار قد جر على أهله الخراب والدمار ، وهكذا كانت المصلحة القومية التي ابتغتها الدولة من وراء الاستعمار شرا عليها في النهاية ، فقد خسرت في الحروب من أموالها ودماء بنيها أضعاف ما كسبته من استنزاف خيرات المستعمرات وسيطرت هذه النزعة الاستعمارية على السياسة الخارجية للدول الأوروبية منذ بدأت الموجة الاستعمارية تجرى في تيارها المحتوم . الا أنها لم تتخل لها منهجا بينا أو خطة مرسومة الا بعد أن بدأ التنافس الاستعماري فيما بينها فأخذت كل دولة من الدول الاستعمارية تفهم سياستها على قواعد ثابتة تتمثل فيها علاقتها بالمستعمرة واستغلالها وكيف تحميها وتحافظ عليها .

وقد عرف العالم الحديث نوعين من الاستعمار : استعمار مباشر كاستعمار المناطق الغنية في آسيا وأفريقية وأمريكا في بداية الجولة الاستعمارية ، والهدف من هذا الاستعمار استغلال المستعمرة واستعمار غير مباشر كالاستيلاء على القواعد والمراكز الاستراتيجية بقصد السيطرة على طرق المواصلات الى مناطق الاستعمار المباشر ، ومن هذا القبيل كان احتلال مصر ومالطة وجبل طارق وعدن وسواحل الخليج العربي وجزر المحيط الهندي .

وما من شك في ان هذه السياسة الاستعمارية كانت انعكاسا واقعيا للسياسة الخارجية للدول الاستعمارية . بعبء تعبيرا صحيحا عن أمانيتها الوطنية والقومية ، وفي الوقت نفسه كانت مظهرا جليلا في أعين المواطنين لعمل الدولة الوطني ، ففي بدء سيطرة النزعة القومية في أوروبا وظهور الدولة القومية كانت حركة الكشوف الجغرافية قد بدأت لتكشف عن عالم جديد ملء بالخيرات ، ولكنه ضعيف لا يستطيع أن

يقف امام الأسلحة النارية التي جاء بها الغرب معه ، واستطاع الغرب بتلك الأسلحة النارية الحديثة أن يسيطر على مساحات واسعة ودول برمتها دون أن يبذل في سبيل ذلك جهدا كبيرا أو يتعرض لضسارة تموق عملية السيطرة أو الاستيلاء ، بل كان الاستيلاء على المستعمرات سهلا يسيرا بحيث بدأ في كثير من الأحيان وكأنه مقامرة طريفة استهوت الآخرين الى انتهاج هذا السبيل مما دفع الدول الاستعمارية بعضها ببعض ، وشهدت القارة الاوربية كما شهدت البحار الموسمية أضنف معارك أنصراع الاستعماري ولعب قراصنة البحار الانجليز دورا كان له ابعاد الأثر في دعم الاستعمار البريطاني فيما وراء البحار .

وصحب الاستعمار قيام الثورة الصناعية في أوروبا ونمو رأس المال المستثمر في الصناعة والتجارة نموا خلق طبقة من الأثرياء تميزت بالنفوذ والسيطرة على أداة الحكم سيطرة الهبت أوار النزعة الاستعمارية ، ولكن الاستعمار لم يكن يستهوى كثيرا من الناس فاتخذ فلاسفة الاستعمار مما سموه رسالة الرجل الأبيض ، وسيلة للتصويه والاقتناع الدائى بجلال الرسالة التي يضطلع بها المستعمر الأوربي في تمدين الشعوب المتأخرة ونشر الحضارة الاوربية ، وغدا الاستعمار بذلك عملا وطنيا جليلا في نظر الأوربي المتمدين الذي ينشد مثالا انسانيا أعلى وفي نظر الأوربي المستعمر الذي ينشد النفع والفائدة الدائية والقومية ، لا سيما وقد فاضت خيرات الاستعمار فعم الرخاء المجتمع الأوربي في القرن التاسع عشر وأوليات القرن العشرين ، ولولا الحربان العالميتان الأولى والثانية لظلت أوروبا تنعم بالرخاء وطيب العيش على حساب المستعمرات .

اما في المستعمرات فقد كان الحال على خلاف ذلك . فمتدما أخذ الومي القومي يتفتح فيها راحت تنشذ التحرر والاستقلال وارتبطت أمانيتها الوطنية بهذا الهدف ، وأصبح التحرر هو الانعكاس الأمين الصادق لسياستها في الداخل وفي الخارج .

الحرب ضد الاستعمار

ان شعب الجمهورية العربية المتحدة فى حربه ضد الاستعمار
نرب مثلاً حياً ما زال أسطورة فى تاريخ نضال الشعوب .

ان شعبنا كشف الاستعمار العثماني وقاومه رغم التحايل عليه
بأستار الخلافة الإسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسي حتى أرغم المغامر الذى دوخ أوروبا
كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر المتوسط الى فرنسا .

ثم صعد المؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى
استعملت أسيرة محمد على .

وقد انفتحت موجاته الثورية واحدة اثر الاخرى حتى جرفت أمامها
بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة كل الحواجز التى اقامها
الاستعمار على لرضه لحماية وجوده ، لقد واجه شعبنا ثلاث
امبراطوريات هى الامبراطورية العثمانية والفرنسية والبريطانية وقاوم
غزوها لبلاده وانتصر عليها .

ان شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مثاتها ثمناً غالياً لاتصاورة
على الاستعمار ، لكنه فى النهاية حصل على النصر الذى يبرر أسام
التاريخ كل التضحيات وشرف مقاديرها .

الميثاق

عانت مصر من الاستعمار طويلاً ، وحين احتلها الانجليز عام ١٨٨٢
كان هذا الاحتلال للسيطرة على الشريان المائى الرئيسى للمواصلات
العالمية ، فقد تم حفر قناة السويس وافتتحت للملاحة عام ١٨٦٩ ، ومن
يومها تغيرت سياسة بريطانيا تجاه مصر . فبعد أن كانت تكتفى بالحيولة
دون احتلال أية قوة أجنبية لمصر تهدد طريقها البرى الى الهند كما كان
موقفها من حملة بونابرت ، أصبحت ترى ضرورة الاستثمار بمصر وحدها
والسيطرة على الممر المائى الذى أصبح الطريق الرئيسى للمواصلات
العالمية ما بين أوروبا والشرق الاقصى ، وعدت حماية قناة السويس
جوهر استراتيجيتها الامبراطورية .

وقبل الاحتلال البريطانى مرت مصر بأدوار من الاستعمار الذى
تواتر عليها بغالبها وتغالبه فلا تهجع من ثورة حتى تضرع أوار ثورة
أشد ضد الفاصب الدخيل .

ولم يكن الاحتلال البريطانى وحده هو ما تضمنى به مصر ، بل كان

هناك حكم أسرة دخيلة اتخذت منها ضيعة تستغلها لنفسها وتستعبد
بنيها لخدمة مصالحها .

وفى ظل أسرة محمد على احتكرت التجارة والزراعة والصناعة
لمصلحة الحاكم وخيم كابوس الرشوة والسفخة والكرجاء على البلاد .
وأصبح الفلاح رمزا للمهانة والأزدراء فى نظر التركي الحاكم وغدا
« ابن البلد » بالنسبة له صنفا مهينا من الناس لا يرقى الى مستوى
ابن الدوايت « العثماني » فكان لفظ « بلدى » عنوانا للتحقير ودلالة
على التأخر والانحطاط . وكان هذا اللون من الاستعمار الداخلى أسوأ
ما تكبته به مصر فى تاريخها .

ورثت مصر من عنت المحتل والحاكم الاجنبى مقنا شديدا للاستعمار
فكرهتهما وعملت على التخلص منهما ومن آثارهما .

وكانت حربها ضد الاستعمار صورة صادقة لاتجاهاتها الوطنية
وانكاسا امينا لسياستها الخارجية .

فى صبح ٢٢ يوليو ١٩٥٢ انتفض الشعب انتفاضته الثائرة ولم
تمض ثلاث ليال آخر حتى ذك أول معقل من معاقل الظلم والاستبداد
والفساد ، ففضى على حكم الأسرة الدخيلة التى استعبدت مصر قرنا
ونصف قرن ، ثم ثنى بأذنانها فطوح بالاقطاع واجتث جذور الرجعية .

ولم يعد هناك ما يركز عليه الاستعمار الاجنبى فتهافت عروش
وحمل عصاه عبر البحر الى بلاده كسيفا يجز أذيال الخيبة والفشل .

ولكن الاستعمار حين ارتحل كان يعتقد انه قد ترك فلوله من خلفه
تحمى مصالحه وتلدود عن غنائمه ، وكان لابد من القضاء عليها ، وذلك
معاقلها حتى لا تكون ستارا لاستعمار مقنع يجر الوطن الى ما هو شر
من الاستعمار السافر .

كانت هناك شركة قناة السويس تتحكم فى أهم شريان للمواصلات
العالمية وهذا الشريان يجري فى أرض مصر مدته أذرع مصرية بالعرق
والجهد والدموع .

ولم يكن هناك بد من أن تستعيد مصر قناتها ، وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦
أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس .

وذعر الاستعمار من هول الضربة فجمع فلوله ليضرب ضربه ولكنه
باه بخسران مبین وأرتد حسيرا مدحورا .

واستكملت مصر سيادتها على أراضيها بعد أن لقت المعتدى درسا
لا ينسى .

وكان استرداد قناة السويس ضربة للاستعمار واحتكاراته فى
الصميم .

وأثبت الشعب المصرى بتحملة العنيد لتبعات اصراره الى حد قبول

المركة المسلحة في وجه قوى زاحفة جرارة واستطاع بشيائه الرائع وقتاله المرير ضد الغزو أن يهز الضمير العالي ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل في التطور الدولي . فقد « أنهت الهزيمة المريرة التي منى بها الاستعمار في حرب السويس عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة »

ولهذا كانت حرب الاستعمار قاعدة من قواعد سياستها الخارجية سواء كان الاستعمار سافرا أو مقنعا .

ورفضت منذ البداية أن ترتبط بأحلاف أو اتفاقيات تجعل لاية دولة نوعا من التدخل في شئون البلاد .

ووقفت تحارب حلف بغداد حربا عنيفة لا هوادة فيها لأن حلف بغداد يربط المشتركين فيه بسياسة الانحياز لفريق ضد فريق آخر .

وحاربت مشروع ايزنهاور لأن المعونة التي يقدمها مشروع ايزنهاور معونة مشروطة بالتعاون مع الدولة التي تقدم المعونة والسير في السياسة التي ترضيها ، ولأن فيها نوعا من الانحياز لفريق ضد الفريق الآخر أيضا ولأن هذا الانحياز غالبا ما يحصل في تباره نوعا من الاستعمار المقنع حين يعلى الحليف القوى ارادته على الحليف الضعيف

وقد يكون الاستعمار نوعا من العدوان من جانب دولة على حقوق بعض رعاياها حين تأخذ بسياسة التفرقة العنصرية بينهم كما يجري في اتحاد جنوب افريقية .

ففي اتحاد جنوب افريقية تفرقة حادة بين البيض والملونين حيث تفرض على الملونين قيود لا تفرض على البيض ، قيود بلغت من الصرامة حدا جعلت من الملونين فريقا غريبا في وطنه . في حين أن هؤلاء الملونين يلقون أربعة أضعاف البيض ، إلا أن هؤلاء البيض هم الذين يسوسون البلاد ويحكمونها لأنفسهم ومصالحتهم ، ومنذ حكموا البلاد فرضوا قيودهم على الملونين فحالوا بينهم وبين تولى المناصب العامة وقيدوهم بالعمل في الأعمال الشاقة أو التافهة أو الوضيعة التي يترفع عنها الرجل الأبيض لقسوتها أو تافهه أجراها .

وقد بلغت قسوة الرجل الأبيض في اتحاد جنوب افريقية أن حرم على الملونين السكنى في منازلهم والسير في طرقاتهم والتردد على متدبايهم أو مطاعمهم أو حوانيتهم ففرض نوعا من العزلة الرهيبة على الكثرة الغالبة من السكان .

ولا تختلف هذه التفرقة العنصرية بين أبناء الوطن الواحد من أي نوع آخر من الاستعمار الخارجي المباشر ، ففي الاستعمار الخارجي يحكم المستعمر وهو ينعم الى دولته ، أما هذه التفرقة العنصرية فهي استعمار تتحكم فيه طبقة تنتمي الى نفس الوطن بطبقة أخرى من بنيه تستغرها لمصلحتها وتستبد بها لمنفعتيها كما يفعل المستعمر الأجنبى تماما ان لم يكن أشد وأقسى .

وهذا النوع الأخير من الاستعمار امتهان أشد الامتحان للجنس

البشرى والكرامة الانسانية ، يتنافى مع الشرائع السماوية ومع حقوق الانسان وهو بقية من بقايا نظام العبودية القديم .

وهو فى ذاته معركة حياة او موت ، فان الاستعمار الخارجى قد ينتهى بنيل الامة استقلالها ورحيل المستعمر عنها ، أما فى هذا الاستعمار فان المعركة لا تنتهى الا بنزول الجنس الحاكم عن امتيازاته وحقوقه ، وإذا كان هذا الجنس اقل عددا فان الامر ينتهى به الى الخضوع للأغلبية السائدة والتسليم لها ومعنى ذلك انه يتحول الى اقلية او يدوب فى الأغلبية التى يحمل عليها ويؤدبها وهذا شر ما يخشاه ويتوقاه .

الا ان الشرائع السماوية وحقوق الانسان وكرامة البشر لا تعد فى هذا الدويان فضاضة او امتهانا لفريق دون الفريق الآخر ، فالوطن للجميع لا فرق بين عقيدة او مذهب أو جنس ، لذلك كانت التفرقة العنصرية اقسى رذائل البشر اذا امتنقوها أو أخذوا بها ، وفيها ظلم بين وقسوة بالغة تحقيق بفريق من الامة مهما قل عدده فله حقوق الانسان فما بالك بكثرة غالبية تستبدلها اقلية ضئيلة اذ أن عدد المليونين فى اتحاد جنوب افريقية ثمانية ملايين مقابل مليونين من البيض .

وتقف حكومة اتحاد جنوب افريقية من هذا الامر موقفا بلغ غاية الشلذوذ اذ تصر على موقفها وتتحدى فى هذا الموقف اجماع الراى العام العالمى .

واصرار الشعب المصرى - كما جاء فى الميثاق - على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، فالاستعمار فى واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى يقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصرى الا لونا من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فان التمييز بين الناس على اساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيم جهودهم ، ان الرق كان الصورة الاولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون بساليبه يرتكبون جريمة لا يقتصر اثرها على ضحاياهم وانما يلحقون الاذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات .



ولئمة نوع آخر من الاستعمار تتعرض له الامة العربية بالذات هو العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن العربى الفلسطينى ، وهو عدوان رهيب يختلف عن أى عدوان آخر ، وهو عدوان من الممكن أن يعتد اذاه ليلحق بالامة العربية جمعا .

وهذا النوع من الاستعمار يقوم على الاغتصاب والابادة ، ولا يكتفى بالسيطرة والحكم والاستغلال كأنواع الاستعمار الاخرى ، اذ انه قد جاء ليقيم ويتوسع وينشئ دولة عنصرية رهبة لارضى بغير الابادة لتملك وتتوسع اذ لا مكان لها الا ما تفتصب ولا أرض تملكها الا ما تستولى

عليه قهراً وعنفا . ومعنى أن تقوم وتتوسع أن يباد العرب أو يصبحوا
لاجئين .

وقد استولت الصهيونية على جزء من فلسطين وأقامت فوقها دولة
ناصرتها قوى الاستعمار الأوربي والأمريكي ، وحولت سكان هذا الجزء
من الأرض الفلسطينية الذي استولت عليه الى لاجئين غير من أبادتهم
وتخلصت منهم بوسائل بلغت غاية العنف والحقارة الانسانية .

الا ان هذه الدولة الزائفة تشعر انها غريقة وسط الموجة العربية
الثائرة وتطلع في شوق الى بر النجاة ، وتراه في تحقيق هدفين
أساسيين لوجودها وبقاءها ، أولهما أن تعقد صلحا مع العرب حتى
تضمن مسألتهم لها لتدعم كيائها وتقيم بناءها الموهوم ، وثانيهما أن
تقهر العرب وتستذلهم لتعلى إرادتها عليهم ، وكلا الهدفين ملازم للآخر
الا أن أولهما يسبق ثانيهما من حيث التوقيت الزمني وبهد له ، فان
الصلح لا ينقذ العرب من المصير الرهيب للعدوان الاسرائيلي وإنما يدع
لاسراييل فرصة كافية تعد نفسها فيها للانقضاض على العرب وابدانهم
والاستيلاء على أراضيتهم . فان لم يستجب العرب للصلح وهو ما تسعى
اليه اسراييل جاهدة فليس أمامها غير الخطوة التالية وهي خطوة لازمة
في الحاليتين لبقائها ووجودها ولابد منها - من وجهة نظرهم - سواء
كان هناك صلح أو بقيت الخصومة قائمة .

لهذا كانت تصفية الاستعمار الاسرائيلي واسترجاع فلسطين سليمة
لإنائها هدفا أصيلا من أهداف سياستها الخارجية ، ويتطلب هذا
الهدف أن نعتقب محاولات التوسع والتسلل الاسرائيلي أينما تكون
حتى تنحصر اسراييل في نطاقها الزائل فلا بد لبقاء العرب من أن تزل
اسراييل من الوجود .

وتعمل اسراييل جاهدة لتخظيم الحصار العربي لها ، فتتسلل عبر
هذا المحيط العربي الى مناطق أخرى ، ووجدت في افريقية أرضا بكرًا
للتسلل والانتشار ، وتلقى من العون الأوربي والأمريكي مايساعدها على
التسلل الى تلك البقاع العذراء والانتشار فيها ، ويحمل هذا التسلل
في طياته جرئومة خطيرة من جرائم الاستعمار الأوربي الذي حمل
عصاه وارتحل عنها ، فهو يعود اليها من الباب الخلفي وعن طريق قد
لايثير الشك في نفس الشعوب الافريقية التي تنشد المعونة من غيرها
وممن يتقدم لها اذا أمنت جانبه ، وتسلل اسراييل الى تلك البقاع وهي
تلبس أثواب الحمل الوديع فتخدع فيها بعض الدول الناشئة وتقع
فريسة لها .

وعلينا أن نعتقب هذا التسلل الاسرائيلي في القارة الافريقية لنقضي
عليه ونجنت جلوره فان افريقية بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة
خاصة وعرب الشمال الافريقي بصفة عامة هي الام الكبيرة للوطن
العربي في افريقية ، والوطن العربي هو الباب الامامي للدول الافريقية
الناشئة ، وافريقية هي المجال الحيوي الفسيح للنشاط العربي ، والمعركة
بين اسراييل والعرب في افريقية هي معركة المصير لكليهما ، فاسراييل

تحاول أن تحطم الحصار العربي بالتسلل الى افريقية والاستيلاء عليها ودعم النفوذ الغربي في انحاءها ، والعرب يرون في افريقية وطنهم الكبير ومجال نشاطهم الواسع ، فاذا استولت اسرائيل عليه استطاعت ان تحصر العرب فينقلب ميزان القوى الى جانبها بدلا من ان يكون في جانب العرب .

وقد ترمى اسرائيل الى التسلل الى مناطق اخرى وخاصة بلدان الشرق الاقصى ، ولكن تسللها في افريقية هو الذي يشكل خطرا حقيقيا على البلاد العربية ولذلك فاننا اذا كنا نعتقبها في بقاع العالم فاننا نعتقبها في افريقية بنوع خاص حتى لاندع لها فرصة للاحاطة بنا او فرض اى نوع من الاستعمار على البلدان الافريقية الناشئة .

وبشعور الكراهية الكامنة في اعماقنا ضد الاستعمار ، وروح المقاومة التي تحملنا على حربه اخذنا نمد يد العون الى كل امة تنشد التحرر والاستقلال .

وكان هذا موقفنا في الجزائر وفي الجنوب العربي وفي الكونغو . فكراهيتنا للاستعمار كراهية عقيدة ومبدأ وكراهية بدافع الشعوب القومية .

فمن حيث العقيدة والمبدأ مددنا يد المساعدة الى شعوب لايربطنا بها رباط غير الرباط الانساني وغير العداء المشترك للاستعمار الذي تكبنا به بل وتحررنا منه قبل ان تتحرر منه تلك الشعوب التي تحاربنا في شتى ألوانه وصوره ومنها الكونغو وغانا وكوبا .

فالحرب ضد الاستعمار عقيدة من عقائدنا السياسية اذ لا تستطيع امة ان تأمن جانبه ما بقي ظله على الارض .

ولا نستطيع بدورنا ان تأمن جانبه ما بقي يتنمر للانقضاض كما كان يوم عاد البنا مدلا بقوته في اكتوبر سنة ١٩٥٦ يحاول ان يخضع « ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعا » لمشيئته .

واذا كان المبدأ والعقيدة هما اللذين يدفعاننا الى حرب الاستعمار فان الشعور القومي هو ايضا اعظم ما يحملنا على حربه اذا كان يفتال بقعة من بقاع وطننا الكبير ، لهذا وقفنا في صف الجزائر ومددنا لها يد العون وتبيننا قضيتها في المحافل الدولية حتى تكمل جهادها بالنصر كما نفق الى جانب شعوب الجنوب العربي حتى تنال حريتها واستقلالها فالعدوان على بقعة من بقاع الوطن العربي الكبير عدوان عليه جميعا .

فاذا كانت حرب الاستعمار وتمقيع والقضاء عليه في كل اشكاله ورموزه السافرة والمنقعة فلاننا بلونا الاستعمار فكان الشر لنا وابطلنا به فمناق تقدمنا واقتل مقدراتنا السياسية والاقتصادية وانتهب خيرنا .

وإذا كان الاستعمار لونا من ألوان النفوذ السياسى والاقتصادى فإننا لانرضى بغير التحرر من كل نفوذ سياسى واقتصادى مهما جاءنا فى صور براقة أو متخفيا وراء الدفء والمعونات الاقتصادية والعسكرية لهذا كانت سياسة عدم الانحياز هى السياسة السليمة فى عالم تتصارعه قوتان رهيبتان : قوة الغرب الرأسمالية وقوة الشرق الشيوعية .

والانطواء تحت ظل اتجاه من هذين الاتجاهين معناه الخضوع لكل ما يتطلبه هذا الاتجاه فى كل مسالكة وتياراته والانتقاص من سيادة الدولة وحريتها ، وليس هناك ما يحملنا على انتقاص ماحققناه بدمائنا وكفاحنا من سيادة وما نلناه بتضحياتنا من حرية .

وإذا كان الاستعمار كما هو فى الحقيقة لونا من ألوان العبودية القديمة فإننا بأعراقنا وتقاليدنا وشرائعنا لا نرضى بالعبودية لأنفسنا ولغيرنا . لهذا حاربنا التفرقة العنصرية فى كل ألوانها وفى شتى مجالاتها من كل تعصب ذميم ممقوت .

وإذا كانت الأمة العربية أمة واحدة فإننا لا نرضى بأن يفتال شعبا من شعوبها مغتال ، لهذا حاربنا إسرائيل ونحاربها ونقف فى الدفاع عن حق عرب فلسطين موقفا لا يرضى بغير عودة الحق الى ذويه .

العمل من أجل السلام

ان شعبنا لم يدخر جهدا فى سعيه نحو السلام .

ان السعى نحو السلام قاد خطأ شعبنا الى مراكز دولية أصبح لها الآن من قوة الاشعاع ما يضيء الطريق نحو السلام .

ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص فى اعمال مؤتمر باندونج وإنجاحه والذى شارك فى أعمال الأمم المتحدة وحاول من طريق هذه الأداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام أثبت شجاعة فى الإيمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وأفريقية نفس اللغة التى تكلم بها امام الكبار الأقوياء فى الأمم المتحدة .

ان شعبنا فى دعوته للسلام وفى عمله لتوطيد احتمالاته اشترك مع الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب النووية ، وشارك ايجابيا فى العمل من أجل نزع السلاح ، انما كان يصدر عن إيمان مطلق بالسلام . . لأنه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها على أرضه .

ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .

ان السلام هو الضمان الاكيد لقدرة على الاستمرار فى حركته المقدسة من أجل التطوير .

ان العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الإيجابى .

الميثاق

المصريون بطبيعتهم شعب محب للسلام ولا يتم هذا من غربة فى الطبع أو شذوذ فى النفس البشرية التى جبلت على الخير والشر معا ، بل هو دليل على استواء الطبع وسلامة النفس البشرية ، ولا يتم أيضا عما ينسب للشعوب الزراعية أو سكان الوديان السهلة الرحبة من جفوة للحرب وحب للسلام ، ولكنه دليل على ارتقاء الضمير الانسانى ، هذا الارتقاء الذى يقبع فى اللاشعور ولا يفصح عنه الشعور الا بالسلوك الذى يبرزه ويتم عليه ، فمما يخدع العين النافذة البصيرة الآن من

السلوك قد تفسح في اتجاهاتها عن فضائل الحضارة الغربية التي نعيش في ظلها الآن ، إلا أن هذه الفضائل التي يسفر عنها السلوك الشعوري في الشعوب الغربية تطوى في حنايا اللاشعور كل همجية القبائل النورمندية القديمة ، وليس ارتقاء الضمير الانساني وليد الصدفة أو وليد الإرادة ، فالصدفة لا تضي على الانسان من التمييز ما تحرم منه الآخرين ، والإرادة وإن غلبت ظواهر الشعور فانها لا تقهر بواطن اللاشعور ، فما زال اللاشعور يفصح عن نفسه بين الغيصة والآخرى ويبرز في غفلة من الوعي وفي حالات الصحة والمرض على حد سواء ، وإنما يرتقى الضمير الانساني من كثرة ما يتعرض للانسان بالتجربة فيبتلو مرها وحلوها ويستبين الحكمة من ثنائها ومن غريزتي التحدي والاستجابة كلما طالت حياته على الارض امتدت تجاربه واتسعت خبراته وارتقت حكمته وسما ادراكه .

ولمر من تقادم الزمن عليها مازودها بخبرات لم يتزود بمثلها أى شعب آخر وارتقى فيها الضمير الانساني ارتقاء لم يسم اليه قهرها من الشعوب ، وغدت الحكمة فيها وحيا والهاما صادقا أكثر مما هي استقراء عقل قد يصيبه الخلط ، وأصبح سلوكها الاجتماعي والسياسي سلوكا طبيعيا لا تحفره عقد النقص أو عقد الاستعلاء إذ خلا ضميرها من كل كبت يرهق بواطن اللاشعور .

وبهذا السلوك الطبيعي تبدو في سياستها واتجاهاتها الدولية واضحة سافرة وهو ما يفسر الصراحة التي يعلن بها الرئيس عبد الناصر سياسة مصر ، ولا تنم هذه الصراحة عن نوع من الافتعال أو التصنع أو مجارة الظروف قدر ما تنم عن مبادئ أصيلة مصدرها الطبيعة المصرية الخالصة .

وهذه المبادئ هي التي تحدث عنها الميثاق عندما عرض لسياسة مصر الخارجية بقوله :

« أن الخطوط الثلاثة العميقة في السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة تعبر عن كل مبادئها الوطنية هي :

« الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه في جميع أفعامه ومحاربته في كل أوكاره »

« والعمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هي الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطني »

« ثم التعاون الدولي من أجل الرخاء فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح في حاجة الى التعاون الجماعي لتوقيده »

فحب السلام فطرة أصيلة عند المصريين ذلك أنهم كما قلنا قد بلغوا أسنى مراتب الارتقاء للضمير الانساني بحكم تاريخهم الطويل ويحكم ما اجتازوا من خبرات وتجارب خلال هذا التاريخ ، علمتهم كيف يقدرون الحياة الانسانية ويبتلون وجودها على الارض فحرصوا عليها وصانوها

حتى في توابيتهم ونواميسهم وارتجوها في الحيسة الآخرة . فليست الحرب الا قضاء على الحياة وقتلا للنفس البشرية وتدميرا لكل نوعة خيرة على الارض ، والمصرى كما يقول الميثاق « يؤمن ايماننا مطلقا بالحياة » .

ومن اجل السلام التزمت مصر سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز . فان التكتل والانحياز كفيلا يزيدان النار اشتعالا ، اذ ما دامت هناك دول حائرة اولها القدرة على التوفيق عندما يحرب الامر كان الامل كبيرا فى سيادة السلام ، كما ان الحرب من طبيعتها ان تقع حين يانس فريق فى نفسه القوة للتغلب على عدوه ، وما تشده سياسة الاحلاف هو الوصول الى هذا الحد من القوة الذى يفرى بالعبدان لائفه الاسباب ويورى ضرام الكبرياء السياسى .

ولقد خاضت مصر فى سبيل الحياد الايجابى وعدم الانحياز حربا مريرة تعرضت فيها لاتهامات شتى ، ف قيل انها تشجع للشرق وتميل للشيوعية وقيل انها تنكز للحرية والديمقراطية ، ولم تقف الحرب عند تلك الاتهامات ، بل اخذت جانب المساومات من ناحية والتهديد من ناحية اخرى فما لانت لها قناة حتى انتصرت اخيرا سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز وأدرك العالم ان ميزان السلام فى يد دول عدم الانحياز .

وفى دعوتها للحياد الايجابى وعدم الانحياز حررت نفسها من كل ميل الى احدى الكتلتين المتنازعتين وارتفع صوتها عاليا فى باندونج كما ارتفع فى الامم المتحدة يدعو بنفس الدعوة الى السلام والايمان المطلق بحق الانسان فى حياة آمنة مستقرة ، دعوة واجه بها العالم أجمع الأقوياء فيه وغير الأقوياء « بقوة التعبير الحر » .

ومن اجل السلام دعت مصر الى تحريم التجارب الذرية وشاركت بمشاركة ايجابية فى العمل من اجل نزع السلاح وطالبت بان تكون الذرة فى خدمة السلام .

ولعل الدول النامية أشد حاجة الى السلام من الدول التى اكتمل نموها ، ففي ظل السلام تثمر معركة التطوير ورفع مستوى المعيشة .

ولعل المشكلة الاولى التى تواجه العالم والتى يقف امامها الضمير العالمى كئيها هى مشكلة الغذاء وهبوط مستوى المعيشة فى دول كثيرة ، هذه الدول هى التى وقعت فى العداة تحت نير الاستعمار من قبل فاقتال خيراها وحال بينها وبين الارتقاء الى التنوى الكريم من مستويات الحياة الطيبة ، فلما تحررت اخذت تواجه مشكلة انخفاض مستوى المعيشة ، ولن تحقق تلك الدول مايربها فى حياة كريمة مالم يسد السلام العالمى ويستتب الامن الدولى . ففي ظل السلام تحقق تطورها ورحاها .

فاذا نادت مصر بالسلام وكانت الدعوة الى السلام العالمى أحد الخطوط الثلاثة العميقة فى سياستها الخارجية فلأنها تعرف قيمة الحياة ولأنها تعمل على بنائها فى أرضها ، فصدق دعوتها للسلام ينبع من حاجتها الماسة اليه .

التعاون الدولي من أجل الرخاء

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعي للحرب ضد الاستعمار .. ضد الاستغلال .

وهو استطراد منطقي للعمل من أجل السلام لتوفير الجو الامثل للتطوير .

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة الى الهدف النهائي الذي تسعى اليه سياستنا الخارجية انعكاسا لنضالها الوطني .

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والامم العاملة من أجل السلام العالمي والرخاء الانساني .

الميثاق

ان المشكلة التي تواجه العالم حقا كما قلنا هي مشكلة الغذاء وتختلف مستوى المعيشة في شعوب كثيرة .

ولقد عرف الانسان اخيرا في ادراكه العميق للقيم الانسانية ان كرامة الانسان لا تكتمل في ظل العوز والخوف ، وعرفت وثيقة الحريات الاربع التي اعلنها الرئيس الامريكي روزفلت في رسالته الى الكونجرس في يناير عام ١٩٤١ معنى « التحرر من العوز » بأن يكون هناك وضع اقتصادي يتيح لكل شعب حياة طيبة مطمئنة كما عرفت معنى « التحرر من الخوف » بأن يخفف التسليح عامة من حيث الكم والنوع الى الحد الذي لا يسمح لأي شعب بالصدوان على احد جيرانه في أي مكان من العالم .

وفي اغسطس من نفس العام صدر ميثاق الاطلنطي متضمنا ثمانى نقط اعتبرت اساسا لما يمكن أن تكون عليه العلاقات الدولية في المستقبل اقرارا لحرية الانسان ورخائه وسلام العالم وامنه ، واقامة رباط وثيق من التعاون الاقتصادي الدولي يحقق الرخاء العام للشعوب ويرفع مستوى العمل والمعاملة ويشيع الطمأنينة الاجتماعية ويسود السلام العام .

وفي مايو من هذا العام صدر الميثاق فجاء فيه :

« ان شعبنا يؤمن أن الرخاء لا يتجزأ وأن التعاون الدولي من أجل الرخاء هو اقوى ضمانات السلام العالمي » .

« أن السلام لا يمكن ان يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات

الشعوب تفاوتوا مخيفا ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التى تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التى فرض عليها التخلّف .

ولقد سادت العبودية طويلا كما ساد الاستعمار فكانا انتهاكا للكرامة البشرية سيقى وصمة فى جبين الحضارة الانسانية أبد الدهر .

وفى العبودية تمتعن كرامة الانسان ويتمن وجوده ويحرم ثمرة عمله وفى الاستعمار تمتعن كرامة الشعوب ويتمن وجودها وتحرم من خيرها ومن عملها وانتاجها .

وتفرض العبودية على الرقيق أدنى مستوى من المعيشة فلا ينال الا ما يقيم أوده ويجعله قادرا على العمل ويحرم فيما عدا ذلك من كل متاع للحياة .

ويفرض الاستعمار على الشعوب بدوره أدنى مستوى من المعيشة اذ لا يترك لها غير الفتات الذى تقتات به والذي يمكنها من العمل لخدمة المستعمر وفيما عدا ذلك يحرمها من حق التعليم وحق الرعاية الصحية والاجتماعية ويعمل جاهدا على ابقائها فى درجة من التخلّف لا تستطيع معها مناهضته .

وعرف الانسان ما فى الرق من امتهان للكرامة الانسانية فأجمعت الدول على تحريره وكان ذلك بعض حسنات الحضارة الحديثة .

اما الاستعمار فقد ظل جالما على صدر الشعوب حتى تنبّهت له وأعلنت الحرب ضده فكان القضاء عليه ثمرة النضال الشعبى وليس نتيجة ليقظة الضمير الاستعماري ، بل ان المستعمر اخذ يقنع نفسه بأنه يحمل الى تلك الشعوب المتأخرة حضارة الرجل الابيض وارتقاه وأن هذا الرجل الابيض مسئول أمام الضمير الانساني عن رعاية تلك الشعوب والاخذ بيدها .

ولكن الرجل الابيض الذى حمل معول الاستعمار فى يده قد حطم بهذا المعول كل كرامة للانسان فى البلدان التى ابتليت باستعمارها .

لهذا كان « التعاون الدولى من أجل الرخاء » كما جاء فى الميثاق - هو الأمل الوحيد فى تطور سلمى يقارب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بديلا من سُموم الكراهية » .

وإذا عد الاستعمار مسئولا - وهو مسئول فعلا - عن التخلّف الاقتصادى والاجتماعى فى المستعمرات ، « فان التعاون الدولى من أجل الرخاء - كما جاء فى الميثاق - من جانب الدول المتقدمة هو التفكير الانساني الذى يشترك فيه المسؤولون وغير المسئولين من العصر الاستعماري » .

ومعنى هذا القول أن مسئولية التخلّف الاقتصادى والاجتماعى فى العالم تقع على عاتق الاستعمار وان هذه المسئولية تحتم على الدول التى ارتكبت جريمة الاستعمار كما تحتم على غيرها من الدول المتقدمة

التعاون معا لاحتلال الرخاء محل الضيق والاملاق والعمل على رفع مستوى المعيشة والتخلف .

ويطلب هذا التعاون أن يمد الدول الغنية يد العون مخصصة الى الدول المتخلفة ، على الا يكون هذا العون نوعا من التسول أو الاستجداء أو سبيلا اليهما ، فان الشعوب لا يمكن أن تعيش على خيرات غيرها تنتظر النبر والاحسان .

فان الاستجداء يحمل في طياته الخضوع ، والخضوع أول مراتب التفلل والاستعمار .

لهذا فان المعنى الذى يجب أن يقر فى الأذهان أن التعاون الدولى من أجل الرخاء هو أن تعمل الدول معا وعلى قدم المساواة متكاتفه لرفع مستوى المعيشة فى الدول المتخلفة بأن تساعدنا فى هذا السبيل بما تملك من قدرة العلم والصناعة .

بمعنى ان يكون العلم حقا للجميع فلا تحجب دولة كشافها ومخترعاتها العلمية والفنية والصناعية عن دولة أخرى « فان احتكار العلم - كما يقول الميثاق - يمدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

وفتح مغاليل العلم للجميع على حد سواء يمدد للعقل البشرى حبل الخلق والابداع ويعمل على تطوير المعرفة الانسانية تطويرا يرقى بها الى الدروة المنشودة لقوة الخلق والابداع ، فالمعرفة الانسانية لا تكتمل ولا تستوى ما لم يسهم فيها العقل البشرى كله ، فالتعاون فى كشف الفضاء والتعاون فى تطوير الدرة وتذليلها والتعاون فى تبادل الاسرار العلمية ، كل هذا كفيل بأن يسرع بخطى الحضارة قدما الى الامام دون ان تتعثر أو تتلخأ فعا تعجز عنه قوة الخلق والابداع فى قوم يكمله اقوام آخرون .

وما من شك فى أن كل تقدم علمى يحقق قدرا وفيرا من الرخاء ويرفع مستوى المعيشة .

ولذلك وجب أن يكون العلم فى خدمة الرخاء وان تفتح ابوابه على خصاريها للجميع وتلك هى دعوتنا الى الأمم المتقدمة .



والرخاء لا يتحقق مع الحرب أو مع أى تهديد للسلام حيث تنصرف القوى الاقتصادية والصناعية لسد مطالب التسليح على حساب مستوى المعيشة ، فكل قرش ينفق على التسليح يواجه حرمانا فى الجانب الآخر ، جانب التعمير والرخاء .

واذا تصورنا ما ينفق على الأسلحة النووية ومعدات الدمار لهالتنا ضخامة الانفاق فى عالم يتضور أكثر من نصف سكانه جوعا ، فلو انفقت تلك المبالغ الطائلة لتخدم الحياة - كما يقول الميثاق - لفريق العالم فى موجة من الرخاء الحقيقى .

ولن يسترد الإنسان كرامته البشرية ما لم يتقارب مستوى المعيشة بين الافراد في الشعوب المختلفة وبين الشعوب جميعا ، فلا يبقى شعب يظنى بالعوز والحاجة وشعب آخر يفرق في الرخاء ، ولا يتأتى ذلك ما لم تقف الجهود العالمية متكافة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والفنية في البلدان المتخلفة ، حتى يستغل كل بلد موارده لخدمة سكانه وخدمة المجتمع البشرى جميعه .

وتقف التكتلات الاقتصادية الدولية دون تحقيق هذا الهدف الجليل فان هذه التكتلات تحمل معنى السيطرة والاحتكار او بمعنى آخر هي وسيلة من جانب الاقوياء لتحطيم محاولات الغير من اجل التقدم ، وهي بذلك نوع جديد من انواع الاستعمار تحاربه الجمهورية العربية المتحدة وتقف دونه ليتحقق التعاون الدولي عبر كل المحيطات وليمتد الى جميع الاقطار .



وليس هناك ما نختم به هذا البحث المبسط اقوى مما جاء في الميثاق من الاطار الذى تمشي فيه الجمهورية العربية المتحدة وبوجه سياستها الخارجية .

وقد جاء فى ختامه :

اذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن آسيوى افريقى ، يؤمن بتجمع من اجل السلام يضم جهود الدين تربط مصالحهم به ويؤمن برباط روحي وثيق يشده الى العالم الاسلامى ، ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته الامم والشعوب من محنة حريين عالميتين تخطتهما فترة من الهدنة المسلحة .

والايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم وانما هي حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصر الامة العربية .

ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقية المناضلة وهو لا يستطيع ان يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن اعظم معارك التحرير الوطنى وهو ابرز سماته فى القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد فى السلام كبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشادكونه نفس الاعتقاد .

ان شعبنا يمتد في رسالة الأديان وهو يعيش في المنطقة التي
هبطت عليها رسالات السماء .

ان شعبنا يعيش ويتناضل من أجل المبادئ الانسانية السامية التي
كتبها الشعوب بدمائها في ميثاق الأمم المتحدة ، ان فقرات كثيرة في
هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب .

« ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه
بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

وان شعبنا يملك من إيمانه بالله وإيمانه بنفسه ما يمكنه من فرض
ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه » .

فاذا كانت الجمهورية العربية المتحدة قد عرفت خطوط سياستها
الخارجية فقد صاغتها على هدى آمالها الكبرى في الحياة وإيمانها
بالحياة الانسانية وكرامة الانسأين .

فهرس

الموضوع	الصفحة
في التحول الاشتراكي الثورى	
بقلم الدكتور عبد القادر حاتم	٣
جلور الفضل المصرى	
بقلم محمد عطا	١١
١ - الثورة على الفرنسيين	١٣
٢ - مصر حتى الثورة العربية	١٧
٣ - الثورة العربية	٢٤
٤ - ثورة ١٩١٩ م	٢٩
الديمقراطية السلمية	
بقلم الدكتور محمود محمد الجوهري	٣٧
١ - مفهوم الديمقراطية	٣٩
٢ - ديمقراطية ما قبل الثورة	٤٤
٣ - هيئة التحرير والاتحاد القومى	٤٧
٤ - ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق	٥٣
٥ - التنظيم السياسى الديمقراطى	٥٩
حتمية الحل الاشتراكى	
بقلم الدكتور محمود محمود	٦٢
١ - تعريف بالاشتراكية	٦٥
٢ - ما تهدف اليه الاشتراكية	٧٠

٣ - الاشتراكية هي الحل لازمة المجتمع ٧٥

٤ - الاشتراكية في الميثاق ٧٩

الانتاج والمجتمع

بقلم الدكتور محمود الجوهري ٨٧

١ - التخطيط والانتاج ٨٩

٢ - اشتراكتنا والانتاج ٩٥

٣ - العمال والانتاج ١٠٤

الثقافة والميثاق

بقلم الدكتور محمود محمود ١١٢

١ - معنى الثقافة ١١٣

٢ - الثقافة والدين ١١٨

٣ - الثقافة والعلم ١٢١

٤ - أجهزة الثقافة ١٢٧

٥ - نصوص من الميثاق ١٣١

التمبئة الروحية في الميثاق

بقلم على الجبلاطى ١٣٧

الوحدة العربية

بقلم محمد عطا ١٥٩

١ - الجمهورية العربية المتحدة ١٦١

٢ - أسس الوحدة العربية ١٦٢

٣ - الصراع داخل الوطن العربى ١٦٣

٤ - الرجعية والاستعمار ١٦٥

الصفحة

الموضوع

- ٥ - الوحدة لا تفرض ١٦٨
- ٦ - صورة الوحدة العربية ١٧٠
- ٧ - الجمهورية العربية المتحدة والوحدة ١٧٢
- ٨ - الطريق الى الوحدة ١٧٤
- ٩ - التعبئة الفكرية ١٧٧
- ١٠ - الاتحاد الاشتراكي العربي ١٨١

سياستنا الخارجية

- بقلم الدكتور حسين فوزى النجار ٦٨٥
- ١ - سياستنا الخارجية ٦٨٧
- ٢ - الحرب ضد الاستعمار ٦٩٠
- ٣ - العمل من أجل السلام ٦٩٧
- ٤ - التعاون الدولي من أجل الرخاء ٧٠٠



مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع ميسرة - رمسيس

٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٤ } تلويح
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤



الدار القومية للطباعة والنشر

ت : ٤١٠١٢ - ٤٠٧٥٣ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٥٨٨

Bibliotheca Alexandrina



0362269

الثن ١٣ قرشا

ملية
العدد ٢٥٩